جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة:

الدور التركي في شرق المتوسط

"الإمكانيات والتحديات"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب:

رقـــاز معمـــــر

تحت إشراف:

د. حبيطـة لخضـــر

لجنة المناقشة:

الدكتـــور	خليفي رابح	رئيسا
الدكتـــور	حبيطة لخضر	مقررا
الدكتـــور	شويحة يوسف	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل الذي بنعمته تتم الصالحات، وأحمده حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، أن وفقني في إتمام هذا العمل.

كما أشكر أستاذي الفاضل الدكتور حبيطة لخضر على إشرافه على هذا العمل وعلى صبره معي، وأتمنى له تمام الصحة والعافية .

كما أشكر أساتذتي الكرام الذين درست على أيديهم طوال مسيرتي الدراسية كل باسمه، وأخص بالذكر الدكاترة الأفاضل: بوشنافة شمسة ، مرزوق بن مولاي ، سفيان ملوكي ، زكرياء بن إسماعيل ، خليفي رابح ، العيد ذويب ، دحماني العيد ، يوسف شويحة ، مراد أحمد ، بورابة محفوظ .

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد سائلا المولى عز وجل أن يحفظهم في الدنيا والآخرة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- روح أبي الطاهرة سائلا المولى عز وجل أن يتغمده برحمته الواسعة التي وسعت كل شيء.

- والدتي العزيزة راجيا من الله أن يطيل عمرها ويديم عليها تمام الصحة والعافية.

- أخواي محمـــد وعمر.

- كل أسرتي من كبيرها إلى صغيرها.

- صديقي العزيز ورفيقي في مشواري الدراسي مقوسي هواري.

ملخص الدراسة

ملخـــــص الدراســـــة:

تكتسي منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط أهمية إستراتيجية كبيرة، ما جعلها تشهد العديد من الصراعات التي تعددت أسبابها ، وقد عرفت المنطقة في الفترة الأخيرة تسارع في وتيرة الأحداث بسبب اكتشافات ضخمة لموارد الطاقة خاصة الغاز الطبيعي منذ 2009، وهو ما جعل الدول الساحلية لشرق المتوسط تتسارع من أجل ترسيم حدودها البحرية بهدف الاستفادة من هذه الثروة الضخمة من الطاقة، وتنهمك في نزاع مرير على ترسيم حدودها البحرية، في ظل غياب تعريف متفق عليه للمناطق الاقتصادية الخالصة لكل منها، وعدم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 من أغلب دول المنطقة ، وبالتالي سلكت بعض الأطراف طريق التعاون بدل الصراع وتوقيع اتفاقيات ثنائية بينها، خاصة بين الدول ذات المصالح المشتركة، لكن هذه المصالح تتعارض مع مصالح دول أخرى، وهو ما أجج الصراع و التوتر في المنطقة ، ومن جهة أخرى أخذ الصراع بعدا دوليا بسعي كل من الولايات المتحدة وروسيا إلى حماية مصالحهما المتضاربة في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى حماية حليفتها في المنطقة إسرائيل، أما روسيا فترغب في مد نفوذها في شرق المتوسط لملء فراغات النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط عموما، وتختلف إستراتيجية الاتحاد الأوروبي عن سابقتيها، في كونها تركز على الجانب الاقتصادي أكثر، من خلال حماية شركاتها العاملة في التنقيب في المنطقة، وتهدف إلى الاستفادة من هذه الموارد الطاقوية المكتشفة، خاصة وأنها تعاني من التبعية لروسيا في مجال الطاقة.

وفي ظل هذه الظروف كانت تركيا قد شهدت تغير يكاد يكون جذري في سياستها الداخلية التي انعكست على سلوكها الخارجي، خاصة بفعل الإصلاحات السياسية التي قام بها حزب العدالة والتنمية بعد وصوله إلى سدة الحكم في تركيا، حيث حقق إنجازات كبيرة على كافة المستويات الدستورية والسياسية وحتى الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى المقومات الكبيرة التي تتميز بها تركيا التي تعد دولة محورية تربط بين الغرب و الشرق، وفي ظل هذه المعطيات حاولت تركيا تفعيل دورها في شرق المتوسط، من خلال تبني سياسة خارجية تتلاءم مع ما تمتلكه من إمكانيات، كما حاولت العمل على تجاوز التحديات التي تعترض دورها الإقليمي، وتعاني تركيا من فقر في الموارد الطاقوية التي أصبحت تستنزفها بشكل كبير، خاصة وأن اقتصادها شهد نموا مطردا خلال الفترة الأخيرة، وبالتالي فهي تحاول تعويض هذا الافتقار في موارد الطاقة وحماية أمنها الطاقوي بزيادة نفوذها في شرق المتوسط، من خلال تبني سياسة خارجية مرنة ومتأقلمة مع تقلبات الأوضاع الخارجية، ومتميزة بالقدرة على المناورة والتصعيد من جهة وقوة الدبلوماسية والحوار من جهة أخرى.

Abstract

The Eastern Mediterranean region is of great strategic importance, which has led it to experience many conflicts that have many causes. The region has recently experienced an acceleration of events owing to massive discoveries of energy resources, especially natural gas, since 2009, which has led the East Mediterranean coastal States to accelerate to demarcate their maritime borders with a view to taking advantage of this huge energy wealth. In a bitter dispute over the delimitation of their maritime boundaries, in the absence of an agreed definition of their respective exclusive economic zones, Non-signature of the 1982 United Nations Convention on the Law of the Sea from most States of the Area and thus some parties have taken the path of cooperation rather than conflict and have signed bilateral agreements between them, Especially among States with common interests, but these interests are contrary to the interests of other States, This has fuelled conflict and tension in the region, and on the other hand, the conflict has taken on an international dimension by seeking to protect both the United States and Russia's conflicting interests in the Middle East. The United States of America aims to protect its ally in the region. Russia wishes to extend its influence in the East Mediterranean to fill the vacuums of American influence in the Middle East in general, The EU's strategy differs from its predecessors, in that it focuses more on the economic aspect. By protecting its exploration companies in the Area, it aims to take advantage of these energy resources discovered, especially as they suffer from Russia's energy dependence.

Under the circumstances, Turkey had undergone an almost radical change in its domestic policy, which reflected its external behaviour. political reforms undertaken by the AKP after it reached governance in Turkey, It has achieved

great achievements at all levels of constitutional, political and even economic and social In addition to the great features of Turkey, which is a pivotal state linking the West to the East, Against this background, Turkey has tried to activate its role in the Eastern Mediterranean. by adopting a foreign policy suited to its potential, It has also tried to overcome challenges in its regional role and Turkey suffers from poverty in the energy resources that have become so drained, Especially as its economy has grown steadily in recent times, it is trying to offset this lack of energy resources and protect its energy security by increasing its influence in the East Mediterranean, By adopting a flexible and adaptive foreign policy with the fluctuations of external conditions initiative ", with the ability to manoeuvre and escalate on the one hand and the power of diplomacy and dialogue on the other.

خطـة الدراســة

مقدمـــــة

الفصل الأول: الصراع الدولي في منطقة شرق البحر المتوسط.

المبحث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية لمنطقة شرق البحر المتوسط.

المطلب الثاني: الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية لمنطقة شرق البحر المتوسط.

المطلب الثالث: البيئة الأمنية لمنطقة شرق البحر المتوسط.

المبحث الثاني: علاقات التنافس والصراع في منطقة شرق البحر المتوسط.

المطلب الأول: جذور وطبيعة التنافس والصراع في منطقة شرق البحر المتوسط.

المطلب الثاني: أطراف الصراع الإقليمي والعلاقات البينية في شرق البحر المتوسط.

المطلب الثالث: مصالح القوى الكبرى والتنافس على مصادر الغاز و الطاقة.

المبحث الثالث: الاكتشافات الطاقوية الجديدة وتداعياتها على التنافس والصراع الإقليمي في شرق البحر المتوسط .

المطلب الأول: طبيعة الاكتشافات الطاقوية الجديدة.

المطلب الثاني: عسكرة التنافس في منطقة شرق البحر المتوسط.

المطلب الثاني: فرص وآفاق التعاون الطاقوي في شرق البحر المتوسط.

الفصل الثاني: مكانة شرق البحر المتوسط في السياسة التركية وطبيعة التعامل مع المنطقة.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي في تركيا.

المطلب الثاني: مؤسسات النظام السياسي التركي.

المطلب الثالث: عملية صنع القرار قي السياسة الخارجية التركية.

المبحث الثاني: سلوك السياسة الخارجية التركية في شرق البحر المتوسط بين المصالح الإستراتيجية ومقتضيات الأمن القومي.

المطلب الأول: العوامل المحددة للسلوك الخارجي التركي في منطقة شرق البحر المتوسط.

المطلب الثاني: العلاقات التركية مع دول شرق البحر المتوسط بين التنافس والتعاون الاقتصادي

المطلب الثالث: العلاقات التركية مع القوى الدولية.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه تركيا في منطقة شرق البحر المتوسط.

المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والطاقوية.

المطلب الثالث: مآلات الدور التركي في منطقة شرق البحر المتوسط.

خاتمـــــة

مقدمـــة

لعبت تركيا دورا بارزا عبر التاريخ في السياسة الدولية وفي طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية، وخصوصا في عهد الدولة العثمانية أين استطاعت أن تتمدد في أعماق القارة الآسيوية والإفريقية والأوروبية ، وتهزم عدة قوى دولية كبرى.

وبعد تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1923م ، حافظت السياسة الخارجية التركية على سلامة الكيان التركي الجديد المولود من رحم الدولة العثمانية وتجنبت دوائر الصراع ، ثم تطورت في الحرب الباردة خاصة بعد أن أصبحت عضوا في حلف الشمال الأطلسي، حيث أصبحت تركيا حلقة ضرورية في الإستراتيجية الغربية لاحتواء التوسع الشيوعي والوقوف أمام محاولات الاتحاد السوفييتي (سابقا) مد نفوذه جنوبا، بعدها أصبحت تركيا جسرا بين أوروبا الموحدة نحو آسيا والشرق الأوسط ، ونافذة شعوب الشرق ووسط آسيا على أوروبا.

بدخول القرن الحادي والعشرين بدأت تركيا بتقييم دورها في ظل موازين القوى الجديدة ، وقامت بتحديد هذا الدور ورسم سياستها الخارجية، فكان دورها حاضرا سياسيا وإقليميا ودبلوماسيا باتجاه إعادة التموضع في دورها الاستراتيجي وفي علاقاتها بمحيطها الإقليمي والحضاري والتاريخي والدولي.

وخلال عملية التحول السياسي والإيديولوجي التي شهدتها تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم واستلامه السلطة في عام 2002م، تنامى الدور التركي في منطقة شرق المتوسط خلال السنوات الأخيرة بشكل لافت للانتباه، حيث أصبحت تركيا دولة إقليمية ذات نفوذ كبيرة في منطقة الشرق الأوسط عموما، وشرق المتوسط على وجه الخصوص.

شهدت منطقة شرق المتوسط العديد من الصراعات التي تنوعت أسبابها بين العرقية والإثنية والثقافية والدينية، البعض منها صراعات تاريخية تعود جذورها إلى حقبة من الزمن، وأخرى ظهرت حديثا.

وتعد الاكتشافات الجديدة للنفط والغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط من أهم العوامل المؤججة للتوتر والصراع في المنطقة بين الأطراف الإقليمية، كما أصبحت منطقة شرق المتوسط محل أطماع القوى الدولية الكبرى.

في ظل هذه الظروف قامت تركيا بإنشاء هندسة جديدة لسياستها الخارجية، وهذا بتوظيف مورثاتها التاريخية والجغرافية، الثقافية والدينية، محاولة الوقوف في وجه جميع العقبات التي تعترض أهداف سياستها الخارجية ومن ثم إنتاج سياسات واستراتيجيات تتفق مع مكانة تركيا والدور الذي تلعبه في الساحة الإقليمية والدولية.

أولا: أهمية الموضوع :

تكمن أهمية موضوع هذه الدراسة في شقين أحدهما علمي والثاني عملي.

- **الأهمية العلمية:**

تكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع في كونه أصبح محل اهتمام العديد من الباحثين خاصة في الفترة الأخيرة، والتي شهدت تطورات جديدة سواء على مستوى الشأن الداخلي لتركيا خاصة عند وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة وتبني تركيا سياسة خارجية تختلف عن ما كانت عليه في السابق في ظل التغييرات الهيكلية التي حدثت لتركيا على مستوى الدولة والمجتمع، وكذلك التغييرات التي حدثت على المستوى الخارجي وبالتحديد في منطقة شرق البحر المتوسط التي شهدت في الفترة الأخيرة اكتشافات مهمة للنفط والغاز الطبيعي كان لها الأثر البالغ في تحديد السلوك الخارجي لتركيا، وهو ما يستدعي معرفة وفهم أسباب هذا التغيير، ومن ثم تعميم نتائج الدراسة على الحالات المطابقة لمعطيات هذه الدراسة.

- **الأهمية العملية:**

يمكن لنتائج هذه الدراسة أن تقدم رؤية لصناع القرار في بلدان المنطقة كالتعامل مع أسباب الصراع وجذوره، والحيلولة دون تصاعده في المستقبل.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

1/ أسباب ذاتية:

- الرغبة في دراسة المواضيع التي تصب في الشأن التركي باعتبارها قوة إقليمية .
- الإعجاب الشخصي لما وصلت إليه تركيا من مكانة خاصة في عهد الرئيس رجب الطيب أردوغان
- التوجه الإسلامي لحزب العدالة والتنمية والذي وصل إلى السلطة في تركيا، وتأثير ذلك على العالم الإسلامي ككل.

2/ أسباب موضوعية :

- البروز اللافت للانتباه للدور التركي على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث أصبحت فاعل مهم في مختلف القضايا والأحداث السياسة، مما يستدعي الوقوف عند معرفة أسباب هذا البروز وكشف الحقائق حوله.

- الصراعات العديدة في منطقة شرق المتوسط التي أصبحت تهدد الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء، والتي ظهرت فيها تركيا كفاعل رئيسي ومهم في المنطقة، ومحاولة كشف مسبباتها.
- محاولة فهم جيوبولتيك منطقة شرق المتوسط ومكانتها في الساحة الدولية سواء من حيث مواردها أو من حيث الأهمية الإستراتيجية لممراتها البحرية.
- الاكتشافات الجديدة للنفط والغاز الطبيعي التي زادت من حدة التوتر والصراع في المنطقة ومعرفة ما ستؤول إليه مسارات الصراعات الطاقوية في شرق المتوسط .

ثالثا: أدبيات الدراسة

هناك مجموعة من الدراسات التي تناول هذا الموضوع ، ولكن كل دراسة تناولته من جوانب مختلفة وفي مايلي أهمها:

1/ مذكرة ماستر بعنوان : **الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015**، للباحثتين صوفيا بوعلي ووفاء طوالبية، حيث تناولت دراستهما، ماهية الدور التركي الإقليمي ومدى إمكانية تحقيق تركيا لدور رائد في المنطقة وخلصت هذه الدراسة إلى أن تركيا اعتمدت على سياسة خارجية تتلاءم مع المتغيرات الدولية والإقليمية ، وهو ما ساعدها على لعب دور إقليمي رائد.

أما هذه الدراسة فتركز على سياسة تركيا في شرق المتوسط وخاصة في ظل التطورات الأخيرة في المنطقة ، كالاكتشافات الطاقوية الجديدة في حوض شرق المتوسط.

2/ رسالة ماجستير بعنوان: **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"**، للباحث أحمد سليمان سالم الرحاحلة، تناول هذا البحث طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط في ضوء الفرص المتاحة أمام هذا الدور، كما بين أهم التحديات التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ، إضافة إلى قراءة وتحليل الأبعاد السياسية والإستراتيجية للدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط. وخرجت هذه الدراسة بنتائج كان أهمها أن موقع تركيا الجغرافي أهلها للعب دور مهم في محيطها الإقليمي وجعلها في مأمن عن كل أشكال التهديدات الأمنية لأراضيها وعاد عليها بمنافع اقتصادية شتى، كما استخلص أن حزب العدالة والتنمية نجح في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي

أما هذه الدراسة فقد تناولت الدور التركي في منطقة شرق المتوسط مع التركيز على الصراع الإقليمي في المنطقة ، وخاصة البعد الطاقوي للصراع ، وبينت تعامل تركيا مع هذه الأوضاع الجديدة في شرق المتوسط.

3/ رسالة دكتوراه بعنوان: **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023**، للباحثة إيمان دني، قامت من خلالها بمعالجة موضوع التحول في السياسة الخارجية التركية ودورها الإقليمي، في ظل تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة البلقان، وآسيا الوسطى والقوقاز، وخاصة منطقة الشرق الأوسط وقضياها. وكان من بين نتائج هذه الدراسة أن الهدف الأساسي لسياسة تركيا الخارجية هو خلق وضع إقليمي ودولي يتمتع بالسلام والرخاء والاستقرار ومبني على التعاون وتطوير الطاقة البشرية سواء في تركيا أو في الدول المجاورة لها أو في المناطق الأخرى. أما هذه الدراسة فهي تركز على السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، ولكن تجاه منطقة شرق المتوسط على وجه التحديد، كما ركزت على تعاملات تركيا مع مختلف الأوضاع في المنطقة.

4/ رسالة ماجستير بعنوان: **الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية، على الصعيدين الإقليمي والدولي (2002-2019)**، للباحث علي حسين علي عبد الصالح يحي، والتي هدفت إلى معرفة الأدوار الجديدة التي اضطلعت بها السياسة الخارجية التركية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. وخلصت هذه الدراسة إلى نتائج كان أهمها، أن التحولات على المستوى الدولي ونهاية الحرب الباردة على وجه التحديد، كان لها الأثر الأكبر في دفع السياسة الخارجية التركية إلى التحول وتجديد أدوارها.

أما هذه الدراسة فقد ركزت على العوامل الداخلية كمحدد للسياسة الخارجية التركية، ودور مؤسسات النظام السياسي المختلفة في تركيا، في صناعة القرار على مستوى السياسة الخارجية.

رابعا: إشكالية الدراسة

شهدت منطقة شرق المتوسط تطورا في الأوضاع بشكل يدعو إلى التنافس والصراع بين الأطراف الإقليمية والدولية، خاصة بعد الاكتشافات الطاقوية الجديدة، التي كان لها تداعياتها على تركيا والمنطقة ككل، وتعتبر تركيا دولة ذات نفوذ في المنطقة فقد سعت إلى لعب دور مهم عبر التاريخ في الشرق الأوسط عموما وفي شرق المتوسط على وجه الخصوص، وبوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، حاولت تعظيم هذا الدور معتمدة على المقومات التي تمتلكها، من إرث تاريخي وحضاري، بالإضافة إلى مقومات طبيعية واقتصادية وغيرها، والتي قد تساعدها على تحقيق أهدافها في المنطقة. ويمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف كان التعامل التركي مع تطورات الأوضاع في شرق المتوسط في ظل علاقات التنافس والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة ؟

أ/ الأسئلة الفرعية:

1/ ماهي أسباب الصراع في منطقة شرق المتوسط ؟

2/ ماهي المقومات الطاقوية في منطقة شرق المتوسط ؟

3/ ماهي محددات السياسة الخارجية التركية في منطقة شرق المتوسط ؟

4/ ما طبيعة التحديات التي تواجه الدور التركي في المنطقة ؟

ب/ حدود الدراسة:

- **المجال المكاني:** ركزت هذه الدراسة على منطقة شرق البحر المتوسط باعتبارها منطقة إستراتيجية وحيوية ومركزا للتنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية.

- **المجال الزماني:** تركز هذه الدراسة على الدور التركي في شرق المتوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة أي من سنة 2002م إلى الآن.

- **المجال الموضوعي:** تركز الدراسة على السلوك الخارجي التركي تجاه دول منطقة شرق المتوسط، و مختلف علاقاتها وتعاملاتها مع الأوضاع في المنطقة.

خامسا: الفرضيات العلمية

- تعاظم القوة الاقتصادية والعسكرية للدولة يزيد من نفوذها وتأثيرها الإقليمي.
- تزايد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جغرافية معينة يؤدي إلى تزايد الصراع الدولي عليها.
- علاقة الدولة مع القوى الكبرى تحدد طبيعة سلوكها الخارجي.

سادسا: مناهج الدراسة

1/ المنهج التاريخي: يستخدم المنهج التاريخي لسرد الوقائع والأحداث التاريخية ووصفها ، بالإضافة إلى تفسيرها وتحليلها ، لذلك فهو يساعد على دراسة الظاهرة الحاضرة بالعودة إلى جذورها ومنشئها.[1]

و استخدام المنهج التاريخي في هذا البحث من خلال العودة إلى جذور الظواهر التاريخية مثل ظاهرة الصراع في منطقة شرق المتوسط والتي تعود جذورها التاريخية إلى حقبة من الزمن وبالتالي فهي ليست حديثة، غير أن هناك عوامل ساعدت على تأجيجها أو إحيائها من جديد تستدعي الوقوف عندها. بالإضافة إلى تفسير وتحليل عوامل وأسباب هذه الصراعات.

2/ المنهج الوصفي: يعتمد هذا المنهج على دراسة الواقع أو ظاهرة ما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها

[1] لخضر حبيطة، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية (2002-2009)** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، (كلية العلوم السياسية والإعلام ،الجزائر : جامعة الجزائر 03 ،2012)، ص7

وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا.[1]

وهو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث.[2] ويظهر استخدام هذا المنهج في وصف علاقات التعاون والصراع بين تركيا ودول شرق المتوسط، وإعطاء تفسيرات حول بعض القضايا البينية، مثل قضايا ترسيم الحدود التي شهدت تصعيدا باكتشافات الطاقة الجديدة. بالإضافة إلى وصف مقدرات منطقة شرق المتوسط الطبيعية، وإعطاء مؤشرات رقمية حول هذه المقدرات.

3/ منهج دراسة الحالة: وهو المنهج الذي يعتمد على جمع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة ما، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع الحالات التي مرت بها بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة .[3]

واستخدم هذا المنهج في التركيز على دولة تركيا وجمع البيانات حولها لمعرفة الدور الذي تقوم به في منطقة شرق المتوسط، وخصوصا مع قدوم حزب العدالة والتنمية ووصوله للسلطة في تركيا.

سابعا: الإطار النظري للدراسة

1/ نظرية الدور: نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي منطلقة من أسس اجتماعية سيكولوجية بالدرجة الأولى، ودعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بنية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة، حيث عرف كال هولستي الدور بأنه: " تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أيه دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواء في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي .

ونظرية الدور من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارا سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي. والدور هو" مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية".

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص. 8

[2]– مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية، **المنهج الوصفي، تعريفه وخصائصه** ، على الموقع: https://2u.pw/wcU6k ، تاريخ الاطلاع: 2022/05/24 ، 21:30

[3]– ستار الجيريا ،**منهج دراسة حالة**، على الموقع : https://2u.pw/wngQY ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/23 ، 19:00

وبالتالي فان الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يعبر عن مجموعة من وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاث جوانب رئيسية:

- ❖ تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة ، وهذا انطلاقا من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى- كبرى- إقليمية - صغرى) ومنه يتحدد توجهها هل إقليمي أو عالمي؟.
- ❖ تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.
- ❖ توقعها لحجم التغير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.[1]

ويطرح اقتراب الدور مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة، سواء الأدوار التي تفرضها الظروف أو الإمكانيات أو المكانة أو الطموح، ويمكن تقسيمها إلى عدة أنواع كمايلي:

أ/ الأدوار المرتبطة بالداخل: وهي دور المستقبل النشيط، وصانع التنمية الداخلية، حامي السيادة.

ب/ الأدوار المتعلقة بالسلام العالمي: وهي الأدوار التي تتبنى فيها الدولة محاولة تحقيق مبادئ السلام العالمي وخدمة الإنسانية ومنها: الداعم للتحرر، والوسيط ، وصانع السلام ، والموازن دوليا، والتنموي.

ج/ الأدوار الإقليمية : وهي التي تتعلق بمجموع الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي، سواء النظام الإقليمي ككل، أو في علاقاتها الثنائية مع كل دولة في الإقليم، وتتنوع إلى: الحليف المخلص، والقائد الإقليمي، وحارس الإقليم، وقائد التكامل الإقليمي، والساعي للهيمنة، والمساوم، والموازن.

وعادة ما تأخذ الدول مزيجا من هذه الأدوار، لاسيما في حال التفرقة بين ما يتصوره صانع القرار عن دور دولته من ناحية، وما تتوقعه الدول الأخرى من ناحية أخرى. [2]

وبالتالي فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره -كمتغير وسيط- انطلاقا من تقييمه لقدرات وإمكانيات دولته والتي يطلق عليها "مؤهلات الدور". ولكي يكون دور الدولة فعالا يجب عليها التعرف على طبيعة الظروف الخارجية المصاحبة لأداء هذا الدور، ومدى انعكاساتها سلبا أو إيجابا على النتائج المحققة من هذا الأداء.[3]

---

[1]- محمد صخري،" **نظرية الدور في العلاقات الدولية**"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، (2020/07/31)، على الموقع: https://2u.pw/NviKT ، تاريخ الاطلاع: 2022/04/22 ، 19:10

[2]-جهاد عبد الملك عودة، سمير رمزي،" **نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية**"،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، م.31 ، ع.03 ، ص ص .598-599

[3]- محمد صخري، "**نظرية الدور في العلاقات الدولية**"، **مرجع سابق**.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على هذه النظرية من أجل فهم السلوك الخارجي لتركيا إقليميا ودوليا والدور الذي قد تلعبه في شرق المتوسط بالنظر لما تملكه من مؤهلات لقيامها بهذا الدور.

2/ اقتراب صناعة القرار:

يستخدم اقتراب صناعة القرار كقاعدة للتحليل يحاول بواسطتها بعض علماء السياسة التعامل مع الظواهر السياسية على مستوى واسع، ووفق هذا الاقتراب يعتبر القرار والأحداث التي تحيط به كأساس ووحدة مستقرة للتحليل، ويتضمن اقتراب صنع القرار مستويات عديدة للتحليل تشكل في مجموعها إطارا واسعا ومرنا يساعد على استيعاب الجوانب المختلفة للظاهرة السياسية ومن خلال ذلك كله يتناول الجوانب النفسية التي من شأنها التأثير في سلوك صانع القرار كما يتناول تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأبنية والمؤسسات وأثرها في سلوك صانع القرار.[1]

أ/ تعريف عملية صناعة القرار

هناك عدة تعريفات لعملية صنع القرار منها ما يلي:

– تشير عملية صنع القرار إلى صور التفاعل بين المشاركين على كافة المستويات، المستوى الرسمي والغير رسمي في رسم وتوضيح السياسات العامة، فتشكل عملية صنع القرار الوظيفة الرئيسية الملقاة على عاتق المؤسسات السياسية، وتلعب المؤسسات السياسية دور قوى في اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة الذي يحقق أهدافها في المقام الأول.

– عملية صنع القرار هي تلك التي يتم فيها تحويل المطالب إلى قرارات من خلال سلسلة من الإجراءات والتفاعلات بين الأنساق السياسية والأوعية الاجتماعية التي تحتضنها وتتفاعل معها.[2]

ب/ بيئة صناعة القرار:

قسم" سبورت" البيئة إلى: بيئة عملية، وبيئة نفسية، فعملية صنع القرار تتداخل فيها قيم صانع القرار وتتضارب أو تتشابك مع صورته عن البيئة المادية والاجتماعية في المؤسسة التي تتخذ القرار والتي تحد من سلطات صناع القرار، وتفرض عليهم قيودا.

❖ **البيئة العملية (المادية) :**

ويمكن تقسيم البيئة العملية إلى بيئة داخلية وبيئة وخارجية:

---

[1]– محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، (الجزائر : 1997)، ص. 158

[2]– أميرة مصطفى، **اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية**، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية،29جوان 2019)، على الموقع :https://democraticac.de/?p=61480 ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/19، 19:40

– **البيئة الداخلية:** وتشير إلى الأوضاع الداخلية، من أبنية اجتماعية، وانساق ثقافية وقيمية، وتنظيمات سياسية كالأحزاب والجماعات الضاغطة ووسائل الاتصال المختلفة، والمكونات الاقتصادية المختلفة، وطبيعة النظام السياسي السائد والإيديولوجية التي يتبناها، والرأي العام وتأثيراته، والموقع الجغرافي والسياسي للدولة، والعلاقات الاجتماعية السائدة والوضع الطبقي والحالة الاجتماعية للناس، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، ومدى شرعية النظام السياسي. وكذلك الرفاه الاقتصادي أو التأزم، كل هذه العوامل وغيرها تؤثر في عملية صنع القرار.

– **البيئة الخارجية:** وتشمل كل عناصر البيئة الدولية والتي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمن سلوك الوحدات الدولية الأخرى، سواء كانت دولا أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية وتجارية.

وبصيغة أخرى فالبيئة الخارجية تضم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية وأوضاعها والتغييرات التي تطرأ عليها، وتأثير الأوضاع يتوقف على إدراك صانع القرار والصور التي تعلق بذهنه، وخبراته السابقة في التعامل معها. ويتوقف القرار الرشيد على الإدراك الدقيق لطبيعة القيود الخارجية التي يحتمل أن يواجهها صانع القرار، وتلعب الأجهزة الحكومية المختلفة (السفارات، أجهزة التجسس والاستعلامات ومراكز الرصد) أدوارا مهمة.

❖ **البيئة النفسية (السيكولوجية) لصانع القرار:**

وتشير إلى اتجاهات أعضاء وحدات القرار وتصوراتهم، ومعتقداتهم، وقيمهم، وخبراتهم وآرائهم السابقة، ودوافعهم، وخلفياتهم الاجتماعية وأحوالهم النفسية وهم يتخذون القرارات. فصانع القرار لا يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والمؤسسات السياسية والإدارية، والأوضاع الدولية فحسب، ولكنه يتأثر بهذه العوامل متشابكة مع مجموعة قيمه وتصوراته أي بيئته النفسية التي تشكلت عبر الزمن.[1]

ج/ نموذج ريتشارد سنايدر لدراسة صناعة القرار:

ريتشارد سنايدر هو أستاذ العلوم السياسية بجامعة براون الأمريكية، وهو مؤلف كتاب السياسة النيوليبرالية، وقد اهتم بصناعة القرار ونماذجه، ويعتبر سنايدر من ابرز المفكرين في هذا المجال.

يبني ريتشارد سنايدر نموذجه الخاص بعملية صناعة القرار على مسلمة أولية مفادها، أن أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوكية الدولة تكمن في التحليل على مستوى الدولة، وبالتالي فإن الإطار النظري للنموذج يركز على فكرة دراسة مسار التفاعل الذي يبدأ من الفعل الصادر عن الدولة ويقابله رد فعل من المحيط الخارجي الذي يأخذ الأشكال ذاتها التي يأخذها الفعل الأول فيشكل

[1]– محمد شلبي ، **مرجع سابق**، ص ص . 161–162

بذلك تفاعلا، وعندئذ تكرار مثل هذه العملية سيؤدي إلى تكون أنماط معينة من التفاعل التي عليها اسم نموذج صناعة القرار، ويصيغ ريتشارد سنايدر نموذجه من خلال وحدات التحليل التالية :

– **المحيط الخارجي:** ويشمل كل العوامل الخارجية المؤثرة في عملية صناعة القرار، والتي يمكن تحديدها في المحيط المادي الجغرافي، من الدول والمجتمعات والثقافات.

–**المحيط الداخلي** : ويشمل كل العوامل والعناصر المكونة للبيئة الداخلية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صناعة القرار، والتي يمكن تحديدها في (السياسات الداخلية، الرأي العام، الموقع الجغرافي للدول، طريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه، جماعات الضغط).

– **البنية الاجتماعية والسلوكية** : وتشمل هذه الوحدة نظام القيم السائد في المجتمع، والسمات السيكولوجية والسوسيولوجية التي يتميز بها المجتمع، ونمط التفكير لدى أفراد المجتمع، والقضايا ذات الأبعاد الحساسة والمرتبطة بالجوانب الدينية أو العادات.

– **صناع القرار وعملية صنع القرار:** وتتمثل في : (مجال الصلاحيات، الاتصالات والمعلومات، نظام الحوافز الشخصية، دوافع وخصائص صانع القرار وقد حدد ريتشارد شكلين من الدوافع وهي " من أجل " و" بسبب كذا"، الفعل).

وقد اعتمدت الدراسة على هذا الاقتراب في دراسة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية، من خلال معرفة العوامل المحددة للسلوك الخارجي التركي في منطقة شرق المتوسط. [1]

3/ الاقتراب الجيوبولتيكي: تعبر الجغرافيا السياسية عن تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية للدولة وعلى طبيعة سلوكها الخارجي وعلى الخيارات التي تتيحها لصانع القرار أما الجيبولتيك فيركز على تأثير السياسة على العوامل الجغرافية –بما فيها شخصية صانع القرار– وعلى تحديد النطاق الجغرافي لتحركها وعلى تشكيل بيئة سياسية وأمنية واقتصادية وعسكرية مواتية تتيح لها تأمين أمنها القومي ومصالحها الحيوية، وتعتبر الأرض هي وحدة التحليل في هذا الاقتراب حيث يعطي هذا الاقتراب تفسيرا لسلوك بعض الدول والذي يتعارض في العديد من الأحيان مع قواعد القانون الدولي أو مع مبدأ الأمن والسلم الدوليان. ويبرز استخدام هذا الاقتراب في إبراز أهمية ومكانة منطقة شرق المتوسط في الإستراتيجية التركية من أجل فهم سلوكها الخارجي في إطار التنافس الإقليمي والدولي فالتحرك التركي لا يمكن وضعه إلا في خانة التموضع الاستراتيجي وفهم وإدراك المصلحة من طرف صانع القرار في تركيا

[1]– محمد صخري، "**نظرية اتخاذ القرار في العلاقات الدولية**،" (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2019)، على الموقع: https://2u.pw/TSk9j ، تاريخ الاطلاع: 2022/05/20، 09:30

التي يضعها في خانة التهديدات التي تستدعي تواجدا تركيا وإعادة رسم للعلاقات والتوازنات في هذه المنطقة.

4/ النظرية الواقعية :

تمثل المدرسة الواقعية السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ردة فعل أساسية على تيار المثالية. وهدفت الواقعية إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها بعضها مع بعض، فقد جاءت لتدرس وتحلل ماهو قائم في العلاقات الدولية، وتحديدا سياسة القوة والحرب والنزاعات.[1]

وقد عرفها ستيفن ولت بأنها:" تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من أجل النفوذ بين الدول لا تعنيها سوى مصالحها".

أما هانس مورغان تو فيرى أن الواقعية تعني:" السياسات التي تحكم عن طريق القوانين الوضعية التي تجد جذورها في الطبيعة الإنسانية، والمعلم الأساسي الذي يساعد الواقعية السياسية في إيجاد طريقها في خضم السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة الذي يحدد في مفهوم القوة". [2]

وتقوم النظرية الواقعية على عدة مسلمات أهمها ما يلي:

- إن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون بل العكس هو الصحيح. ويفصل ميكيافليي بين السياسة والأخلاق، ويرى أن الأخلاق هي نتاج القوة.
- أن النظرية السياسة تنتج عن الممارسة السياسية وعن تحليل وفهم التجارب التاريخية ودراسة التاريخ.
- وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغير تحدد السلوكية الدولية.
- أن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة، فالإفراد في عالم يتسم بندرة الموارد يواجهون بعضهم البعض ليس كأشخاص إنما كأعضاء في جماعة منظمة قد تكون قبيلة أو عشيرة أو دولة. فلا وجود لانسجام المصالح كما يدعي المثاليون، حيث أثبتت التجارب التاريخية ذلك كما يقول الواقعيون.
- إن النظرية السياسية تتأثر بمفهوم الدولة عند هيغل، فالدولة حسبه هي حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن وجود وشخصية مواطنيها والدولة لها معايير أخلاقية أعلى من تلك التي عند

[1]– ناصيف يوسف حتّي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت : دار الكتاب العربي، ط 1 ، 1985)، ص. 23

[2]– لخضر حبيطة ، **مرجع سابق**، ص ص. 13-14

المواطنين ومختلفة عنها فمن أولى واجباتها مثلا الحفاظ على ذاتها، فهي تعمل للحفاظ على بقائها.

- اعتبار النظام الدولي بمثابة غاية نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل كما هي الحال في الدولة. وتتسم العلاقات الدولية بالفوضى التامة. فالحقيقة الاساسية في العلاقات الدولية بين الدول هي القوة، فالدولة تعمل دائما على زيادة قوتها تجاه محيطها والتنافس بين الدول لزيادة قوتها يجعل من بعضها البعض أعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين والصداقة بين الدول تعبر على التقاء المصالح بينها.
- وتعتبر القوة وميزان القوة والمصلحة القومية من المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي.[1]

إذن تهدف النظرية الواقعية إلى الأحداث بطريقة واقعية، لتؤكد على أن العلاقات بين الدول قائمة على مفاهيم القوة والمصلحة، فالقوة تختلف من دولة إلى أخرى ومن موقف إلى آخر، أما المصلحة فهي أهداف الدولة التي تسعى لتحقيقها وهي التي تحدد سلوكياتها. وفي هذا الإطار تم الاستعانة بهذه النظرية لفهم خلفيات تحركات تركيا وسعيها للحفاظ على مصلحتها في شرق المتوسط الذي يتميز بعلاقات تنافسية وصراعية بين مختلف أطرافه، قائمة على تضارب المصالح في المنطقة، وخاصة الطاقة التي تعتبر من أهم المصالح بالنسبة لتركيا فهي ترتبط بأمنها الطاقوي، لذلك فهي تسعى لزيادة قوتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لتحقيق أهدافها الإقليمية والدولية.

ثامنا: الإطار المفاهيمي للدراسة

1/ التنافس الدولي:

يرجع أصل مصطلح التنافس إلى الكلمة اللاتينية curn-ludere والتي تعني بالعربية اللعب معا، أما في الدلالة اللغوية فيعني مصطلح التنافس التزاحم والتسابق بين الأفراد والجماعات و حتى الدول في سبيل التفوق لبلوغ قيمة معينة.[2]

أما التنافس الدولي، فهناك العديد من التعريفات التي قدمت بشأن التنافس الدولي أو التنافس في العلاقات الدولية، و يمكن القول أن التنافس الدولي يقصد به الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي و هي اختلالات تتضخم و تأخذ صورة الصراع إذ لم تتم معالجتها ، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض مع مصالح دول أخرى مما قد يولد حالة من التنافس و قد

[1]– ناصف يوسف حتّي ، **مرجع سابق**، ص ص . 23-24

[2]– نسيمة طويل ، "**ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.10،(جانفي 2017)،ص.30.

يشمل التنافس مجالا محددا و قد يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الاقتصادي و السياسي و الحضاري، خاصة إذا كانت الدول التي يطبع علاقاتها التنافس متباينة إيديولوجيا أو متباينة في المنهجين الاقتصادي والسياسي لكل منهما.

كما يعرف التنافس الدولي بأنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحمة الصراع و تأخذ أبعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح و مكانة في الإطار الدولي أو الإقليمي.

أيضا يعرف التنافس على أنه:" حالة يختلف فيها طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة سواء أكانت تلك الأهداف حقيقية أو متصورة أو حول الموارد المحدودة".[1]

2/ الصراع الدولي:

يستخدم مصطلح الصراع عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد– سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر– تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لان كل من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك .[2]

تعرفه دائرة المعارف الأمريكية بأنه "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته ".

ومن الناحية السياسية فإن الصراع يشير إلى موقف تنافسي خاص يكون طرفاه، أو أطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة. والتي يكون كل منهما أو منهم، مضطرا فيها إلى تبني أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى. أما في بعده الاجتماعي فيمثل "نضالا حول قيم، أو مطالب، أو أوضاع معينة، أو قوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة". ويكون الهدف هنا ممثلا "ليس فقط في كسب القيم المرغوبة، بل أيضا في تحييد، أو إلحاق الضرر، آو إزالة المنافسين أو التخلص منهم".

أما قاموس الكتاب العالمي، فيعرفه بأنه:" معركة أو قتال FIGHT، أو انه نضال أو كفاح STRUGGLE، خاصة إذا كان الصراع طويلا أو ممتدا. وينظر إليه باعتباره ظاهرة ديناميكية".

---

[1]– عبد الرزاق بوزيدي، **الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية**، مجلة العلوم الإنسانية، م. 21، ع. 02، (2021)، ص ص. 322-323

[2]– جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة : وليد عبد الحي، (بيروت : مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.01 ، 1985)، ص. 140

ويوصف الصراع بأنه : " عملية منافسة ظاهرة أو محتملة بين أطرافه وفي جوهره تنازع للإرادات ، ينتج عن اختلاف في دوافع أطرافه، مما يؤدي بهم إلى اتخاذ قرارات، أو انتهاج سياسات تختلف فيما بينها أكثر من اتفاقها، ومع ذلك يظل الصراع دون نقطة الحرب المسلحة.[1]

3/ التعاون الدولي:

التعاون الدولي هو مصطلح يطلق على الجهود المبذولة بين دول العالم من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعاونة، وفي سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية و الأمنية.

وهو أيضا تحرك جماعي للأطراف الدولية المعنية به، فهذا الشعور الجماعي يفترض ضمنيا وجود استعداد و إرادة و رغبة وقدرة من الفاعلين بشكل جدي و منسجم يسهل التدخل في الحياة الاقتصادية للدول المرتبطة بهذا التعاون، و لعل هذه المبادرات المتعددة الأطراف أو الثنائية يضمن تحقيق حقوق متساوية لكل الأطراف. [2]

4/ السياسة الخارجية:

يختلف المفكرون حول تعريف السياسة الخارجية بشكل دقيق، لاختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها. ويمكن عرض بعض تعريفاتها في ثلاث اتجاهات.

الاتجاه الأول: يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج. حيث عرفها محمد السيد سليم بأنها: " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي" .

الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار. حيث عرفها تشارلز هيرمان بقوله:" تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية" .

الاتجاه الثالث: يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط. وفي هذا الإطار يعرفها حامد ربيع على أنها : " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود

---

[1]– رانيا سعيد بلبع، ثامر نادي عبد العظيم، **ظاهرة الصراع الدولي –دراسة في المفهوم والأشكال والأسباب وأساليب الإدارة**، (ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 2019)، على الموقع : https://arabprf.com/?p=961 ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/21 ، 23:20

[2]– محمد صخري ، **التعاون الدولي وهيئاته (GIZ–jaica–usaid)** ، (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية :جوان 2019)، على الموقع : https://2u.pw/6Nl53 ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/23 ، 21:00

حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية" .

من خلال التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية، يمكن تقديم تعريفا شاملا لها، على أنها:" مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية. كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية". [1]

5/ الأمن الإقليمي:

يعتبر باري بوزان أول من طرح مفهوم الأمن الإقليمي REGIONAL SECURITY في كتابه المشهور People, States, and Fear :The National Security Problem للتعبير عن علاقات الاعتماد بين عدد من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة في شكل فعل ورد فعل، أنتجت في نهاية المطاف مجموعة من الديناميكيات الأمنية، يعرف باري بوزان الأمن الإقليمي على أنه:" مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض.

ويعرفه الدكتور حامد ربيع بأنه :" مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الإقليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث. [2]

6/ المنطقة الاقتصادية الخالصة:

هي منطقة واقعة وراء البحر الإقليمي وملاصقة له، يحكمها النظام القانوني المميز المقر في جزء من أجزاء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، وبموجبه تخضع حقوق الدول الساحلية وولايتها وحقوق الدول الأخرى وحريتها للأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية، ولا تمتد المنطقة الاقتصادية

[1]– عربي لادمي محمد، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**، مجلة دراسات وأبحاث، ع.25 ، (ديسمبر 2016)، ص ص . 4-5

[2]– بومليك نوال، تيغزة زهرة، الهند**سة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية** ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، م. 05 ، ع. 02 ، (2021) ، ص. 465

الخالصة أكثر من 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي. [1]

تاسعا: تقسيمات الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين وثلاث مباحث في كل فصل، تم التطرق في الفصل الأول إلى الصراع الدولي في منطقة شرق المتوسط التي يحفل تاريخها بالعديد من الصراعات، كان أخرها الصراع على مصادر الطاقة المكتشفة في السنوات الأخيرة، وتداعياتها على المنطقة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول الأهمية الجيوستراتيجية لشرق المتوسط من خلال التطرق إلى أهم ما يميز المنطقة من موقع جغرافي، و مقومات طبيعية وأخرى اقتصادية زادت من أهمية شرق المتوسط، أما المبحث الثاني فقد تناول علاقات التنافس والصراع في منطقة شرق المتوسط، والعلاقات البينية المتشكلة بين الأطراف المتشاطئة في شرق المتوسط، وإستراتيجية القوى الدولية في المنطقة في ظل الاكتشافات الطاقوية، والمبحث الثالث خصص للاكتشافات الطاقوية الجديدة وتداعياتها على التنافس والصراع الإقليمي في شرق المتوسط، من خلال رصد حجم هذه الاكتشافات وما آلت إليه الأوضاع وسياسات الدول الإقليمية تجاه هذه الثروة الطبيعية المتنافس والمتصارع عليها، كما تطرقت الدراسة من خلال هذا المبحث إلى البحث في سبل وإمكانية التعاون في شرق المتوسط في ظل هذه الاكتشافات الطاقوية.

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تطرق إلى أهمية شرق المتوسط في السياسة التركية وطبيعة التعامل مع منطقة شرق المتوسط، وقد حاولنا من خلال هذا الفصل معرفة السلوك الخارجي التركي تجاه شرق المتوسط بمختلف المستجدات الطارئة عليه وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ، يتناول المبحث الأول محددات السياسة الخارجية التركية، ويتناول المبحث الثاني سلوك السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط بين المصالح الإستراتيجية ومقتضيات الأمن القومي، أما المبحث الثالث والأخير فقد تناول التحديات التي تواجه تركيا في منطقة شرق المتوسط.

[1]– يسر عباس عبود المختار، **المنطقة الاقتصادية الخالصة البحرية الخالصة والمنازعات الدولية المتعلقة بالإنشاء والتحديد**، رسالة ماجستير في القانون العام، (كلية الحقوق ، قسم القانون العام ، جامعة الشرق الأوسط : 2016)، ص ص. 6-7

الفصل الأول:

الصراع الدولي في منطقة شرق المتوسط

شهدت منطقة شرق البحر المتوسط العديد من التوترات والنزاعات والصراعات على مر التاريخ ، حيث يمتد الصراع في شرق المتوسط منذ الإمبراطورية الرومانية والفارسية حتى بالإمبراطورية البيزنطية والعثمانية، والتي بقي أثارها على الصراع لغاية اليوم، كالقضية القبرصية التي لا تزال محل خلاف بين تركيا واليونان، ويعود سبب الصراع في شرق المتوسط لما تتميز به المنطقة من تنوعات إثنية وعرقية وثقافية ودينية، وتعد من أهم المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية في العالم، فهي منطقة غنية بالثروات الطبيعية والاقتصادية، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي جعلها قناة اتصال منذ العصور القديمة، خاصة بعد فتح قناة السويس في القرن التاسع عشر، ما جعلها محل جذب للقوى الاستعمارية في ذلك الوقت، بهدف السيطرة على الممرات للوصول إلى مستعمراتها والمدن الأخرى، فهي منفذ بحري مهم لكل مناطق العالم، لتوسطها لثلاث قارات ،آسيا أوروبا وإفريقيا.

وقد كان للاكتشافات الجديدة للنفط و للغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط، الأثر الكبير في إحياء الصراع والتنافس في المنطقة، حيث تمحور الصراع حول مسألة ترسيم الحدود البحرية بين الأطراف الإقليمية بهدف استغلال الثروات الهيدروكربونية ، والتنافس على طرق تصديرها والتزاحم على حصص الأسواق الخارجية، ولم تقتصر تداعيات هذه الاكتشافات في شرق المتوسط على بلدان المنطقة فقط ، بل امتدت للقوى الدولية الكبرى صاحبة الباع والخبرة الدولية في مجال الطاقة، خاصة بلدان الاتحاد الأوروبي، التي تعاني بلدانه من نقص في مصادر الطاقة، وبين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتين تتنافسان على توسيع دائرة نفوذهم في تلك المنطقة الملتهبة التي تعج بالصراعات .

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط

تكتسي منطقة شرق البحر المتوسط أهمية جيوستراتيجية بالغة، من حيث الموقع الجغرافي والذي يجعلها منطقة عبور مهمة فهي تعد مركزا للتنقل، ومجالا للتجارة البحرية، بالإضافة إلى ما تحتويه المنطقة من ثروات طبيعية، فهي تحتوي على كميات هائلة من النفط والغاز والذين يعتبران مصدرين مهمين من مصادر الطاقة والتي عادة ما تنعكس على البيئة الأمنية للمنطقة، وهذا ما سوف نوضحه من خلال ثلاث مطالب: الأول يتناول الجغرافيا السياسية للمنطقة، والثاني يتناول المقومات الطبيعية والاقتصادية للمنطقة، أما الثالث فخصص للحديث عن البيئة الأمنية لمنطقة لشرق المتوسط .

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية لمنطقة شرق المتوسط

يكتسب حوض شرق المتوسط أهميته الإستراتيجية من البحر الأبيض المتوسط الذي اخذ اسمه هذا لتوسطه لثلاث كبرى قارات العالم آسيا وإفريقيا وأوروبا، وهو عبارة عن بحيرة داخلية بين هذه القارات الثلاثة، وقد أشرفت قارة آسيا على مستوطناته الشرقية تكملها إفريقيا الشمالية حتى المحيط الأطلسي ، وأشرفت القارة الأوروبية على مستوطناته الغربية، وبذلك فقد شكل البحر المتوسط صلة الوصل بين هذه القارات، فضلا عن أن موقعه الوسط هذا جعله يتمتع بمناخ مناسب جدا للحياة البشرية بكامل متطلباتها من النبات والحيوان، فضفاف المتوسط الشرقية والغربية هي سهول وأودية وأنهار مع ما يكملها من جبال وهضاب وصحاري، ففي شرق المتوسط يوجد واد النيل مباشرة ، ثم واد الرافدين دجلة والفرات على مسافة مناسبة، وبين المتوسط ووادي الرافدين أنهار صغيرة في بلاد الشام جعلت حافات المتوسط خضراء تتمتع بربيع دائم، ثم واد السند البعيد نسبيا ، ذلك الوادي الذي زاد من أهمية المتوسط لأنه كان الطريق الوحيد للوصول للسند المنتج للتوابل والبهارات التي كانت المادة الحافظة للأطعمة حيث لم يكتشف التجميد والخزن المبرد بعد .[1]

ينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى حوضين رئيسين من الناحية الجغرافية أحدهما غربي والآخر شرقي ، تفصل بينهما منطقة اختناق، هي بمثابة خاصرة للبحر المتوسط تمتد بين كالابريا (جنوب غرب إيطاليا) وجزيرة صقلية وساحل تونس. وهذه الخاصرة كانت في عهود قديمة مضت أرضا يابسة تفصل بين الحوضين .[2]

[1]–كريم مطر وآخرون ، **البحر المتوسط والصراعات الدولية** ،(بغداد:مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر ،2018) ،ص .13

[2]– زينب عبد العال سيد، **الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط** ،مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، عدد خاص (أكتوبر 2021)، ص ص. 420

تقع منطقة شرق البحر المتوسط بين خطي طول 20°إلى 36°شرقا، وبين دائرتي عرض 30°حتى 40 °شمالا، وتلك المنطقة لها نقطتان خانقتان، هما مضيق البوسفور الذي يحد من النفوذ الروسي خاصة مع تزايد اهتمام روسيا بالمنطقة المتزامن مع تزايد الاكتشافات الطاقوية من النفط والغاز في المنطقة، وقناة السويس التي تتحكم في طريق التجارة الأوروبية إلى الخليج وجنوب شرق آسيا. هذا ويعتبر شرق البحر المتوسط مهما من حيث عبور الطاقة، حيث ينتقل ما يقرب من 5% من إمدادات النفط العالمية وما يصل إلى 15% من الغاز الطبيعي المسال (LNG) العالمي عبر قناة السويس، بينما تستضيف تركيا ما يقرب 6% من تجارة النفط العالمية عبر مضيق البوسفور وخطي أنابيب دوليين. [1]

ويتميز الحوض الشرقي بوجود سلسلة صخرية تمتد من كلابريا في جنوب إيطاليا إلى جزيرة قبرص، ويبلغ طولها من 1900كيلومتر، وعرضها 200 كيلومتر، وتنتهي هذه السلسلة جنوبا بسهل شديد الانحدار يصب فيه نهر النيل، ويتراوح عمق المياه في هذا الحوض بين 3000 و5000 متر. كما يتميز الحوض الشرقي من البحر المتوسط بكونه أكثر استقامة وأكثر امتداد للجنوب مقارنة بحوض المتوسط الغربي، حيث يتكون من عدة أحواض وبحار ثانوية هي : البحر الأيوني بين سواحل كلابريا وصقلية الإيطالية والسواحل الغربية لليونان شمالا وسواحل برقة الليبية جنوبا ، والحوض الليفانتي (Bassin Levantin) بين سواحل جزر كريت ورودس اليونانية والسواحل التركية شمالا وسواحل دول الشرق الأوسط المتوسطية جنوبا ، بينما يمتد البحر الأدرياتيكي كالذراع بين إيطاليا والسواحل الغربية لشبه جزيرة البلقان، وينحصر بحر إيجة بين الأرخبيلات اليونانية وسواحل تركيا . [2]

يضم إقليم شرق المتوسط عددا من الدول المطلة على سواحله، كما تستدعي أهميته وتفاعلاته أدوارا لقوى دولية وإقليمية أخرى تؤثر فيه وتتأثر به، وهناك معيارين معتمدين لتحديد الدول التي يضمها حوض شرق المتوسط ، أو ترتبط به ، وهما :

1/ المعيار الجغرافي: وهو معيار يحدد الدول التي يضمها الحوض على أساس موقعها الجغرافي، كدول لها سواحل تطل مباشرة على الحوض، ووفقا لهذا المعيار يضم حوض شرق المتوسط تسعة دول تنتمي إلى ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوروبا ، حيث تقع كل من تركيا واليونان في مناطق جنوب شرق أوروبا وغرب آسيا، بينما تقع كل من سوريا ولبنان وفلسطين (غزة) وإسرائيل في منطقة غرب آسيا، وتقع

[1]– **المرجع نفسه** ، ص .421

[2]– حكيمة عباد، **واقع أمن الطاقة في شرق المتوسط بعد الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي بين الصراع والتعاون** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر: 2019)، ص. 39

مصر وليبيا في شمال شرق إفريقيا، وذلك بالإضافة إلى قبرص التي تقع في وسط حوض شرق المتوسط.

2/ المعيار الاستراتيجي: وهو معيار معنى بتحديد مجموعة الدول التي ترتبط بالمنطقة بحكم مصالحها وأهدافها الجيوبوليتيكية، وتأثرها وتأثيرها في تفاعلاتها بحكم المصالح المتداخلة مع دول الحوض، ومن هذه الدول الأردن والسعودية ودول الخليج وإيران والعراق ، وهناك بعض الدول لا ترتبط بحوض شرق المتوسط جغرافيا لكنها ترتبط به لما تمثله المنطقة من أهمية إستراتيجية واقتصادية لهذه الدول، ونقصد هنا الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول الإتحاد الأوروبي والصين .

إذن، من الناحية الجغرافية، فان الحوض الشرقي للبحر المتوسط يحده شمالا كل من تركيا واليونان وجنوبا كل من مصر وشمال شرق ليبيا ، وشرقا كل من سوريا ولبنان وإسرائيل وفلسطين (قطاع غزة) ، وغربا المسطح المائي بين كل من اليونان شمالا وشمال شرق ليبيا جنوبا ، مرورا بجزيرة كريت اليونانية بالإضافة إلى جزيرة قبرص، وعليه يمكن تقديم تعريف لمنطقة شرق المتوسط بأنها تتكون من تسعة (9) دول هي مصر وتركيا وليبيا واليونان ولبنان وسوريا وقبرص وإسرائيل وفلسطين .[1]

ومن الناحية التاريخية فإن قوة الجاذبية الناتجة عن أهمية الطريق المؤدي إلى الهند تعني بالنسبة لبريطانيا العظمى الأجزاء الشرقية من تلك البحيرة، أي أصبح شرق البحر الأبيض المتوسط يتمتع بصدى خاص، مما يعني أنه على الرغم من استخدام اسم شرق البحر الأبيض المتوسط ، إلا أن المفهوم كان مختلفا تماما عن المفهوم الحالي، تم استخدامه بشكل متكرر في الماضي، ومن الأمثلة على ذلك، استخدام المصطلح من قبل الإمبراطورية البريطانية، على الأقل في القرنين التاسع عشر والعشرين، فغالبا ما تستشهد الأرشيفات الإمبراطورية بشرق البحر الأبيض المتوسط عند الإشارة إلى عمليات الإمبراطورية في المنطقة، ليس هذا فقط ولكن يبدو أن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط كمساحة لها مكانة خاصة في الحسابات الاستعمارية الإستراتيجية للبريطانيين، على سبيل المثال ، في سنة 1910 أنشئوا مكتب الاستخبارات الخاص لشرق البحر الأبيض المتوسط (EMSIB) لجمع المعلومات الاستخبارية و لأغراض مكافحة التجسس مع عمليات في تركيا وسوريا وقبرص، واستخدموه أيضا لتبادل المعلومات والعمليات المشتركة، وبالمثل قرب نهاية الحرب الباردة، اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أن التعامل مع الإرهاب والتطرف في الشرق الأوسط وكذلك مع النفوذ الإقليمي السوفيتي والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط (خاصة عبر سوريا وليبيا)، يعتمد في جزء كبير منه على القدرات الأمريكية في الشرق ومن

[1]– عبد العال سيد ، **مرجع سابق** ، ص .422.

منظور القوى الإمبريالية (خاصة بريطانيا العظمى) أو القوى العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي ، كان ينظر إلى شرق البحر الأبيض المتوسط على أنه فضاء استراتيجي ليس بسبب أهميته الجيوسياسية أو الجيواقتصادية في حد ذاته ولكن بسبب دورها في السماح بمتابعة مصالح إستراتيجية أكبر في الشرق الأوسط وخارجه .[1]

وأكد هينتنغتون في كتابه صدام الحضارات، الأهمية الكبيرة لمنطقة شرق المتوسط ، باعتبار أنها مهد الحضارات وملتقى مختلف الثقافات، وهذا ما جعلها بيئة خصبة للمواجهة والاضطرابات، نظرا لخطوط الصدع التي تحتويها، وهذا ما أكدته المدرسة الديكارتية الكلاسيكية باعتبار أن منطقة شرق المتوسط تمثل حزام التحطيم، لذلك تتنافس عليها القوى العظمى في إطار التحالفات لمواجهة النفوذ الروسي والإيراني والصيني في المنطقة .[2]

الخريطة رقم 1: الموقع الجغرافي للحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط .

المصدر : – عباد حكيمة ، واقع أمن الطاقة في شرق المتوسط بعد الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي بين الصراع والتعاون ، مذكرة ماستر –تخصص دراسات متوسطية ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر:جامعة مولود معمري، 2019)، ص. 39

[1] – Tziarras, Zenonas (2018**) The Eastern Mediterranean: Between Power Struggles and Regionalist Aspirations**, *Re-imagining the Eastern Mediterranean Series: PCC Report*, 2. Nicosia: PRIO Cyprus Centre : https://cutt.us/5InGJ. on 02/03/2022,h.12 :15

[2]–سمية حذفاني ،**تأثير جيوسياسية النزاع على الغاز في معادلات التوازنات الإستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط** ،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، م.06 ، ع.01 ،(جانفي 2021) ، ص. 650

المطلب الثاني: الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية لمنطقة شرق المتوسط.

أجرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في عام 2010 تقديرات لما يحتويه حوض البحر الأبيض المتوسط، والنتيجة التي خرجت بها، مفادها أن الساحل الشرقي والذي يشكل القسم الأكبر من حوض شرق البحر المتوسط ، يحتوي على كميات هائلة من احتياطي النفط والغاز غير المكتشفة ، تقدر بقرابة 122ترليون م³ من الغاز ، و1,7 مليار برميل من النفط ، هذه المنطقة تضم سواحل تركيا وسوريا ولبنان وفلسطين وإسرائيل ، باستثناء مصر والتي امتلكت كميات من الغاز قبل أن تتحول لاحقا إلى مستورد له أيضا، أما باقي الدول فقد اعتمدت تقليديا بشكل أساسي على استراد الطاقة من الخارج .[1]

للمنطقة أهمية اقتصادية، فالمنطقة تعتبر من المناطق الصالحة للزراعة وكانت جميع الأراضي القابلة للزراعة في المنطقة توزع الحبوب منذ أقدم العصور، كما كان القمح المحصول الذي يشغل أكبر مساحة من الأراضي، بينما يزرع الشعير في الأطراف حيث تكون الأمطار، وهناك الحاصدات عالية القيمة التي تزرع من أجل التصدير مثل القطن في إقليم أزمير في تركيا، وأجزاء متفرقة من سوريا ن والنيل في مصر، ويزرع الزيتون في تونس وسوريا وتركيا، والأرز في شمال الدلتا في مصر، كما تشتهر المنطقة بزراعة الحمضيات والفواكه .[2]

ويستمد حوض شرق المتوسط أهميته الاقتصادية، من الأهمية الاقتصادية الكبيرة للبحر الأبيض المتوسط عموما، والذي يعتبر مفترق الطرق بين الشرق والغرب ، وبين الشمال والجنوب، فالبحر الأبيض المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، حيث يتميز بحركة عبور مكثفة خاصة من منتجات الطاقة، كما زادت حركة الملاحة في البحر الأبيض المتوسط بأكثر من 50% بين عامي 1997 و2006، وبلغ النمو السنوي لنقل النفط 6% و8% ونقل الغاز الطبيعي، وفي عام 2006 سجل حوض المتوسط مرور حوالي 493 مليون طن من المنتجات البترولية من المجموع العالمي الذي يمثل 2600 مليون طن أي حوالي 20%،[3] لذلك فان شرق البحر المتوسط يتبوأ موقعا مهما بالنسبة للتجارة في الشرق الأوسط إذ أن الحوض الذي يتصل به يشتد فيه الازدحام البحري، فيشمل 30 بالمائة من إجمالي التجارة

---

[1]– علي حسين بكير ، **اللعبة الكبرى :جيوبولتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط** ، منتدى السياسات العربية ، (نوفمبر 2019)،ص.2 ، انظر الرابط : https://www.alsiasat.com/

[2]– خديجة محجوب محمد صالح ، **النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي 1973م حتى حرب الخليج الثانية** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،(كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية –قسم العلوم السياسية ، جامعة الخرطوم) ، ص ص .15–16

[3]– صبرينة جعفر ،**التهديدات الأمنية الجديدة بالمتوسط والبعد الاستراتيجي للجزائر** ،المعهد المصري للدراسات ، دراسات سياسية ،(5أوت 2021) ، ص.8 . انظر الرابط: الرئيسية – المعهد المصري للدراسات(eipss-eg.org)

البحرية في العالم كما تؤمن هذه المنطقة 25 بالمائة تقريبا من تجاره البترول عبر البحر ومن هذه الناحية يشكل شرق البحر المتوسط حقلا للنقل التجاري ويؤمن التنقل إلى المحيط الهندي عبر قناة السويس ، موفرا الوقت والطاقة، ويربط الهند والصين وكوريا الجنوبية، وبقيه دول الشرق الأقصى بالأسواق الأوروبية والمحيط الأطلسي، ويتبوأ شرق البحر المتوسط في الوقت الراهن موقعا مهما في نقل البترول والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط إلى أسواق الاتحاد الأوروبي ، فهو يتصل ببلاد الرافدين والشرق الأدنى عبر تركيا وسوريا ، ويصل حتى شبه جزيرة العرب وشرق إفريقيا والهند عبر قناة السويس.[1]

ومما زاد من أهمية منطقة شرق المتوسط احتوائها لأهم المضايق والممرات البحرية أو القنوات، التي تعتبر من أهم خطوط النقل في التجارة العالمية، علما أن الطريق البحري يختصر المسافة والوقت في آن واحد، مما يضمن تسريع عمليات نقل السلع من مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك، هذا وتشكل المضايق والممرات البحرية نقاطا حساسة في ما يخص نقل الموارد الطاقوية الخام ، من مراكز إنتاجها إلى أسواق البيع، وبذلك تعد صمامات لإمدادات الطاقة ومناطق ذات أهمية بالغة في سياسات الدول لتعظيم مكاسبها بأقل التكاليف الممكنة، ومن أهم المضايق والممرات البحرية في شرق المتوسط، نذكر كلا من مضيقي البوسفور والدردنيل، وقناة السويس .[2]

1/ مضيق البوسفور :

يبلغ طول مضيق البوسفور 19 ميلا، بينما يتراوح عرضه بين 2,3 ميل كأوسع نقطة، ونصف ميل كأضيق نقطة، وهو الخط الذي يفصل بين آسيا وأوروبا، ويقسم اسطنبول التركية إلى قسمين، كما أنه يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط وبقية محيطات العالم، تمر عبر مضيق البوسفور أكثر من 50ألف سفينة سنويا، عشرة بالمائة منها هي ناقلات للنفط ، ويعد مضيق البوسفور أكثر الممرات المائية ازدحاما في العالم، حيث يعد أكثر ازدحام من قناة السويس بثلاثة أضعاف،[3] ويعد النفط أهم ما ينقل عبر هذا المضيق، حيث ينقل ما يقارب 3 ملايين برميل نفط كل يوم وهذا يمثل 3% من إمدادات النفط العالمية، ويرجع ذلك لموقع روسيا المحاذي للبحر الأسود الذي يربطها بمضيق البوسفور، وبالنظر إلى

[1]– عباد حكيمة، **مرجع سابق** ، ص.40

[2]– عبير بخوش ،**التنافس الروسي –التركي :مجال الطاقة نموذجا** ،مذكرة ماستر –تخصص دراسات أمنية في المتوسط، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، 2016)، ص.37

[3] – Adam Rodriguez, The Bosporus: Environment vs. Economy . Site Web : https://web.stanford.edu/class/e297a/The%20Bosporus.pdf . on :18/03/2022 ,h .09 :45

الكميات الهائلة من الحبوب الأوكرانية والكازاخستانية التي تنقل أيضا عبر هذا الممر المائي الضيق .[1]

2/ مضيق الدردنيل :

يقع مضيق الدردنيل بين القارة الأوروبية والقارة الآسيوية، حيث يشكل ممرا مائيا دوليا، بين كل من بحر إيجة مع بحر مرمرة، ويشكل هذا المضيق فاصلا مابين الشاطئ الموجود في آسيا الصغرى، وبين شبه جزيرة جاليبولي الموجود في القارة الأوروبية، وهو واقع في الأراضي التركية، و يبلغ طول المضيق 61كم ، وعرضه يختلف من نقطة إلى أخرى على طول المضيق، حيث يكون بين 1,2 كم كأعرض نقطة له ، و6كم كأضيق نقطة له، أما العمق فهو يختلف أيضا من نقطة إلى أخرى، بحيث نجده في أعمق نقطة له 50مترا ، ويعتبر مضيق البوسفور والدردنيل بوابة روسيا التي تمتلك للثروات الطبيعية الضخمة للعبور من البحر الأسود إلى البحر المتوسط عن طريق بحر إيجة لتصدير هذه الموارد، وبموجب "اتفاقية مونترو " تمتلك تركيا موقعا بحريا فريدا يجعلها تتحكم في مضيقين من أضيق الممرات البحرية في العالم، هذا ويعتبر المضيقان هما المخرج الوحيد للسفن الروسية من البحر الأسود.[2]

يطل على مضيقي البوسفور والدردنيل عدد من الدول المتقدة والمتطورة على البحر الأسود بمجموع عدد سكان لا يقل عن 300 مليون نسمة، في مقدمتهم روسيا الاتحادية أوكرانيا ورومانيا وبلغاريا وجورجيا ، وتركيا التي تبلغ 70 مليون نسمة ، وهذه الممرات هي السبيل الوحيد الأقصر والأفضل للتبادل التجاري بين الدول المذكورة والوطن العربي وإفريقيا وجنوب شرقي آسيا حيث نسبة 25_45% من التبادلات التجارية تتم عبر مضيقي البوسفور والدردنيل للدول الأوروبية السابقة .[3]

---

[1] - EasyGuide , **The Economic Impact of the Bosphorus Strait** , (03 Jul 2021). Site Web**:** https://easyguide.biz/content/the-economic-impact-of-the-bosphorus-strait/ on:18/03/2022,h.10:00

[2]– عبير بخوش ، **مرجع سابق**، ص ص .37–38

[3]– doaa (30جويلية 2021) ،**أهمية مضيق البوسفور والدردنيل** ، موقع المحيط ، على الموقع: https://www.almuheet.net/post/370386 ، تاريخ الاطلاع: 2020/03/18 ،سا.11:30

خريطة رقم:02 الموقع الجغرافي لمضيقي البوسفور والدردنيل

المصدر: عبير بخوش ، التنافس الروسي –التركي :مجال الطاقة نموذجا ،مذكرة ماستر –تخصص دراسات أمنية في المتوسط ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي2016م) ص. 38

3/ قناة السويس :

قناة السويس هي ممر مائي صناعي بمستوى البحر يمتد في مصر من الشمال إلى الجنوب عبر برزخ السويس ليصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر، وهي تفصل بين قارتي آسيا وأفريقيا وتعد أقصر الطرق البحرية بين أوروبا والبلدان الواقعة حول المحيط الهندي وغرب المحيط الهادي، وهي أكثر القنوات الملاحية كثافة من حيث الاستخدام، وتمتد القناة من بورسعيد شمالا وحتى السويس جنوبا، وتستخدمها السفن الحديثة بكثرة عددية كبيرة لأنها الأسرع والأقصر للمرور من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهندي ، وتمثل الرسوم التي تدفعها السفن نظير عبور القناة مصدرا هاما للدخل في مصر.

عند بنائها كان طول القناة 164 كم وعمقها 8 أمتار، و بعد الكثير من التوسعات، وصل طولها إلى 30,19 كم، وعمقها إلى 24 متر وعرضها إلى 205 متر.

تتعاظم أهمية القناة بقدر تطور وتنامي النقل البحري والتجارة العالمية، حيث يعد النقل البحري أرخص وسائل النقل ولذلك يتم نقل ما يزيد عن 80 %من حجم التجارة العالمية عبر الطرق والقنوات البحرية.

إن توفير الوقت والمسافة هو ما تحققه القناة ، وبالتالي وفر في تكاليف تشغيل السفن العابرة لها ، وهذا يؤكد ما لهذه القناة من أهمية، وتعد قناة السويس أحد أهم المجاري البحرية في العالم، ويمر بقناة السويس حوالي 10% من التجارة العالمية، و22% من تجارة الحاويات بالعالم ، ومنذ أن افتتحت مصر القناة في

17نوفمبر 1869م، في عصر الخديوي إسماعيل، ازدادت الأهمية الإستراتيجية المتوسط، وأحدثت تطورا كبيرا للبحر الأحمر، وجعلت منــه صلة الوصل بين المحيط والبحر في حركة التجارة العالمية التي كانت تشهد ازدهارا غير مسبوق بسبب الثورة الصناعية، وأصبحت معبرا استراتيجيا بين أسيا وأوروبا، وواحدا من أهم المعابر البحرية في العالم، وتشكل إيراداتها مصدرا رئيسيا للخزينة المصرية .[1]

خريطة رقم:03 الموقع الجغرافي لقناة السويس

المصدر: عبير بخوش ، التنافس الروسي –التركي :مجال الطاقة نموذجا ،مذكرة ماستر –تخصص دراسات أمنية في المتوسط، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر:جامعة العربي بن مهيدي، 2016) ص. 39

المطلب الثالث : البيئة الأمنية لمنطقة شرق المتوسط .

إن البيئة الأمنية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تعيش في حالة اضطراب وعدم استقرا، خاصة بعد الثورات التي عاشتها الدول العربية منذ 2011 وما نتج عنها من تهديدات أمنيه عابره للحدود نذكر منها سقوط الأنظمة الحاكمة وضعف و هشاشة المؤسسات السياسية والعسكرية في كل من تونس وليبيا ومصر، وانتشار فوضى السلاح ، والتنظيمات الإرهابية "داعش" وما يتفرع عنهما في سوريا والعراق

[1]– نسرين نور الدين حسن، **قناة السويس في مصر...بين الواقع والمأمول** ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،(2019/04/02) ص ص.280-281

وليبيا، بالإضافة إلى قضيه اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا وما عمله من تداعيات أمنيه خطيرة على القارة الأوروبية .[1]

إن الحديث عن البيئة الأمنية لشرق المتوسط يقودنا للحديث عن أهم القضايا الأمنية في المنطقة والتي تشكل تهديدا مستمرا للأمن القومي الإقليمي، وكذا الأمن الدولي، ومن بين أهمها نجد القضية الفلسطينية ، والتي تمثل نقطة تماس مهمة في العلاقات التركية الأوروبية ، حيث أنها مشكلة متشابكة ومتعددة الأبعاد التاريخية والدينية والحضارية، كما أن الأراضي الفلسطينية كانت تابعة للخلافة العثمانية واقتطعتها بريطانيا من تركيا بعد الحرب العالمية الأولى بمقتضى وعد بلفور والذي شرعن لتوطين اليهود في الأراضي الفلسطينية، لتبدأ قضية النزاع الفلسطيني منذ ذلك التاريخ .

إن توتر العلاقة بين الجانبين التركي والإسرائيلي يمكن أن يكون له تداعياته الكبرى على البيئة الأمنية لمنطقة شرق المتوسط ،لا سيما في ظل التوترات الأخرى المتوقع نشوبها بين الجانبين التركي والإسرائيلي في مياه شرق المتوسط ، نتيجة اكتشاف الغاز والهيمنة البحرية على المنطقة وإجراء المناورات فيها ، وكذلك التنقيب عن الغاز في تلك المنطقة، حيث قامت تركيا بشراء سفينة جديدة من أجل ذلك ، وللقضية الفلسطينية بعدا إقليميا لا يمكن إغفاله ، وتبرز أهميته بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، ومطالبة الشعوب العربية بالاهتمام بقضية غزة وعدم السماح للإسرائيليين بالعدوان عليها كما حدث في صيف 2008، عندما قامت مصر بنزع فتيل أزمة بين الجانبين بعد أن أوشكت الأوضاع على الانفجار في عام 2012، كما اندلعت تظاهرات حاشدة في القاهرة تطالب بطرد السفير الإسرائيلي، وإغلاق السفارة الإسرائيلية في القاهرة ، كما أن الدور التركي في تلك القضية يشتمل أيضا على البعد الديني، حيث أن تركيا دولة مسلمة وتحتل القضية الفلسطينية أهمية كبرى لدى الشعب التركي، وتهتم بها المنظمات الإغاثية والوقفية ، والتي كانت مسئولة عن تسيير أسطول الحرية لرفع الحصار عن غزة .

وبالرغم من الاعتذار الإسرائيلي للجانب التركي عن ضحايا أسطول الحرية وتعهدها بدفع التعويضات لأسر الضحايا، إلا أن المطلب الثالث للجانب التركي لا يزال قيد البحث، والذي يتعلق بتخفيف الحصار على غزة، وكيف يمكن أن تؤدي الاختلافات في وجهات النظر إلى مزيد من التصعيد بين الجانبين التركي والإسرائيلي، ومن المتوقع أن تشهد العلاقات التركية الأوروبية توترا هي الأخرى بسبب القضية الفلسطينية خاصة مع انحياز الاتحاد الأوروبي لصالح إسرائيل في مسألة فتح المعابر وتخفيف الحصار

[1]– سلمى بلخير ، محمود شرقي ، **غاز شرقي البحر المتوسط وإستراتيجية القوى الإقليمية والدولية** ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،م .12، ع .02 ، (سبتمبر 2021) ، ص.486.

على غزة، وإذا خرجت تركيا منتصرة من ذلك الصراع فإن هذا سيمثل نقطة فاصلة في تاريخ العلاقة بين الجانبين التركي والأوروبي، لاسيما في ظل الأزمة المالية التي تعصف بالاتحاد الأوروبي ودوله، وفي القلب منه اليونان وقبرص، وهي مناطق النفوذ السابقة لتركيا، فان الصعود الاقتصادي التركي والذي يقابله الهبوط الاقتصادي الأوروبي يمثل مساحة تستطيع تركيا أن تتحرك فيها لملء ذلك الفراغ، وتعثر البنوك القبرصية يمكن أن يسمح لتركيا أن تقوم بشراء تلك البنوك المتعثرة بما لديها من وفرة مالية سمحت لها بأن تصبح ولأول مرة دائنة لصندوق النقد الدولي.[1]

كذلك من بين أهم القضايا الأمنية في شرق المتوسط التي لها تداعياتها على الأمن الإقليمي والدولي ، الحرب الأهلية السورية ، والتي تعد من أبرز التطورات الإستراتيجية في السنوات الأخيرة ، اندلعت بعد قمع عنيف شنه بشار الأسد ضد الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في العام 2011م ، حيث شهدت سوريا منذ هذا التاريخ اقتتالا ضاريا وتدميرا واسع النطاق، تمركز بالخصوص في محيط المنشآت العسكرية الرئيسية والمناطق الحضرية الكبرى ، إن هذا الصراع كان له تأثيرا وخيما على المستوى الداخلي لسوريا ، حيث قدرت الأمم المتحدة في سنة 2015م ،250 ألف شخص قتلوا منذ اندلاع الحرب، بالإضافة إلى نزوح داخلي هائل بلغ 7,6 ملايين مدني، فضلا عن هروب ما يزيد على 4 ملايين لاجئ إلى البلدان العربية وتركيا وأوروبا ، هذا وقد طرحت الحرب تحديات أوسع بالنسبة للجهات الفاعلة في مجالي الدفاع والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهذا يساعد على تنامي ظهور مجموعات مسلحة غير حكومية مثل تنظيم الدولة الإسلامية ودفع تجنيد "مقاتلين أجانب " وإرهابيين من جميع أنحاء الشرق الأوسط و أوروبا ، وإحداث احتمال تصعيد أو تبعات غير مقصودة ناجمة عن تورط روسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ولقد أدى الظهور الكبير للدولة الإسلامية واستيلائها على مساحات شاسعة من سوريا وشمال العراق إلى شن حملة جوية كبيرة ضد المجموعة ، حيث بدأ ائتلاف مشكل من قوات دولية عملياته، كان ذلك في سبتمبر 2014، ومن جهة أخرى شهدت المنطقة حروبا بالوكالة مثل الحرب بين السعودية وإيران، بسبب العلاقة بين الطوائف السنية والشيعة وغيرها من الطوائف الإسلامية . كما تفاقمت التوترات بين تركيا والأكراد، حين أثبتت وحدات البشمركة الكردية أنها إحدى أكثر القوى المحلية فعالية في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وتلقت مساعدات عسكرية دولية كبيرة، وهذا ما أدى إلى تدهور

[1]– محمد سليمان الزواوي ، **بحر النار – تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط** ، مركز البيان للبحوث والدراسات، (الرياض:2015)، ص ص.35-38

العلاقات بين تركيا والمنظمات الكردية تدهورا كبيرا، وعلى الرغم من اتفاق سلام موقع في العام 2013 ، وجهت القوات التركية ضربات عسكرية ضد مواقع كردية في سوريا والعراق.[1]

بالتزامن مع الصراع الأكبر في سوريا ، كانت ليبيا تعيش حالة من انعدام الاستقرار، منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام 2011، حيث شهدت الحرب تدخل حلف الناتو عسكريا في ليبيا، انهار على إثره نظام معمر ألقذافي الذي دام 40 عاما ومنذ ذلك الحين لم تتمكن ليبيا من الوصول إلى إجماع سياسي حول حكومة جديدة وإيجاد تسوية سياسية حول نزع سلاح عدة مجموعات مسلحة، يعتقد أنها ظهرت منذ اندلاع الصراع، لقد أصبح الصراع الداخلي في ليبيا بين البرلمانات المتنافسة ومؤسسات حكومية أخرى أنشئت في السنوات اللاحقة، مقسما الأراضي الليبية شرقا وغربا بين قوات فجر ليبيا الموالية للمؤتمر الوطني العام في طرابلس، ومجلس النواب المعترف به دوليا في طبرق، إضافة إلى التنازع على المناطق الحضرية والساحلية من قبل عدد من المجموعات المسلحة الكبيرة، في حين تولت ميليشيات الطوارق والتبو السيطرة على المناطق الصحراوية بالقرب من الحدود الجزائرية، وحدود النيجر والتشاد .

أصبح هذا الصراع الدائر في ليبيا موضوع قلق دولي وإقليمي متزايد، لا سيما فيما يتعلق بتداعيات هذا الوضع الأمني في ليبيا على الأمن الإقليمي كمصدر للأسلحة المنهوبة وغير المشروعة، ونقطة انطلاق للهجرة غير الشرعية، وملاذ آمن للمجموعات الإرهابية مثل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا .

لقد دفع انعدام الاستقرار في ليبيا إلى طلب المساعدة من الاتحاد الأوروبي، في مجالات إصلاح قطاع الأمن والهجرة وإدارة الحدود وبناء قدرات الشرطة، وفي نفس الوقت أفيد أيضا بان الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية والأمريكية تنظر في خيارات التدخل العسكري، بما في ذلك إمكانية نشر ما يصل إلى 6000 جندي لتعزيز وتدريب القوى المناهضة للإسلاميين، وعلى رأسهم القوات الخاصة، التي يعتقد أنها تعمل بالفعل في البلاد، وإلى جانب التهديد الإرهابي، أدى التحدي الذي يشكله المهربون الليبيون أيضا إلى نشر فريق قوي من مشاة البحرية الملكية للأغراض الخاصة (Royal Marine Purpose Task Group Spécial)، يبلغ قوامه 150 عنصرا من المملكة المتحدة في البحر الأبيض المتوسط ، على أمل أن تمنح الحكومة الليبية الجديدة الإذن لعمليات مكافحة التهريب التابعة للاتحاد الأوروبي بالعمل بالقرب من الساحل الليبي.

[1]– جيمس بلاك وآخرون، **مياه مضطربة :لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** ، Europe Rand، ص ص 4–10، انظر الموقع : https://www.rand.org/ar.html .

من جهة أخرى، يمكن القول أن أكبر تهديد إرهابي في منطقة البحر الأبيض المتوسط على النطاق الأوسع ينبع من الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)، التي تعرف أيضا بالدولة الإسلامية أو الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، أما عن أصولها فتعود إلى المجموعة التابعة لتنظيم القاعدة ، ألا وهي الدولة الإسلامية في العراق (ISI) ، والتي قادها أبوبكر البغدادي ، ابتدءا من أفريل 2010، وفي[1]حوالي أوت 2011، أي بعد "الربيع العربي " واندلاع الصراع في سوريا ، أرسل البغدادي ناشطين من الدولة الإسلامية في العراق يقودهم نائب سوري له ، وهو أبو محمد الجولاني للعمل عبر الحدود إلى داخل سوريا، وتأسست في أوائل العام 2012م جبهة النصرة (JN) وهي أكبر المجموعات السورية المعارضة لنظام الأسد، و حاول البغدادي دمج الدولة الإسلامية في العراق مع جبهة النصرة لتشكيل الدولة الإسلامية في العراق والشام، إلا أن محاولته قوبلت بالرفض من جانب الجولاني وجبهة النصرة التي كانت غالبيتها من السوريين، على الرغم من توسط أيمن الظواهري قائد تنظيم القاعدة منذ وفاة أسامة ابن لادن، ونتيجة لذلك انقسمت المجموعتان، مع بقاء جبهة النصرة تابعة لتنظيم القاعدة، بينما انفصل البغدادي عن هذه الأخيرة لتشكيل الدولة الإسلامية في العراق والشام، التي استرعت انتباه العالم في جوان 2014، وأعادت تسمية نفسها بالدولة الإسلامية (is) لتشير إلى تشكيلها خلافة عابرة للحدود، في حين أن المساحة الفعلية للأراضي التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام تتبدل بانتظام، وتمثل منطقة شرق المتوسط هدفا طويل الأمد للدولة الإسلامية في العراق والشام، من أجل توسيع الأراضي التي تستولي عليها، وتوسيع نطاق ما يعرف "بالخلافة " لتمتد إلى داخل الأراضي السورية والعراقية، ومع ذلك تلقى التنظيم أيضا دعما من مجموعات إرهابية خارجية كان أكثرها تابعا لتنظيم القاعدة سابقا، إلا أنها الآن أقسمت الولاء للدولة الإسلامية في العراق والشام، وتشمل مجموعة بوكو حرام التي تعد مجموعة نيجيرية بالدرجة الأولى والمجموعة الإسلامية الإندونيسية، وبالتالي فان الدولة الإسلامية في العراق والشام تشكل تهديدا بعدة طرق رئيسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، من حيث أن توسع الدولة الإسلامية في العراق والشام في الأراضي وسيطرتها عليها في المنطقة يشكل تهديدا، خاصة إذا نجحت في التوسع في محافظة اللاذقية السورية الساحلية والساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط .

كذلك من حيث أن الدولة الإسلامية في العراق والشام تشكل تهديدا مباشرا لتلك البلدان الواقعة بالقرب من سوريا والعراق، مثل لبنان والأردن وتركيا وليبيا وسيناء المصرية، على سبيل المثال:

[1]- **المرجع نفسه** ، ص ص .10-11

لقد شنت هجمات في بيروت في نوفمبر 2015م قتل على إثرها 41 شخصا، واستهدف الهجوم الجالية المسلمة الشيعية، بحجة دعمها لحزب الله الذي دعم نظام الأسد ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وفي الشمال عانت تركيا من عدة هجمات انتحارية مؤخرا تبنتها الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وفي جوان 2015م، على سبيل المثال، قتل 33 طالبا ناشطا، في حين توفي أكثر من 100 شخص في أكتوبر من جراء هجوم انتحاري مزدوج على مسيرة للسلام في أنقرة.

وفي جانفي 2016م أسفر هجوم انتحاري أخر في اسطنبول عن مقتل عشرة مواطنين ألمان.

و في مصر استهدفت طائرة أدى قصفها إلى مقتل جميع الركاب البالغ عددهم 244 شخصا غالبيتهم من الروس، كان ذلك في أكتوبر 2015 م من قبل "ولاية سيناء" التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام.[1]

[1]- **المرجع نفسه** ، ص ص. 11-14

المبحث الثاني: علاقات التنافس والصراع في منطقة شرق المتوسط

إن تاريخ منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، هو تاريخ حافل بالصراعات والنزاعات الطويلة، التي تعود جذورها التاريخية إلى حقبة من الزمن، وقد ازدادت حدة التنافس الإقليمي خاصة بعد الحرب الباردة، مع ازدياد أهمية المنطقة بسبب الاكتشافات الطاقوية الجديدة، وهو الأمر الذي جعل المنطقة تشكل أهمية قصوى في أجندة القوى الكبرى، ويمكن توضيح ما سبق من خلال التعرف على جذور وطبيعة الصراع في المنطقة، وأهم أطرافه، و التطرق إلى مصالح القوى الكبرى في المنطقة .

المطلب الأول: جذور وطبيعة التنافس والصراع في منطقة شرق المتوسط

تعاني منطقة شرق البحر المتوسط من حالة احتقان سياسي وديموغرافي تعود جذورها لأسباب تاريخية، وتعد صراعات أساسية، أدت إلى زعزعت استقرار المنطقة، منها الصراع العربي الإسرائيلي، والنزاعات الإثنية والطائفية، حيث تعود الجذور التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي حينما سيطرت بريطانيا على المنطقة المعروفة باسم فلسطين بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية، التي كانت تحكم هذا الجزء من الشرق الأوسط، في الحرب العالمية الأولى، وكانت تسكن هذه الأرض أقلية يهودية وغالبية عربية، وقد تنامت التوترات بين الجانبين عندما أعطى المجتمع الدولي لبريطانيا مهمة تأسيس "وطن قومي" للشعب اليهودي في فلسطين، التي تمثل بالنسبة لليهود أرض أجدادهم، وكذلك الحال أيضا بالنسبة للفلسطينيين العرب الذين يرون أنها أرضهم، فعارضوا هذه الخطوة .[1]

ويعد الصراع بين تركيا واليونان من أهم النزاعات الإقليمية، التي لا تهدأ حتى تثور مرة أخرى، وتعود جذوره إلى حقبة زمنية بعيدة، ومنذ أيام السيطرة العثمانية على اليونان لاسيما في القرن الخامس عشر عندما خضعت اليونان، وجزر بحر إيجة إلى السيطرة العثمانية، خضعت إليها الجزيرة القبرصية كذلك، وعندما اندلعت الثورة في اليونان للتخلص من السيطرة العثمانية عام 1821م بمساعدة ودعم مادي ومعنوي رسمي من بريطانيا وفرنسا وروسيا، وبمساعدة ودعم أمريكي سري شبه رسمي، قد أنهت السيطرة العثمانية على اليونان التي دامت أربعة قرون، وامتدت تلك الثورة إلى جزر بحر إيجة، وقبرص، وتخوف الأتراك آنذاك من احتمال الفقدان الكامل لسيطرتهم على الجزيرة القبرصية، فقاموا بعملية ردع حي، تم خلالها إعدام أسقف جزيرة قبرص، وعدد من الزعماء القبارصة عام 1821م.

في عام 1878م انتقلت الإدارة الفعلية للجزيرة القبرصية من أيدي العثمانيين إلى أيدي البريطانيين، واتحد

[1] – BBC NEWS ، **الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: شرح مبسط وموجز** ، (19ماي 2021) ،على الموقع :
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57160131 تاريخ الاطلاع : 2022/03/19 ، سا. 20:05

القبارصة مع اليونانيون في محاولة منهم للحصول على الحكم الذاتي، وفي عام 1882م، منحت الحكومة البريطانية القبارصة دستورا يتضمن تشكيل مجلس تشريعي من 18 عضو، ستة منهم تعينهم الحكومة البريطانية ، واثني عشر ممثلا عن الجزيرة بالانتخاب ، تسعة من القبارصة اليونان، وثلاثة من القبارصة الأتراك، وبقيام الحرب اليونانية التركية(1919م-1922م)، تم تصفية الخلافات بينهما في معاهدة لوزان في جويلية 1923م،[1] والتي نصت على الآتي:

- الهجرة الإجبارية للسكان الأتراك في الجزر المتنازل عنها لصالح اليونان، والهجرة الإجبارية للسكان اليونانيين المقيمين في تركيا، عدا مدينة اسطنبول
- نزع سلاح الجزر، المتنازل عنها لصالح اليونان
- وضع بحر ايجة خارج نطاق السيادة الكاملة لأي دولة

و نصت المادة 12 من هذه المعاهدة على ما يلي :

سيادة اليونان على الجزر الواقعة في بحر إيجة باستثناء (جزيرتي امبروس وتينيدوس)، فيما تبقى الجزر الواقعة على مسافة اقل من 3 أميال عن الساحل الغربي للأناضول تحت السيادة التركية.

وطوال عقد العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، كانت تركيا تعيش ظروف ونتائج خسارتها للحرب العالمية الأولى وما أعقبها من أوضاع غير طبيعية بالنسبة لها ، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 1939-1945، وضمن تسويات هذه الحرب، فقد انتزعت "جزر الدوديكانيز" من ايطاليا وألحقت باليونان بموافقة تركيا وذلك عام 1947م ، ولكن مع مطلع عام 1970م، بدأت تظهر التوترات بين تركيا واليونان، خاصة بعد الاكتشافات للنفط والغاز الأخيرة.[2]

على صعيد آخر فان تاريخ العلاقات التركية المصرية تاريخ حافل بالخلافات، حيث تبدأ التوترات بين البلدين من أيام الإمبراطورية العثمانية، التي كانت مصر في ظلها مقاطعة حتى عام 1867م حين أصبحت شبه مستقلة، ومع انهيار الإمبراطورية العثمانية، تطلعت الجمهورية التركية نحو الغرب، إلى أوروبا ومنطقة ايجة، ولم تتطلع نحو الشرق إلى مصر والعالم العربي، وهكذا سلك كل من البلدين طريقه الخاص.

---

[1]- أحمد جاسم إبراهيم حميد، **القضية القبرصية ...والصراع التركي -اليوناني في ظل الموقف الدولي** 1960-1994 **(دراسة تاريخية)**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، م.6 ،ع.1 ، ص.82

[2]- وليد محمود أحمد ، **النزاع التركي -اليوناني على بحر إيجة في ضوء القانون الدولي للبحار** ، دراسات إقليمية ، السنة 4 ، العدد 7 (جانفي 2007)

وفي عام 1953م، تصاعد التوتر في العلاقات التركية المصرية بعد الإطاحة بالنظام الملكي في مصر، فقد أثارت الإطاحة بالملك فاروق والنخبة ذات المصادر العثمانية التركية التي كانت لا تزال تدير البلاد غضب أنقرة، وعندما انحاز حاكم مصر الجديد جمال عبد الناصر إلى السوفييت في الحرب الباردة، ازدادت الهوة بين أنقرة والقاهرة، و كانت أنقرة قد دخلت حلف شمال الأطلسي قبل عام على ذلك وأخذت دورها على محمل الجد كركيزة القوة الغربية في الشرق الأوسط.

وفي سبعينات القرن العشرين، اتخذت مصر مسارا مواليا للولايات المتحدة في عهد الرئيس أنور السادات. وفي الثمانينات قامت تركيا بدورها بتغيير سياستها نحو الشرق الأوسط في ظل حكم رئيس الوزراء تورغوت أوزال، ولكن بدلا من تسهيل العلاقات الجيدة بين البلدين، لم تؤدِ هذه التطورات سوى إلى الكشف عن المنافسة بينهما على شرقي البحر الأبيض المتوسط، على سبيل المثال، أصيبت تركيا بخيبة أمل من عدم دعم مصر لأنقرة بشأن القضايا المتعلقة بقبرص، ومن جانبها استاءت القاهرة من شراكة تركيا الوثيقة مع إسرائيل، والتي فاقت العلاقات المصرية الإسرائيلية، وبعد ذلك تميزت العلاقات بين البلدين بالتنافس.[1]

في عام 1982م، تم إقرار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتي ودخلت حيز التنفيذ في 16 نوفمبر 1994م، حيث تمنح الدول الحق في إعلان المناطق الاقتصادية الخالصة لمسافة تصل إلى 200 ميل بحري من خط الأساس (المادة 57) ، وكذلك الحق المشروط في جزء من الجرف القاري يتجاوز 200 ميل (المادة 76) ، وفي الحالات التي تواجه فيها الدول الساحلية بعضها البعض وتكون خطوط المياه المنخفضة الخاصة بها في نطاق 400 ميل بحري من بعضها البعض، كما هو الحال في شرق البحر المتوسط، يجب تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة بموجب اتفاق ثنائي، وقد أنشأت خمس دول من شرق المتوسط مناطق اقتصادية خالصة وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، هي مصر (1983) ، وسوريا (2003) ، وقبرص (2004)، وأخيرا لبنان وإسرائيل (2011).

وبلغ عدد الدول المصادقة على الاتفاقية 162 دول من ضمنها مصر (26أوت 1983) وقبرص (12 ديسمبر 1988) ولبنان (5 جانفي 1995) واليونان (21 جويلية 1995) ، لكن سوريا وتركيا وإسرائيل [2]

[1]– سونر جاغاياتي،مارك سيفرز(2015/03/08) ،**اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الأوسط**، على الموقع:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/allbt-alkbry-byn-trkya-wmsr-fy-alshrq-alawst تاريخ الاطلاع: 2022/03/20 ، سا.18:00

[2]– زينب عبد العال سيد ، **مرجع سابق** ، ص ص .436–437

بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لم تنضم إلى الاتفاقية، في حين أن معظم الخبراء في القانون يقولون أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إجبارية لجميع الدول حتى الدول التي لم تنظم إليها ، وذلك لأن الاتفاقية أصبحت جزء أساسي من القانون الدولي.

إن مسالة ترسيم الحدود البحرية عملية معقدة، وأحد مصادر ذلك التعقيد تدرج السيادة أو الولاية القضائية بتدرج مناطق المياه الساحلية من الشاطئ أو نقطة الأساس باتجاه المياه العميقة ، علاوة على وجود الجزر أو الشعاب المرجانية أو المياه الضحلة التي هي جزء من أراضي الدول الساحلية أو جزء من الأراضي التي يطالبون بالسيادة عليها.

لقد أحيت اكتشافات الطاقة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط مسألة تعيين الحدود البحرية بين دول الحوض، وبذلك تتحول هذه الاكتشافات من نعمة إلى نقمة، بسبب تنامي الصراعات في المنطقة التي لا تحتمل المزيد من النزاعات ، وهذا من شأنه تعطيل الاستثمار في هذه الموارد الطبيعية، لا سيما الغاز الطبيعي، الذي تزخر به هذه المنطقة، حيث تعتبر مسألة ترسيم الحدود البحرية بين الدول في منطقة شرق المتوسط محركا حقيقيا للصراع في المنطقة، وهذا رغم وجود القانون الدولي للبحار، إلا أن هذا القانون وضع القواعد الأساسية وترك عملية الترسيم لاتفاق الأطراف المعنية، وهذا ما يجعل عملية التوصل إلى اتفاق للترسيم مرتبطة بالعلاقات بين دول الحوض.

المطلب الثاني: أطراف الصراع الإقليمي والعلاقات البينية في شرق المتوسط

تتميز منطقة شرق المتوسط بتعدد أطرافها وفواعلها، وكثرة الصراعات التي تتعدد أسبابها وتتشابك قضياها بين دول هذه المنطقة، بعضها له أبعاد تاريخية عقدية مثل تلك التي تجمع قوى الدول العربية مثل : مصر ، لبنان ، سوريا ، إسرائيل ، وأخرى تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، كالصراع الذي يجمع كل من تركيا و قبرص واليونان، والذي أحيته الاكتشافات الطاقوية في الفترة الأخيرة، وفي هذا المطلب سوف نحاول تناول أهم هذه الصراعات.

أولا: الصراع الإسرائيلي –اللبناني

تتميز علاقات إسرائيل في منطقة شرق المتوسط ، وخاصة علاقاتها مع الدول العربية، بتاريخ طويل من الصراع السياسي حول الأرض والحدود، الأمر الذي يقف عائقا بينها وبين تحقيق مصالحا في المنطقة، وازدادت حدة هذا الصراع مع الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي، وهو الأمر الذي ينذر بتحول المنطقة إلى بؤرة صراع .[1]

[1]–زينب عبد العال سيد، **مرجع سابق**، ص ص .437–439

ويعد الصراع بين إسرائيل ولبنان متعدد الأبعاد، حيث لم يقم البلدين بترسيم حدودهما المائية مع بعضهما البعض ، إلى جانب أن إسرائيل لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبالتالي لا يجوز مطالبتها بالالتزام بمعايير تعيين الحدود البحرية المتضمنة فيه.[1]

1/ أسباب الصراع الإسرائيلي اللبناني: من أهم أسباب هذا الصراع مايلي:

– عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين ، لأن لبنان لا تعترف بإسرائيل ، لذلك تعتبر الدولتان في حالة حرب مستمرة ، وبالتالي لا يوجد بينهم تفاوض أو قنوات تواصل مباشرة، وهو ما دفع الجانب اللبناني للجوء إلى طرف ثالث سواء من خلال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ، أو حتى طرف دولي ثالث كالولايات المتحدة الأمريكية .

– إن الصراع بين إسرائيل ولبنا هو صراع على تعيين الحدود البحرية، وليس على حقول غاز بعينها، مما يجعل الخلاف أكثر اتساعا وشمولا.

– اكتشاف حقول غاز جديدة لا سيما حقل "كاريش1" ، والذي يقع بالقرب من الحدود الفاصلة بين المنطقتين الفاصلتين الخاصة بكل من إسرائيل ولبنان ، حيث تقع أقرب نقطة منه على مسافة حوالي 4 كيلومتر من المنطقة اللبنانية ، وأبعد نقطة على مسافة من 15–17 كيلومتر ، وهو ما يشكل خطرا على الثروات اللبنانية في حال بدء إسرائيل بأعمال الإنتاج لكونها يمكن أن تعتمد على الحفر الأفقي، وشفط المواد الهيدروكربونية من داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، أو من جهة التأثير المباشر وغير المباشر باستنزاف مكامن نفطية قريبة أو متصلة بمكامن لبنانية .

– إن إسرائيل غير موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، وبالتالي فلا يجوز مطالبتها بالالتزام لمعايير تعيين الحدود البحرية المتضمنة فيه، ومن ثم فان الموقف الإسرائيلي يعد سليما من الناحية القانونية.

– إن قضية الحدود البرية بين البلدين لم يتم تعيينها بطريقة طواعية أو عن طريق الاتفاق بين الطرفين، وإنما عن طريق الأمم المتحدة ،"قوات اليونيفيل " من خلال ما يسمى ب"الخط الأزرق "، أو خط الانسحاب في جوان عام 2000 لتعيين الحدود بين لبنان وإسرائيل. [2]

[1]– سلوى السعيد فراج ،**انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط** ،مجلة كلية السياسة والاقتصاد ،ع.12 (أكتوبر 2021) ص .128.

[2]– أحمد زكريا الباسوسي، **تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط**، رسالة دكتوراه في فلسفة العلوم السياسية ،(كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر : جامعة القاهرة، 2018) ، ص ص.90–100.

خريطة رقم :04 الخط الأزرق على الحدود اللبنانية –الإسرائيلية

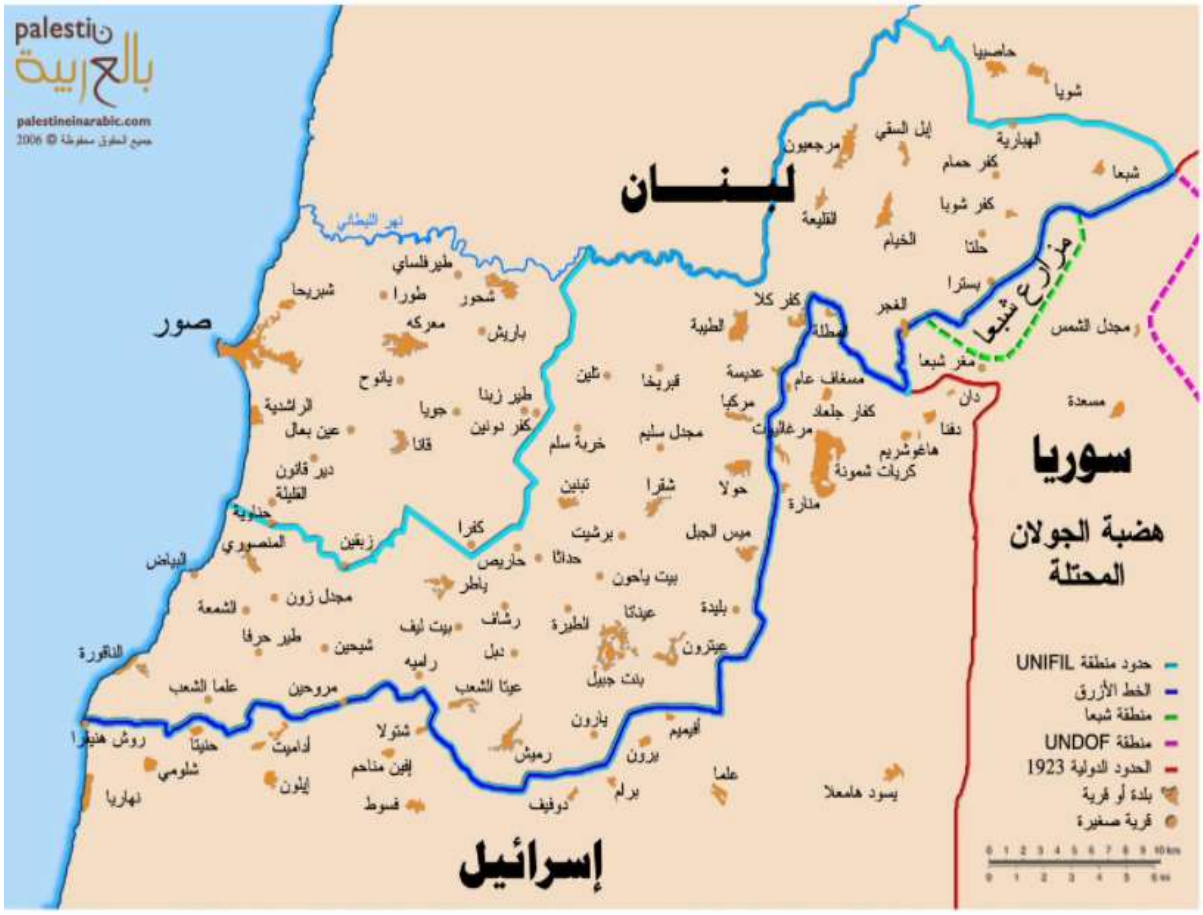

المصدر : أحمد زكريا الباسوسي، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي :دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط، رسالة دكتوراه في فلسفة العلوم السياسية ،(كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر : جامعة القاهرة، 2018) ص.101

2/ طبيعة الصراع الإسرائيلي –اللبناني

يمكن إرجاع الخلاف بين لبنان وإسرائيل إلى بداية سنة 2010م ، حيث لم يصادق لبنان على اتفاقية ترسيم حدودهما البحرية، التي وقعت في عام 2007 بين لبنان وقبرص، ويمكن تفسير عدم تصديق البرلمان اللبناني على هذا الاتفاق بسبب الضغط التركي، لأن تركيا تعارض اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية التي وقعتها قبرص مع جيرانها ، وبعد شهر واحد من اكتشاف حقل ليفياثان في عام 2010م ، قدمت لبنان وثيقة رسمية إلى الأمم المتحدة توضح فيها حدودها البحرية مع كل من قبرص وإسرائيل، منقحة عن تلك التي تم إنشاؤها في عام 2007م، رغم ذلك وفي عام 2010م تبنت إسرائيل مسارا لحدودها البحرية بناءًا على اتفاقية 2007 بين قبرص ولبنان ، وحولت الحدود الى 14 كم لصالحها.

منذ ذلك الحين ولبنان وإسرائيل تتنازعان على مثلث مساحته 850 كيلومتر مربع، يمكن أن يحتوي على احتياطات كبيرة من الغاز (340 مليار متر مكعب وفقا لمعهد البترول الفرنسي للطاقة الجديدة)، وهذه الإمكانيات الاقتصادية كبيرة والسلطات السياسية المعنية في كل بلد تخشى تعدي الجار على احتياطات الغاز لديها ، تفاقمت حدة التوترات بين لبنان وإسرائيل بسبب الخلاف القانوني حول الحق في اكتشافات الغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط ،[1] وفي جانفي 2018 أقرت الحكومة اللبنانية منح رخصتين للتنقيب عن النفط في البلوكين 4 و9 من حصتها في البحر المتوسط ، ولكن طرح لبنان مناقصة عامة أمام الشركات العالمية للاستثمار في البلوك 9 ، أثار العديد من التحفظات الإسرائيلية حيث أن إسرائيل ترى أن البلوك رقم 9 هو ملك لها، لذا نجد أن الصراع حول النفط والغاز الطبيعي من الممكن أن يؤدى إلى استخدام القوة المسلحة لحمايتهما[2].

خريطة رقم: 05 توضح المناطق المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان

المصدر : سلوى السعيد فراج ،انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط ،مجلة كلية السياسة والاقتصاد ،ع.12 ،(أكتوبر 2021) ص . 128

ثانيا :الصراع التركي –اليوناني –القبرصي

[1]– سلمى بلخير ، محمود شرقي ، **مرجع سابق** ، ص ص . 491–492

[2]– سلوى السعيد فراج ، **مرجع سابق** ، ص . 129

رأينا في المطلب الأول جذور الصراع التركي –اليوناني والذي يمتد إلى الدولة العثمانية ، وبعد جملة من الخلافات والصراعات التي توجت بحرب تركية –يونانية (1919م–1922م) ، تم تصفية الخلافات بينهما في معاهدة لوزان ، في جويلية 1923م ، إلا أنه بقي بينهما جملة من القضايا ما زالت موضع خلاف بين الدولتين إلى يومنا هذا، وعند تناول هذه القضايا لا بد من الأخذ في الحسبان عوامل العداء التي تتخذ أبعادا دينية وعرقية وأخرى ثقافية ، ورواسب تاريخية، وأخرى اقتصادية ساهمت في تأجيج الصراع اليوناني التركي، سواء في قبرص أو في تراقيا الغربية أو في بحر ايجة ، بالإضافة إلى النزاع حول قيادة الحلف الأطلسي في المنطقة .[1]

1/ مشكلة قبرص: تمثل قضية قبرص جزءا من صراع أوسع في منطقة البلقان، له أبعاد تاريخية وحضارية، ويتعلق بهوية شعوب تلك المنطقة، فالجزيرة القبرصية تنقسم إلى شطرين أحدهما تركي والآخر يوناني، وبالوضع في الاعتبار تاريخ الصراع بين كل من تركيا واليونان على الجزر الكثيرة في منطقة شرق المتوسط ومنطقة بحر إيجة ، فان قبرص تتخذ مكانة محورية في هذا الصراع بسبب موقعها الاستراتيجي، بل وتضاعفت أهمية الجزيرة في الفترة الأخيرة بسبب اكتشافات الغاز قبالة سواحلها الجنوبية ،ودخول كل من تركيا وقبرص وإسرائيل في صراع من أجل ترسيم الحدود البحرية لتلك المنطقة، ومن ثم تحديد حصص كل دولة من حقول الغاز، ويعود سبب الصراع بين تركيا واليونان على الجزيرة إلى مناداة تركيا بتقسيم الجزيرة ، أما اليونان فإنها تريد ضم الجزيرة إليها، في حين فان الجمهورية القبرصية تريد أن تبقى مستقلة.[2]

2/ السيطرة على المجال الجوي فوق بحر ايجة: كانت السيطرة على المجال الجوي فوق بحر ايجة لليونان بموجب اتفاقيات الطيران المدني والدولي عام 1952م والى روح التعاون الناجمة عن قبول كل من تركيا واليونان كعضوين في حلف الناتو، غير أن اليونان عمدت إلى إغلاق المجال الجوي فوق بحر ايجة عقب الغزو التركي لجزيرة قبرص عام 1974م ، وهو ما اعتبرته تركيا نوع من إساءة استعمال الحق من جانب اليونان، ولم تحل المشكلة بشكل جذري إلى غاية اليوم.[3]

3/ بحر إيجة: تحاط السواحل التركية على بحر إيجة بالعديد من الجزر اليونانية، وتنطوي هذه الجزر على أهمية إستراتيجية من الناحية الأمنية بالنسبة لتركيا، حيث منعت اتفاقية لوزان عام 1923م اليونان

[1]–جاسم إبراهيم حميد ، **مرجع سابق** ، ص . 82

[2]–سليمان الزواوي ، **مرجع سابق** ، ص . 58

[3]–جاسم ابراهيم حميد ، **مرجع سابق** ، ص . 86

من تسليح هذه الجزر التي وصل عددها 12 جزيرة، ما تلتزم به اليونان ابتداء من السبعينات القرن الماضي نتيجة التدخل العسكري التركي في قبرص في 1974، لكن مازالت أنقرة تمتلك العديد من الهواجس تجاه هذه الجزر من كونها مسلحة وتهدد أمنها القومي.

-4/ المياه الإقليمية : ادعت اليونان أن من حقها التوسع في مياها الإقليمية إلى 12 ميلا، وذلك وفقا للمادة 3 من قانون البحار، بينما ترفض تركيا هذا الادعاء لأنه يتناقض مع المادة 300 من قانون البحار، التي تؤكد على منع الإضرار بمصالح الدول الأخرى نتيجة سوء استخدام الحق المكتسب، حيث تتخوف أنقرة من خطورة الادعاء اليوناني لما له من تداعيات سلبية حال تنفيذه باعتباره سيقضي بتحول 53,71% من مياه بحر إيجة إلى اليونان مقابل 76,8 % كمياه إقليمية لتركيا، ما سيؤدي إلى تبعية التحركات التركية للقرار اليوناني والاستئذان منها للعبور نحو المتوسط أو إجراء أي مناورة بحرية[1].

5/ الجرف القاري: تتنافس الدولتان حول مسالة الجرف القاري حيث تقول اليونان أن الجزر الواقعة بالقرب من تركيا هي جزر لا تنفصل عن السيادة اليونانية، ما يعني أن الجرف القاري لليونان ينتهي عند أقصى الجزر اليونانية في بحر ايجة ، وتنبع أهمية الجرف القاري وتحديده في الثروات الاقتصادية والنفطية في قاع البحر، وترفض تركيا الموقف اليوناني وتحتكم إلى ميثاق قانون البحار الخاص بمنظمة الأمم المتحدة عام 1982م، الذي لا يسمح لليونان أن تجمع الجزر التي يمكنها الاستفادة من نظام الأرخبيل مع جرفها القاري ، وفي هذا السياق لم تفصل محكمة العدل الدولية في طلب اليونان في هذا الموضوع خوفا من يؤدي قرارها إلى صراع مسلح بين البلدين، وهذا ما يظهر جليا بشأن حقل أفروديت كون أن نشاطات شركة إيني (ENI) الايطالية أثارت غضب أنقرة، إذ تقع بعض الكتل على الجرف القاري الخاص بتركيا، وتعتقد أنقرة أيضا أن بلوك 3 الذي يقع في جنوب شرق الجزيرة ينبغي أن تديره قبرص الشمالية بدلا من جمهورية قبرص، وكانت قبرص الشمالية منحت حق تنقيب كتلة شبيهة متداخلة مع كتلة 3 إلى شركة النفط التركية "تباو" في عام 2011م، ولم تكتفي تركيا عند هذا الحد ففي 6 فيفري2018، نشرت القوات المسلحة التركية مذكرة تعلن فيها أنها تحتفظ بجميع المياه جنوب قبرص بما في ذلك بلوك 3 لتدريبات عسكرية حتى 22 فيفري، وفي 9 فيفري منع الجيش التركي حفارا تابعا لشركة إيني من الإبحار بين الكتلتين 6 و9، ثم مددت تركيا هذا الإشعار حتى 10 مارس وأرفقته برفضها لجميع

[1]–صخري محمد ،، **التنافس التركي – اليوناني والصراع الجيواستراتيجي على منابع الطاقة في شرق المتوسط وبحر إيجة** ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية ، (2018/06/11)، على الموقع : https://cutt.us/OFmmS تاريخ الاطلاع: 2022/03/21 ، 18:44 .

الاتفاقيات البحرية القبرصية ، بما فيها الاتفاقيات مع إسرائيل ومصر، مما دفع الأخيرة إلى تأييد نيقوسيا.

[1]

خريطة رقم :06 توضح احتياطات الغاز التركية والقبرصية المتداخلة والمتنازع عليها

المصدر : حكيمة عباد، واقع أمن الطاقة في شرق المتوسط بعد الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي بين الصراع والتعاون ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية- تخصص دراسات متوسطية ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري، الجزائر:2019)، ص .63

ثالثا : الصراع التركي –المصري

تتميز العلاقات التركية –المصرية في شرق المتوسط بالتنافس والتوتر بين البلدين، ومن بين أبرز القضايا التي أججت التوتر بينهما، نجد قضية دعم المعارضين المصريين، وملف ليبيا، واكتشافات الغاز الطبيعي في المنطقة.

1/ قضية دعم المعارضة المصرية: في عام 2013 تحولت تركيا إلى قبلة للمعارضين المصريين بسبب موقفها من النظام المصري الجديد آنذاك، ما بين إعلاميين وأعضاء أحزاب سياسية ، وجماعة الإخوان المسلمين، وكانت أبرز المحطات في هذه القضية هو ما أعلنه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في سبتمبر 2014م، عن ترحيب بلاده باستقبال قيادات جماعة الإخوان المسلمين، والتي كانت السلطات المصرية قد أعلنتها "حركة إرهابية ".

[1]- عباد حكيمة، **مرجع سابق**، ص. 61-62

2/ غاز شرق المتوسط : يبدأ الخلاف في هذه القضية عندما وقعت مصر اتفاقا ثنائيا لترسيم الحدود مع قبرص، في ديسمبر 2013م، عرف بالاتفاقية الإطارية لتنمية الخزانات الحاملة للهيدروكربون ، وقد صادق الرئيس المصري على الاتفاقية لاحقا في سبتمبر 2014م .[1]

أعلنت تركيا رفضها وعدم اعترافها بهذا الاتفاق ، لأنه يقلص الحدود البحرية التركية في مناطق حقول الغاز لصالح قبرص، في حين ردت مصر بأنه واحد من حقول مصر السيادية في المنطقة .

في فيفري 2018م ، صرح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أن بلاده تخطط للتنقيب عن الغاز في منطقة شرق المتوسط ، وبدورها قامت مصر بتدشين منتدى غاز شرق المتوسط في جانفي 2019م ، والذي يضم مصر وإسرائيل والأردن واليونان وقبرص وايطاليا، حيث كان يهدف إلى خلق سوق إقليمي للغاز ودعم التعاون الاقتصادي، وجهود ترسيم الحدود بين الدول الأعضاء، وهو ما اعتبرته تركيا محاولة لعزلها عن ثروات المنطقة، لتعلن تحرك سفنها لبدء التنقيب عن الغاز واستخراجه، وفي أوت 2020 قامت مصر بتوقيع اتفاقا جديدا لترسيم الحدود البحرية مع اليونان، وبدورها رفضت تركيا هذا الاتفاق معتبرة أن المناطق التي تم تقسيمها تقع في منطقة الجرف القاري التركي.

3/ ملف ليبيا: يرتبط ملف العلاقات التركية الليبية بشكل وثيق بأزمة غاز شرق المتوسط ، إذ حاولت تركيا من خلاله كسر عزلتها في المنطقة، حيث قامت بتوقيع اتفاقا للتفاهم مع حكومة السراج في العاصمة الليبية طرابلس كان ذلك في نوفمبر 2019م ، ويتعلق جوهر هذا الاتفاق بترسيم الحدود البحرية بين البلدين، مقابل تقديم تركيا للدعم وللاستشارات والتدريبات العسكرية للحكومة في حربها ضد قوات شرق ليبيا بقيادة خليفة حفتر، وكذلك تقديم الدعم العسكري المباشر إذا طلبته الحكومة في طرابلس .

اعتبرت مصر ما قامت به تركيا تهديدا لأمنها القومي، وقالت أنها ستتصدى لأي تجاوزات في المنطقة ،كما أعلنت استمرارها لدعم الجيش الليبي في حربه ضد الإرهاب والتدخلات الإقليمية ، واستمر التواجد العسكري التركي في ليبيا، رغم مبادرات وقف إطلاق النار التي قامت بها مصر.[2]

المطلب الثالث : مصالح القوى الكبرى والتنافس على مصادر الغاز والطاقة

بتزايد أهمية منطقة المتوسط تزايد التنافس عليها ، فبالإضافة إلى تنافس القوى الإقليمية برز دور القوى الدولية في المنطقة، واشتد التنافس بينها حول السيطرة على مقدراتها، وانخرطت في الكثير من القضايا

---

[1]- BBC NEWS ، **ماهو لب الخلاف بين تركيا ومصر ؟** ،(21مارس 2021) ، على الموقع :
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56464441 تاريخ الاطلاع: 2022/03/21 ، 19:30

[2]– **المكان نفسه**

المرتبطة بالمنطقة ، سواء السياسية أو الاقتصادية مرورا بمشاركة شركاتها في عملية التنقيب ، واعتمدت على قوتها العسكرية لضمان مصالحها في المنطقة.[1]

أولا: الإستراتيجية الروسية في منطقة شرق المتوسط

إن الإستراتيجية الروسية في منطقة شرق المتوسط هي مزيج من المصالح السياسية والجيوسياسية والطاقوية، وهذا ما يفسر تواجدها في المنطقة، حيث تهدف روسيا إلى احتواء توسع الحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وهذا للحفاظ على إستراتيجية "القوى العظمى" هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تعمل روسيا على ضمان تدفق الغاز الروسي إلى الأسواق الأوروبية لمنافسة دول حوض شرق المتوسط، لذلك فان روسيا تتطلع إلى تعزيز تواجدها الجيوسياسي في شرق البحر المتوسط، وقد أنشأت قاعدتين مهمتين، في طرطوس واللاذقية في غرب سوريا من أجل تعزيز وجودها الجيوسياسي في المنطقة، وتعمل روسيا على التفاوض مع دول أخرى لمزيد من إنشاء القواعد في شرق المتوسط .

من ناحية أخرى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وإن تضاءل وجودها في المنطقة على تعزيز محور قبرص ومصر والكيان الصهيوني في شرق المتوسط في مواجهة محور تركيا وروسيا .

وهذا ما يفسر التدخل الروسي في سوريا عام 2015م ، حيث تدرك روسيا الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا بوصفها موقعا مهما لمد شبكات متداخلة من أنابيب الغاز والنفط من الخليج وإيران مرورا بسوريا وتركيا إلى أوروبا، لذا فهي تسعى للسيطرة على أي بديل محتمل لإمداداتها الغازية إلى أوروبا، علاوة على ذلك تسعى لان تكون طرفا باستغلال غاز المتوسط ، وفي المجال العسكري فان روسيا تبيع لسوريا المعدات العسكرية منذ عام 1956م، حيث بلغت قيمتها 2مليار دولار حتى عام 1991م، واستمرت العلاقات العسكرية والتجارية بين البلدين ففي عام 1971م بنت روسيا قاعدة عسكرية في ميناء طرطوس ، وأعيدت هيكلتها في عام 2009م لتصبح قادرة على استيعاب سفن حربية عالية الحمولة، وفي عام 2017م شرعت روسيا في أعمال لإيصال ميناء طرطوس إلى حجم يؤهله لاستيعاب سفن حربية كبيرة تستطيع حمل الصواريخ النووية الباليستية .

إن إقبال روسيا على إعادة هيكلة قاعدتها العسكرية في ميناء طرطوس ، واستعمالها بشكل فعال رغبة منها في التحول إلى قوة بديلة عن دول الناتو في شرق المتوسط، لكن في المقابل قامت بلدان المنطقة بحملات لتكون أكثر فاعلية، ولا سيما تركيا التي تعد واحدة من أكثر البلدان ذات الأدوار المهمة في المنطقة، ولهذا السبب اندلعت توترات على نطاق ضيق بين روسيا وتركيا، بلغت أوجها عند اعتداء سفينة

[1]– علي حسين بكير ، **اللعبة الكبرى :جيوبولتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط ، مرجع سابق** ، ص.08

حربية روسية على أخرى تركية عام 2015م، فيما بعد أسقطت تركيا طائرة حربية روسية اخترقت مجالها الجوي في نفس العام تسببت هذه الأحداث في تدهور العلاقات الروسية التركية، وأثرت سلبا على علاقات روسيا بحلف الناتو، ورغم الاختلاف بين البلدين سيما في السياسات حيال سوريا وقبرص وليبيا ومصر ، لكنهما بدأتا تجدان حلا لهذه الاختلافات في إطار المصالح المشتركة. [1]

وتحاول روسيا الاستفادة إلى أقصى حد من قدرتها على المناورة في شرق المتوسط، فبعد تصاعد التوترات في سوريا في أوائل 2020م، أرسلت روسيا سفينة "مارشال أوستينوف" الحربية إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وفي الوقت نفسه تحاول روسيا الحد من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على المناورة في شرق المتوسط ، والتي وبالرغم من تضاءل نفوذها في المنطقة ، فإنها بدورها تحاول الحد من قدرة روسيا على المناورة من خلال رصد مصالح روسيا الجيوسياسية وحظر خطوط نقل الغاز الروسي إلى أوروبا. [2]

وبخصوص الإستراتيجية الروسية إزاء غاز شرق البحر المتوسط ، فيبدو أن المسئولين الروس قد أدركوا أهمية المنطقة ، ليس فقط من أجل الغاز ، وإنما باعتبارها تمثل أهمية ذات طبيعة إستراتيجية خاصة، وهو ما دفعهم خلال السنوات الأخيرة للانخراط في مشروعات الغاز على كافة المستويات والأصعدة ، حيث قامت بعدة استثمارات في المنطقة، كان أهمها مايلي :

1/ لبنان : تنشط روسيا في السوق اللبنانية منذ عام 2013م عندما أعلنت شركة " Lukoil" و"Novitech" و"Gazprom" و"Rosneft" عن رغبتها في الاستثمار في 10 كتل في المنطقة الحصرية اللبنانية .

2/ سوريا : نظرا لأهمية حقول النفط والغاز الحالية في سوريا والذي يكمن في موقع سوريا الذي يتحكم في الطريق بين إحدى أهم مناطق إنتاج النفط والغاز في العالم (دول الخليج)، وأسواق الاستهلاك الضخمة في أوروبا ، ومن الناحية الإستراتيجية تعتبر سوريا دولة الجوار العربية التي ترتبط بحدود برية وبحرية مباشرة مع دول حلف الناتو ، تركيا وقبرص واليونان ، ولهذا حرصت روسيا على تعزيز علاقاتها مع سوريا من أجل الحصول على موطئ قدم لها في سوق الطاقة في شرق المتوسط ،حيث تم توقيع اتفاق مع الحكومة السورية مدته 25 عاما ، بدءًا من عام 2014م .

3/ فلسطين: سعت روسيا نحو الاستثمار في الغاز الفلسطيني عبر عدة بروتوكولات، حيث وقع الجانبان في جوان 2014م بروتوكول الدورة الأولى لاجتماعات مجموعة العمل الفلسطيني الروسي، وفي سبتمبر

[1]– سلمى بلخير ،محمود شرقي ، **مرجع سابق** ، ص ص.500–501

[2]– **المرجع نفسه** ، ص .501

2015م بحثت السلطة الفلسطينية مع موسكو إمكانية قيام شركة " Gazprom" الروسية بتطوير حقل الغاز الفلسطيني "مارين" دون ان يتم التوصل لصيغة محددة في ظل معارضة الجانب الإسرائيلي .

4/ مصر: "أعلن إيجو ستيشين " Lgor Sechin _ الرئيس التنفيذي لشركة "Rosneft" الروسية في ديسمبر 2016م إتمام انضمام شركته إلى اتفاق "امتياز شروق" المصري الخاص بحقل الغاز "ظهر" ، حيث كانت شركة Eni الايطالية تمتلك عبر فرعها في مصر "IEOC" 90% في "امتياز شروق" ،وبموجب الصفقة المبرمة بين شركتي "Rosneft" الروسية و"Eni" الايطالية بقيمة 2,8مليار دولار امتلكت الشركة الروسية حصة تبلغ 30% في "امتياز شروق" ، إلى جانب ذلك حصلت "Rosneft" على 15% من أسهم الشركة المشغلة للامتياز، وهي عبارة عن ائتلاف بين شركة "IEOC" والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "EGAS" ، كما أصبح لديها خيار شراء حصة إضافية تبلغ 5% .

5/ إسرائيل: بعد محاولة روسيا عقد اتفاق للحصول على الغاز الطبيعي المسال من حقلي "تمار" "ودالية" والتي باءت بالفشل، لتفضيل إسرائيل للشركات الأمريكية، وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو " في عام 2016م الدعوة إلى الشركات الروسية للاستثمار في إسرائيل، وتفسير هذه الدعوة يأتي وفق دور روسيا في القضية السورية والعلاقات مع كل من إيران وحزب الله ، وكذلك وعود الرئيس "بوتين" بتوفير قناة آمنة لتصدير الغاز الإسرائيلي . [1]

ثانيا : الإستراتيجية الأمريكية اتجاه دول شرق المتوسط

احتدم الصراع وازدادت حدة التنافس والتوتر في منطقة شرق المتوسط بسبب اكتشافات الغاز الطبيعي والمواد الهيدروكربونية الأخيرة، مما انعكس على أمن الولايات المتحدة وأمن حلفائها ومصالحهم في المنطقة، وبالتالي كان لزاما على أمريكا أن تنتهج إستراتيجية معينة لتضمن أمنها وحقوقها من غاز المتوسط، حيث أن أمن حلفاء أمريكا وشركائها في شرق المتوسط يشكل معيارا حاسما لأمن أوروبا والولايات المتحدة ، باعتبار أن اليونان هي عضو في حلف الناتو ، وأن إسرائيل حليف ثابت وشريك استراتيجي، بالإضافة إلى قبرص التي تحولت إلى شريك مهم لأمريكا بعدما وقعت اتفاقية تعاون أمني ثنائي عام 2018م، وبالتالي أجرت كل من اليونان وقبرص وإسرائيل محادثات وقمما لتعزيز تعاونهم حول الطاقة والأمن، مع الولايات المتحدة الأمريكية لمنع أي تحرك في منطقة شرق المتوسط من شانه أن يخالف القانون الدولي. [2]

[1]–عبد العال سيد ، **مرجع سابق** ، ص ص .498–501

[2]– سلمى بلخير، محمود شرقي ، **مرجع سابق** ، ص ص . 501–502

يتحكم في الرؤية الأمريكية إزاء شرق المتوسط ثلاث محددات رئيسية كالتالي:

1/ الغاز كمدخل لإقرار السلام في المنطقة والحفاظ على أمن إسرائيل: حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام وتطوير ورقة الغاز الطبيعي في إطار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية ، وقد تجلى ذلك في المقترح الذي تقدم به " جون كيري" وزير الخارجية الأمريكي في ماي 2013م فيما سمي " الخطة الاقتصادية للأراضي الفلسطينية" أو " مبادرة الاقتصاد الفلسطيني" ، والتي تهدف لتطوير وتنمية الاقتصاد في الضفة الغربية وفي قطاع غزه لمدة ثلاث سنوات كأسس مسبقة لتسوية سياسة شاملة لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما ركزت المبادرة في أحد أبعادها على قضية الغاز، حيث اقترحت ضرورة البدء في مفاوضات بين الجانبين لتطوير " حقل غزة مارين" لتسهيل عملية إنشاء أربع محطات كهربائية في قطاع غز، أما على صعيد الأمن الإسرائيلي المباشر، فقد أجرت الولايات المتحدة الأمريكية مع كل من إسرائيل واليونان محاكاة لمناورات عسكرية بحرية بغرض الدفاع عن منشآت حفر الغاز الطبيعي في البحر المتوسط .

2/ الغاز كأداة للتقريب بين حلفائها: تعمل أمريكا على إيجاد توافق بين حلفائها في المنطقة ، خاصة في ظل التوترات القائمة ، فعلى الصعيد التركي الإسرائيلي ، أكد العديد من المسئولين الأمريكيين في مقدمتهم الدبلوماسي الأمريكي"عاموس هوكستين" المبعوث الخاص لوزير الخارجية الأمريكي لشئون الطاقة في 21 أوت 2016م على أن كميات الغاز الضخمة في شرق المتوسط تمثل فرصة حقيقة لدول المنطقة، خاصة إسرائيل وتركيا لتوطيد علاقتهما بخاصة مع استمرار قيام إسرائيل بتنمية وتطوير حقل "ليفياثان " وإمكانية إنشاء أنبوب غاز لتصدير الغاز الإسرائيلي عبر تركيا إلى أوروبا. [1]

3/ تحقيق مكاسب ومصالح اقتصادية: وذلك من خلال سيطرة الشركات الأمريكية بخاصة "نوبل إنيرجي " على استثمارات الغاز في شرق المتوسط ، خاصة قبالة السواحل الإسرائيلية والقبرصية ، لكنها لم تكتفي بهذه الاستثمارات، لذا فهي تسعى لتوسيعها خاصة عبر المناطق البحرية اللبنانية، وهو مالا يمكن تحقيقه في ظل الصراع القائم بين إسرائيل ولبنان ، وهذا ما يفسر جهودها كوسيط لإنهاء هذا الصراع .

ثالثا: إستراتيجية أوروبا نحو منطقة شرق المتوسط

تعد أوروبا من أكبر مستهلكي الطاقة في العالم ، وهو ما جعلها هدف أساسي للمنتجين الذين يتطلعون إلى تامين حصة لهم في السوق، لكن مشكلة الاتحاد الأوروبي الأساسية هي اعتماده بشكل كلي على

[1]– أحمد زكريا الباسوسي ، **تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي :دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط ، مرجع سابق** ، ص. 2013

الغاز المستورد من روسيا، وهو ما يجعل دوله تحت رحمة موسكو من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية، لذلك يحاول الاتحاد الأوروبي الخروج من هذا الوضع وقد شكلت منطقة شرق المتوسط في ظل التقديرات المتاحة حول حجم ثروة النفط والغاز التي يكتنزها باطنها، أولا ولمشاركة الكثير من شركات التنقيب عن النفط والغاز التابعة لدول الاتحاد، ثانيا وأخيرا لقرب المنطقة جغرافيا من الاتحاد الأوروبي.[1]

لذا فهي تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

1/ أمن الطاقة والتضامن والثقة: من خلال تنويع العرض لاسيما فيما يخص الغاز الطبيعي، وتحسين وتطوير سبل التعاون والتنسيق بين مواجهة الأزمات وتعزيز الدور الأوروبي في سوق الطاقة العالمي.

2/ إنشاء سوق أوروبية متكاملة للطاقة: عبر التركيز على البنية التحية مثل خطوط الأنابيب لربط الأسواق بشكل مادي، فضلا عن الجوانب الأخرى المتعلقة بإنفاذ التشريعات المرتبطة بالطاقة، وإزالة الحواجز التنظيمية والإجرائية التي تحول دون الاندماج، إلى جانب التركيز على المستهلكين والعملاء الضعفاء في مجال الطاقة.

3/ تحقيق كفاءة استخدام الطاقة للمساهمة في اعتدال الطلب: خاصة في مجال التشييد والبناء، والمواصلات.

4/ اقتصاد خال من الكربون: من خلال دمج المناخ 2030 مع حزمة الطاقة في عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والاستمرار في برامج خفض وتقليل الانبعاث، علاوة على الاحتفاظ بالريادة العالمية في مجال الطاقة المتجددة.

5/ تعزيز سبل البحث والابتكار: عبر صياغة إستراتيجية جديدة للبحث والابتكار في مجالات مثل الطاقة المتجددة، والشبكات الذكية، واحتجاز الكربون وتخزينه، والتكنولوجيا النووية.

وتقوم إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه شرق المتوسط على ثلاث أسس رئيسية:

1/ الاكتشافات كفرصة لتنويع مصادر الحصول على الطاقة: حيث ينظر الاتحاد الأوروبي لتلك الثروة الهائلة المكتشفة في شرق المتوسط باعتبارها فرصة للتحلل من الاعتمادية على مصادر الطاقة الروسية .

2/ المشاركة الفعالة في عمليات تنمية وتطوير حقول الغاز: تعتبر الشركات الأوروبية من أهم الشركات المتقدمة في عمليات التنقيب عن الغاز الطبيعي لدى بلدان شرق المتوسط خصوصا في كل من مصر وقبرص وفلسطين، حيث تشارك عدة شركات من أبرزها ، برتيش غاز British Gas البريطانية، والتي

[1]– علي حسين بكير ، **اللعبة الكبرى :جيوبولتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط ، مرجع سابق** ، ص. 8

تتبع برتيش بتروليوم British Petroleum، وشركة "إيني" Eni الايطالية ، وشركة "توتال " Total الفرنسية، وشركة "شل" Shell الهولندية .

3/ دعم مشروعات تصدير الغاز الطبيعي المشتركة: أدرك الأوروبيون منذ الوهلة الأولي أن عملية الاستفادة المثلى من الثروات الضخمة للغاز في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، مرهونة بشكل أساسي بوجود قدر كبير من التعاون بين دول المنطقة، خاصة فيما يتعلق بمسألة تصدير الغاز، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي لدعم كافة التحركات والمشروعات ذات الطبيعة التعاونية التي من شأنها أن تمهد الطريق لتصدير غاز المتوسط إليها. [1]

رابعا :الإستراتيجية الصينية في شرق المتوسط

يشكل شرق المتوسط أهمية جيوستراتيجية كبرى بالنسبة للصين التي حاولت بوسائلها التشبث جيدا بالمنطقة، حيث قامت بتشكيل تحالفات وعلاقات وعقد صفقات مع بعض دول المنطقة، وتسعى عن طريق ذلك إلى إقامة تعاون اقتصادي مشترك مع كل الأطراف المتصارعة حول شرق المتوسط، حتى وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية التي تؤدي دورا محوريا هناك، والتي تعتبر المؤمن الرئيسي للناقلات المتجهة للصين من شرق المتوسط، نظرا للانتشار الكبير لأساطيلها البحرية من جهة، ومن جهة أخرى تنتهج الصين إستراتيجية تسعى من ورائها إلى التخلص من التبعية في مجال الطاقة للشرق الأوسط عموما نظرا للاحتدام الكبير عليه، وذلك عن طريق تنويع إيراداتها الغازية باللجوء إلى الغاز الروسي عبر إمدادات سيبيريا مباشرة ونفط آسيا الوسطى، فالصين تعمل على التعاون مع جميع الفاعلين الجدد مما يحقق المصالح المتبادلة بينها وبين مختلف الإطراف الفاعلة، كما أن التدخل الروسي في سوريا أعادها كطرف محدد للتوازنات الإقليمية.[2]

[1]– أحمد زكريا الباسوسي ، **تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي :دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط ، مرجع سابق** ، ص ص . 197–205

[2]– بشرى عبد الكاظم عبيد،**جيوستراتيجية موقع شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي (دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية)** ، مجلة الدراسات المستدامة ، ع. 3 ، م. 3 ، (2021م)، ص ص.416–417

المبحث الثالث: الاكتشافات الطاقوية الجديدة وتداعياتها على التنافس والصراع الإقليمي في شرق المتوسط

تعتبر منطقة شرق المتوسط من أهم المناطق الإستراتيجية المهمة في العالم، من حيث الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية وغيرها.. ، مما جعلها منطقة تنافس وصراع مستمر بين مختلف القوى الإقليمية على مر التاريخ، ومما زاد في أهميتها هو الاكتشافات الطاقوية للنفط والغاز الطبيعي في الآونة الأخيرة ، وهو ما أدى إلى التصعيد في حدة التنافس والصراع الإقليمي، إلى حد استعمال القوة العسكرية، على هذه الثروات الطاقوية الضخمة المكتشفة، والتي على الرغم من تباين التقديرات حول كمية احتياطات النفط والغاز في المنطقة، إلا أن جميع هذه التقديرات تؤكد على اختزان المنطقة كميات ضخمة من النفط والغاز ، ومن جهة أخرى أدت هذه الاكتشافات إلى تعزيز التعاون والتنسيق في المنطقة.

وسنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب توضح ما سبق، المطلب الأول، جاء فيه طبيعة الاكتشافات الطاقوية الجديدة، أما الثاني فيتكلم عن مسألة مهمة متخذة من طرف القوى الإقليمية ألا وهي عسكرة التنافس في شرق المتوسط، والمطلب الثالث يتناول فرص التعاون الطاقوي في شرق المتوسط .

المطلب الأول: طبيعة الاكتشافات الطاقوية الجديدة

حسب معهد الدراسات الجيولوجي الأمريكي USGS، واستنادا إلى معطيات عمليات التنقيب السابقة والى الدراسات الجيولوجية في المنطقة، فقد قدر احتياطات النفط والغاز في الحوض الشرقي للمتوسط بحوالي 3,4 مليار برميل من النفط ، وحوالي 345 تريليون قدم مكعب من الغاز .

في حين أشار تقرير لهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية إلى انه وعلى الرغم من تشابه طبيعة التكوينات الرملية والصخرية في قاع شرق البحر المتوسط، مع تكوينات مماثلة قبالة سواحل الولايات المتحدة، فان تقديرات المخزون من الغاز والنفط داخل هذه التكوينات يزيد بكثير جدا على مثيله في الولايات المتحدة، وهذا ما أشار إليه أيضا الناطق الرسمي لبرنامج موارد الطاقة في معهد الدراسات الجيولوجية في الولايات المتحدة USGS بقوله :"توازي منطقة الحوض الشرقي للمتوسط كبرى مناطق الاستثمار حول العالم، فمنابع الغاز فيها أضخم من كل ما تم اكتشافه في الولايات المتحدة، في حين قدرت مصادر أخرى هذه الاحتياطات بكميات توازي أو ربما تفوق احتياطات إيران المقدرة بأربعين تريليون متر[1] مكعب من الغاز الطبيعي، كما يتوقع خبراء شركة نوبل إنيرجي أن هذا الحوض يوجد به 12 منطقة

[1]– عبد العزيز المنصور وآخرون ، **الصراع على النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، م. 35 ، ع .7 ،(2013) ، ص .168

أخرى على الأقل تحوي محزونات من الغاز تبلغ أكثر من 20 تريليون قدم مكعب، كما تقدر الشركة أيضا محزونات النفط الخام القابلة للاكتشاف من الحوض بحوالي 3,7 مليار برميل، من خلال ما سبق يمكن القول أن الحوض الشرقي للمتوسط هو أحد أكبر الأحواض العالمية الغنية بالنفط والغاز .

وسنتطرق إلى هذه الاكتشافات الطاقوية في شرق المتوسط لكل دولة على حدا .[1]

1/ إسرائيل: بدأ التنقيب عن النفط والغاز في فلسطين التاريخية في سنة 1947م – قبل قيام دولة إسرائيل – بمساعدة شركة تطوير النفط الفلسطينية المتفرعة من شركة نفط العراق، وتوقفت بسبب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى مابين عامي 1948 و 1949 م، وفي 1955 م استأنفت شركة "نافطا" التابعة لإسرائيل التنقيب وأنجزت إسرائيل عدة عمليات تنقيب عن النفط والغاز في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي في فلسطين التاريخية بما فيها الضفة الغربية،[2] وترددت الشركات العالمية الكبرى في مجال الطاقة بداية في التعامل معها، لأنها كانت تخشى أن يؤدي التعامل معها إلى الإضرار بعلاقاتها بالدول العربية الكبرى في إنتاج النفط والغاز والتي كانت تجمعها بها مصالح اقتصادية كبرى تفوق بكثير ما قد تجنيه من تعاونها مع دولة الاحتلال، لذلك تعاملت إسرائيل مع الشركة الأمريكية "نوبل إنيرجي". واكتشف حقل "تامار" على بعد 90كم غربي حيفا في جانفي 2009 م، من طرف شركة "نوبل إنيرجي" "Noble Energy"، والشركات الإسرائيلية " إيسرامكو" "Isramco" ، و "ديليك" " Delek"، و" أفنر" "Avner"، و "دور" "Dor"، إثر تحالفهم مع بعض، وفي أواخر عام 2010م اكتشفت شركة مماثلة تضم كل من شركة "نوبل " و "ديليك" حقل "ليفياثان" ، على بعد 50 كم غرب "تامار" ، وازداد احتياطي "ليفياثان " الذي قدر في البداية بين 509 و 538 مليار م³ إلى 620 مليار م³، وبداية من عام 2013 ، عوض حقل "تامار" عن استيراد الغاز المصري، ومن المتوقع أن يضمن مع الاكتشافات السابقة، الاكتفاء الذاتي من الغاز الإسرائيلي وما لا يقل عن نصف إنتاجها من الكهرباء. [3]

وقد أنتجت إسرائيل 7,6 مليارات متر مكعب من الغاز في عام 2014 م، و7.9 مليارات في عام 2015م ، ومن الممكن أن يتجاوز إنتاجها 20 مليار م³ سنويا بداية من عام 2018، كما بدأ استغلال حقل "ليفياثان" الذي يتوقع أن ينتج في الربع الأول من عام 2019، حوالي 16 مليار م³ في السنة سيتم

---

[1] – **المكان نفسه**

[2] – وحدة تحليل السياسات ، **الآثار الجيوسياسية لاكتشاف الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، (سبتمبر – 2012) ، ص . 4

[3] – مروان قبلان ، **اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط –استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية** ، استشراف للدراسات المستقبلية ،ع.3 (ديسمبر، 2018) ، ص ص.78_82

تصدير جزء كبير منها، واكتشف قبله حقل داليت في أفريل 2009 م الذي يضم احتياطات تقدر بحوالي نصف تريليون قدم مكعب من الغاز، ولكن لم يدخل على الإنتاج، وفي منتصف ديسمبر 2014م أعلنت إسرائيل عن اكتشاف حقل غاز "روى " على مسافة 93 ميل بحري من السواحل الإسرائيلية، وفي أفريل 2019 م كشفت شركة " انرجيان اليونانية " للطاقة عن اكتشاف حقل غاز "كاريش " الذي يبعد عن السواحل الشمالية الغربية الإسرائيلية 100 كيلومتر ويضم حوالي 51 مليار م³ من الغاز .

إن هذه الاكتشافات الضخمة من الغاز الطبيعي، جعلت إسرائيل تواجه تحديا واسع النطاق من حيث استثمار هذا الناتج الضخم من الغاز الطبيعي، والوصول إلى السوق الخارجي بينما لا تملك إسرائيل خطوط أنابيب لنقل الغاز للمستهلكين في الخارج ولا منصات لتسييل الغاز وتصديره عن طريق الناقلات، وبذلك شكلت قضية الغاز محور اهتمامات السلطات الإسرائيلية، نظرا لإدراكهم أهمية تأمين إمداداته لهم باعتبارها تمثل قضية أمن قومي لإسرائيل لا يجوز التنازل عنها أو التفاوض بشأنها في أقل التقديرات. وهو ما تمخض عنه تطوير إسرائيل إستراتجية انعكست في حزمة السياسيات والإجراءات والأجهزة المنظمة لمختلف العمليات في مجال الطاقة[1]، وبطبيعة الحال كان على الجانب الإسرائيلي لتخطي عقبة نقل الغاز من الحقول وتصديره للخارج البحث عن أفضل الخيارات مع اعتبار المحددات السياسية والأمنية والاقتصادية[2].

[1]– أحمد زكريا الباسوسي ، **تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي ،مرجع سابق** ، ص .61

[2]– خالد فؤاد ، **غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد** ، المعهد المصري للدراسات ،(2جانفي 2019)،ص .10 ،على الموقع : **https://cutt.us/ctZnN** ، تاريخ الاطلاع :2022/03/11 ، سا . 9.20

خريطة رقم : 07 حقول الغاز البحرية الإسرائيلية الرئيسية

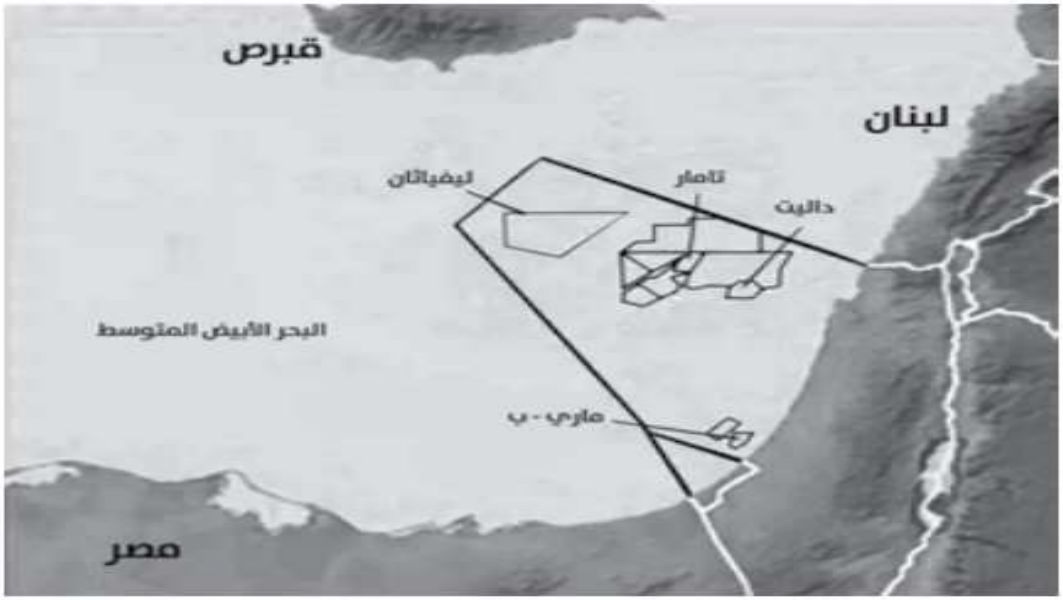

المصدر: مروان قبلان ، اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط –استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية ، استشراف للدراسات المستقبلية ،ع.3 (ديسمبر، 2018) ، ص.83

2/ مصر: تتميز مصر بأنها كانت منتجا ومصدرا مهما للغاز منذ أواخر القرن العشرين قبل أن تتحول إلى مستورد له في السنوات الأخيرة، وتقدر احتياطات مصر المثبتة من الغاز الطبيعي أكثر من 2100 مليار متر مكعب، وقد وضع تقييم أمريكي في ماي 2010م المتوسط التقديري للغاز الطبيعي القابل للاستيراد من الناحية التقنية في حوض "دلتا النيل" في مصر عند مستوى 6310 مليارات م³ معظمها في البحر، أي ما يقارب من ثلاثة أضعاف الاحتياطات المؤكدة الحالية للبلاد .

و أحدث ما توصلت إليه مصر من اكتشافات هو حقل "ظهر" المكتشف في أوت 2015م، والذي يعد أكبر حقل تم اكتشافه في حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يقدر بحوالي 850 مليار م³، وعلى بعد 6 كم فقط بين الحدود البحرية بين مصر وقبرص،[1] واكتشف حقل "ظهر" من طرف شركة إيني Eni الايطالية، وتمتلك Rosneft الروسية حصى 30 بالمائة من الحقل قيد الإنتاج ويزود حاليا السوق المحلية المصرية، ومن خلال هذا الاكتشاف تمكنت مصر من إنهاء وارداتها من الغاز الطبيعي المسال وتعزيز إمكانياتها التصديرية ، [2] وتوجد مجموعة من الحقائق تتعلق بحقل ظهر المكتشف وهى:

[1]– مروان قبلان ، **مرجع سابق** ، ص. 78

[2]– سلمى بلخير ،محمود شرقي ، **مرجع سابق** ، ص . 489

– رفع حقل "ظهر" إنتاج مصر من الغاز الطبيعي بنحو 10 % بما يعادل 6,6 مليار قدم مكعب يوميا .

– سيساهم في توفير ما لا يقل عن 2 مليار دولار سنويا كان يتم استخدامهم في استيراد الغاز.

– تتوزع حقوق التنقيب في هذا الحقل بين العديد من الشركات :"اينى الإيطالية" و"روسنفت الروسية " و"بريتش بيتروليوم الإنجليزية" وشركة "إيجاس" المصرية التابعة لوزارة البترول ، وتحصل شركة "اينى" على 40%من إنتاج الحقل والمخصصة لاسترداد التكاليف ، وتتوزع النسبة الباقية 60%على الشركات الثلاثة الأجنبية بنسبة35%منها وعلى شركة "إيجاس"بنسبة 65%.

ومن خلال هذه الأرقام يتضح أن النسبة المستخرجة من حقل "ظهر" مرشحة للزيادة، وانعكس ذلك من خلال تنافس الشركات الأجنبية عليه ودخول الشركة الروسية معهم، ولقد أعطى الرئيس عبد الفتاح السيسى إشارة بدء الإنتاج من المشروع في 31 يناير 2018 م ، والذي يهدف إلى الوصول بمعدلات الإنتاج إلى 3 مليار م^3 من الغاز يوميا، ولقد ساهمت اكتشافات الغاز في مصر إلى زيادة احتياطي الغاز الطبيعي وزيادة إنتاجه اليومي مما ساعد على دخول مصر قائمة الدول المصدرة للغاز المسال، وكذلك تصدير الغاز الطبيعي للدول العربية المجاورة من خلال مشروع الغاز العربي ، وفى الوقت ذاته تعمل مصر على الموازنة بين الطلب المحلى المتزايد والتصدير.[1]

[1]– سلوى السعيد فراج ، **مرجع سابق** ، ص ص . 124–125

خريطة رقم: 08 توضح موقع حقل "ظهر" من السواحل المصرية

المصدر : خالد فؤاد ، غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد ، المعهد المصري للدراسات ،(2جانفي 2019)،ص. 5، انظر الموقع: https://cutt.us/ctZnN تاريخ الاطلاع: 2020/03/11 ، سا .13:07.

3/ قبرص : اكتشفت "نوبل انرجى " أواخر 2011م حقل أفروديت في المنطقة الاقتصادية الخالصة في المياه الجنوبية الشرقية للجزيرة على بعد 34 كم من حقل " ليفاياثان"، ويبلغ احتياطي الحقل نحو تسعة تريليون قدم مكعب من الغاز ، ثم تلي هذا الاكتشاف اكتشاف آخر في عام 2018 ، حيث أعلنت شركة النفط والغاز الأمريكية "اكسون موبيل" اكتشاف الغاز الطبيعي في حقل يقع قبالة ساحل قبرص، وأكدت الشركة أن الحقل قد يحوى موارد من الغاز الطبيعي تتراوح بين 170 –230 مليار م³، وفى عام 2019 وفى المنطقة الاقتصادية القبرصية أيضا تم اكتشاف حقل "جالوكسى" باحتياطيات تقدر ب142 –227 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي،[1] ومع انهيار أسعار النفط التي أثرت أيضا في أسعار الغاز ، ومن ثم في مناخ الاستثمار في النفط والغاز ، كان هناك تحول نحو فكرة الجدوى الأكبر من التصدير إلى الأسواق الإقليمية، مثل مصر، وهناك مشكلة أخرى تعترض استغلال حقل "أفروديت" وهي استمرار عدم وجود اتفاق لتوحيد الاستغلال بين قبرص وإسرائيل . [2]

4/ لبنان : تتنازع لبنان مع إسرائيل على منطقة من المياه تقدر ب: 850كم²، ويبلغ إجمالي مساحة المياه الإقليمية اللبنانية حوالي 22 ألف كم² ، وتشكل المساحة المتنازع عليها مع إسرائيل حوالي 4% من

[1]– **المرجع نفسه** ، ص .123

[2]– مروان قبلان ، **مرجع سابق** ، ص .85

مساحة المياه الإقليمية اللبنانية ، وقسمت إلى عشر مناطق أو بلوكات ، ويمثل "البلوك4" أحد تلك المناطق. انظر الخريطة رقم 09 :

خريطة رقم: 09 المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية

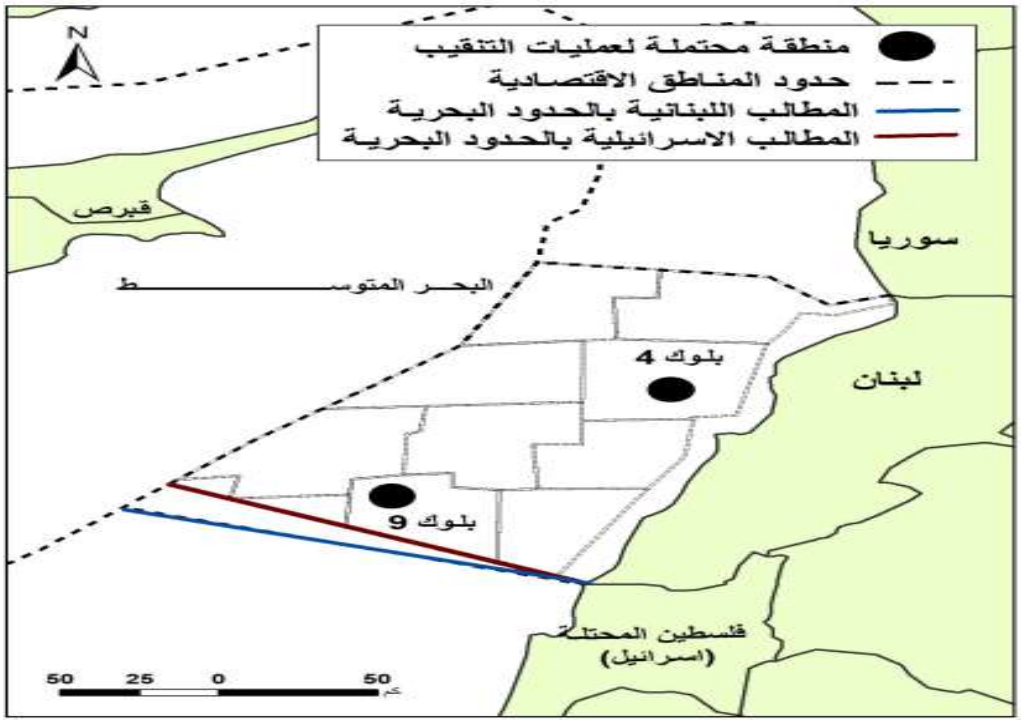

المصدر: سعيد عبده، مستقبل خريطة الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط، مجلة المجمع العلمي المصري، ص. 87

تقدر حصة لبنان من الغاز الطبيعي الذي يتضمنه هذا الجزء من البحر المتوسط بحوالي 96 تريليون قدم مكعب، وتوقف الاستثمار في هذه الثروة بسبب الأوضاع السياسية الداخلية في لبنان.

في ديسمبر 2017 م تم منح تراخيص للتنقيب عن النفط والإنتاج في البلوكين (4-9) لشركات "توتال الفرنسية " بنسبة 40% ، على أساس حفر أول بئر في البلوك 4 في عام 2019م .[1]

5) فلسطين : حصلت شركة "بريتش غاز "BG" في عام 1999م على رخصة من السلطات الفلسطينية لاستكشاف إسفين الأراضي الفلسطينية الواقعة في منطقة وسط بين المياه الإسرائيلية والمصرية، حيث قامت بحفر بئرين ناجحين على مسافة نحو 30 كم قبالة ساحل قطاع غزة ، وتمتلك شركة "بريتش غاز" بنسبة 90% من هذا الحقل ، وسوف تنخفض حصتها إلى 60% إذا قرر "صندوق الاستثمار الفلسطيني

[1]- سعيد عبده ، **مستقبل خريطة الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط** ، مجلة المجمع العلمي المصري ، ص ص .86-88

" وشركة المقاولون المتحدون ممارسة خياراتهم ، توقفت أعمال استغلال الغاز الفلسطيني منذ تولي حركة "حماس" السلطة عام 2002م، وقامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإجراء مفاوضات مع إسرائيل في سبتمبر 2013م حول إمكانية تطوير الحقل لتظل إمكانية بدء استثمار حقلي غاز "غزة مارين" معلقة .[1]

6) سوريا : تأخر الاستكشاف والتنقيب على الغاز الطبيعي في سوريا بسبب الأوضاع الأمنية فيها ابتداءً من عام 2011م، وفي أكتوبر 2013 م وقعت سوريا مع روسيا اتفاقا عن طريق شركة "سويوزنفتغاز Soyuzneftegaz " لاستكشاف 2190 كم² في البلوك رقم 2 من "المنطقة الاقتصادية الخالصة" السورية بين بانياس وطرطوس ، وقد بلغت مدة العقد 25 عاما بتكلفة أولية مقدارها 100 مليون دولار تقدمها الشركة الروسية، إلا أن الشركة جمدت المشروع بسبب تزايد حدة القتال في سوريا قبل أن تعود الحكومة السورية إلى تأكيد أن الشركة الروسية ستباشر عمليات الاستكشاف في المياه السورية مطلع عام 2019م، للبدء في استثمار احتياطات سوريا من الغاز في المتوسط التي تقدرها الحكومة السورية بـ 1250 مليار متر مكعب موزعة على خمس بلوكات .[2]

7) تركيا : بالنسبة لتركيا، قامت شركة البترول التركية " TPAO " بأعمال الحفر في عدة آبار في عمق البحر في شرق المتوسط ، خلال السنوات الخمسة الأخيرة ، كما أنها تواصل عملياتها في بئر "سلجوق-1" لكنها لم تصل إلى اكتشافات مهمة للغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط .[3]

المطلب الثاني: عسكرة التنافس في منطقة شرق المتوسط

أسس منتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط في جانفي عام 2019 م في القاهرة ، والذي كان يضم كل من، مصر واليونان والأردن وفلسطين وكذا إيطاليا ، وهو عبارة عن تجمع تقوده إسرائيل عمليا ، حيث يقدم هذا المنتدى على أنه منصة إقليمية تعاونية من شانها أن تنفع الدول المشاركة في المنتدى ، بحيث يظهر من هذه الزاوية كتجمع جيو-اقتصادي، غير أنه في حقيقة الأمر يتخذ شكلا ثلاثي الأبعاد، ففي حين يقدم على أنه تجمع جيو-اقتصادي ، فهو يحظى كذلك بطابع جيو-سياسي وجيو-أمني، حيث يشير إلى أن من بين أهدافه غير المعلنة النقاط التالية:

- دمج إسرائيل من الناحية الاقتصادية في المنطقة
- تشكيل محور أمني-عسكري شرق المتوسط، من شأنه أن يعزز من مصالح إسرائيل وحلفائها

[1]-مروان قبلان ، **مرجع سابق** ،ص .86

[2]- سعيد عبده ، **مرجع سابق** ، ص .90

[3]- عماد أبو الروس ،**هذه أبرز أنشطة تركيا بالتنقيب عن النفط والغاز في البحار** ، (عربي21 : 2020/10/15م ،) على الموقع : https://cutt.us/jEpxc تاريخ الاطلاع : 2022/03/12، 10:00

– عزل تركيا سياسيا واقتصاديا فيما يتعلق بثروات شرق المتوسط

وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال عدد متزايد من المؤشرات، لعل أهمها:[1]

1/ فيما يتعلق بالدور الإسرائيلي:

تحاول تل أبيب الاستفادة من اكتشافات الغاز للخروج من عبء استيراد الغاز الذي كانت تستورده من مصر بأسعار تفضيلية، وبالفعل نجحت في ذلك وأصبحت من الدول المصدرة للغاز بعدما كانت تستورده، وعلى الرغم من أن عينها كانت –ولا تزال– تستهدف الأسواق الأوروبية والدولية ، فإنها عمدت إلى تأمين أسواق استهلاك إقليمية أولا لتأمين بيع الغاز بانتظار اكتمال البنى التحتية اللازمة لتصديره إلى الأسواق البعيدة، ولأجل ذلك ربطت إسرائيل نفسها بمصر والسلطة الفلسطينية والأردن، من أجل تحقيق أربعة أهداف نذكرها كمايلي:

– تأمين سوق للغاز المكتشف في ظل صعوبة التصدير إلى الأسواق الدولية

– تحقيق الاندماج الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات للدول العربية مقابل ذلك .

– تحويل الغاز إلى رافعة سياسية وأمنية تستطيع تل أبيب بها المضي في عملية التطبيع قدما، وتبقى محتفظة كذلك بورقة تخولها الضغط على بعض هذه الدول حينما تريد وهي ورقة الطاقة.

– نشوء نواة تحالف عسكري بين إسرائيل وكل من قبرص واليونان، ومعهما مصر بشكل غير مباشر.

2/ فيما يتعلق بمحاولات عزل تركيا :

تسعى إسرائيل إلى تفعيل دور أمني أكبر لها في منطقة شرق المتوسط ، من خلال استغلال الخلاف التركي– اليوناني حول قبرص، وقد عملت تل أبيب في السنوات القليلة الماضية على تمتين علاقاتها مع جمهورية قبرص واليونان في الوقت الذي كانت فيه علاقات تركيا بهذه الدول تتدهور، ولذلك شكل موضوع غاز شرق المتوسط مدخلا وذريعة مهمة لتأسيس الشراكة بين إسرائيل واليونان وقبرص، ثم ما لبث مصر أن دخلت هي الأخرى على الخط لثلاث أسباب هي:

– أولها أن نظام السيسي كان يبحث عن وسيلة لإسباغ الشرعية على حكمه، وهو ما وجده في الانضمام إلى هذا المثلث الذي من شأنه أن يؤمن له ذلك، خاصة بعد أن قدم النظام تنازلات لإسرائيل وقبرص في إطار ترسيم الحدود البحرية .

[1]– علي حسين بكير، **اللعبة الكبرى: جيوبولتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط ، مرجع سابق** ،ص. 10

– أن النظام المصري يريد أن يؤدي دور محور رئيسي لنقل الغاز وتصديره بين الدول المنتجة والدول المستهلكة من خلال الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي في شرق المتوسط ، وهو الدور نفسه الذي كانت –ولا تزال – تركيا تروج له بحكم موقعها الجغرافي الواقع في الوسط بين كبار منتجي الغاز والطاقة ومستهلكيها في العالم .

– أن نظام السيسي يعتبر تركيا خصم لأنها تعده نظاما انقلابيا ولاحتضانها عددا من قيادات المعارضة المصرية، بالإضافة إلى كونها منافسا إقليميا على تناقض مع النظام المصري في عدد من الملفات الإقليمية، بدءًا من الخليج وليس انتهاء بمنطقة شمال إفريقيا ، وبالتالي فان التنسيق مع قبرص واليونان ومن خلفهم إسرائيل، سيساعد على الضغط أكثر على تركيا لمنعها من الاستفادة من ثروات حوض شرق المتوسط .

في جويلية 2019م، أبدت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية رغبتهما بالانضمام إلى التجمع ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن باريس وواشنطن تمتلكان شركات نفط توتال الفرنسية ، ونوبل إنرجي وإكسون موبيل الأمريكيتين، رخصت لها قبرص اليونانية بالمسح واستخراج الغاز مما يعني أنها ربطتها بها بشبكة من المصالح في المنطقة، وهذه الدول لديها ما يكفي من قوة عسكرية في المتوسط، تستطيع من خلالها الدفاع عن مصالح شركاتها .[1]

دخول الولايات المتحدة إلى ساحة الصراع على النفط والغاز في شرق المتوسط يستجيب أيضا لاعتبارات قانونية وسياسية وإستراتيجية بعد أن أقر الكونغرس الأمريكي في عام 2019م قانون "الشراكة في الأمن والطاقة لمنطقة شرق البحر المتوسط" بهدف دعم التعاون الثلاثي بين كل من إسرائيل واليونان وقبرص ، هذا القانون يوفر غطاء تشريعيا لحماية المصالح الأمريكية الاقتصادية والإستراتيجية في شرق البحر المتوسط، ويفتح الباب أمام الولايات المتحدة للعب دور أكبر في الصراع على الغاز، وهو ما يتناقض مع سياسة تخفيف وجودها العسكري في المنطقة[2]، وأقر الكونغرس الأميركي هذا القانون كجزء من حزمة إنفاق بقيمة 1.4 تريليون دولار تجعل الولايات المتحدة لاعبا رئيسيا في سوق الغاز الطبيعي في المنطقة من خلال شراكة في مجال الأمن والطاقة مع دول شرق البحر المتوسط، وقد تزامن ذلك مع توقيع الرئيس الأميركي قانونا يفرض عقوبات على أي شركة تساعد شركة "غازبروم" المملوكة للحكومة الروسية في

[1]– **المرجع نفسه** ،ص. 11–12

[2]– إبراهيم نوار ، **الصراع على غاز شرق المتوسط بين العسكرة والدبلوماسية** ، القدس العربي ،(5سبتمبر 2020) ،على الموقع: https://cutt.us/ZjjJl ، تاريخ الاطلاع: 2022/03/12 ، سا.21:50

استكمال مد خط أنابيب غاز إلى أوروبا، حيث تعارض الولايات المتحدة مشروعي نقل الغاز الروسي إلى أوروبا، وهما: "السيل الأزرق" عبر تركيا، وخط "السيل الشمالي 2" عبر ألمانيا، وقامت واشنطن بممارسة ضغوط دبلوماسية على دول البلقان عامة واليونان خاصة لضمان عدم تحقق مشاريع التصدير الروسية إلى أوروبا[1].

وتصاعدت حدة التوترات العسكرية بين دول شرق المتوسط ، مما فرض معايير الأمن التقليدي وفقا للمنظور الواقعي على سياسيات دول المتوسط ، حينما منحت الحكومة القبرصية تراخيص لشركة إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية للتنقيب في البلوك 7 من المنطقة الاقتصادية الخالصة ، وردا على ذلك اتبعت تركيا دبلوماسية مدافع الأسطول بتأكيد سيادتها على المياه ، حيث أرسلت سفينة حفر رافقتها سفينتان حربيتان مما أثار حفيظة فرنسا، فردت بإرسال فرقاطة كمناورة بحرية مشتركة مع قبرص لكي تتوقف تركيا عن تدخلاتها في عمليات الحفر، إلا أن تركيا قامت بإرسال طائرات عسكرية مسلحة بدون طيار إلى شمال قبرص، وأدى ذلك إلى تزايد احتمالات تفجر مواجهات عسكرية مباشرة، خاصة بعد تصعيد التوتر بين قبرص واليونان وتركيا[2] ، في ظل حدوث التطوران الهامان الذين من شانهما أن يؤججا الصراع في المنطقة وهما:

– الأول هو اتفاق فرنسا مع قبرص اليونانية على تطوير القاعدة العسكرية البحرية في لجزيرة، لتصبح قادرة على استضافة سفن ضخمة بما في ذلك حاملات طائرات، وهو مؤشر خطير ينذر بالاستعداد لاستخدام القوة العسكرية مستقبلا بالنظر إلى شكل التنافس الآخذ في الازدياد في المنطقة .

– أما التطور الثاني فهو تمرير قانون شراكة الأمن والطاقة شرق البحر المتوسط الذي أقره الكونغرس الأمريكي في 2019 والذي تضمن ستة نقاط أساسية هي :

1/ رفع الحظر عن بيع الأسلحة لجمهورية قبرص اليونانية .

2/ إجازة إنشاء مركز أمريكي للطاقة شرق المتوسط لتسهيل التعاون في مجال الطاقة بين كل من أمريكا وإسرائيل واليونان وقبرص.

3/ السماح بمساعدة مالية عسكرية لليونان بقيمة 3 ملايين دولار.

4/ إجازة المساعدة في مجال التعليم والتدريب العسكري الدولي لليونان وقبرص 2020–2022

[1]– محمد فوزي ، **عن المقاربة الأمريكية شرق المتوسط** ، النهار العربي ،(2020/09/20) ، على الموقع: https://cutt.us/3W7OK ، تاريخ الاطلاع : 2022/03/15 ، 20:30

[2]– سمية حذفاني ، **مرجع سابق** ، ص ص .660–661

5/ منع نقل مقاتلات أف 35- إلى تركيا في حال استمرارها في صفقة (S 400) الروسية.

6/ مطالبة الإدارة الأمريكية بتقديم إستراتيجية لتعزيز التعاون في مجال الطاقة مع دول حوض شرق البحر المتوسط، بالإضافة إلى متابعة الأنشطة الخبيثة التي تقوم بها روسيا ودول أخرى في المنطقة.

من الواضح من صيغة القانون ومضمونه أنه موجه بالدرجة الأولى ضد تركيا، وأنه يرفع من مخاطر الاشتباك العسكري في المنطقة.[1]

المطلب الثالث: فرص وآفاق التعاون الطاقوي في شرق المتوسط

لقد كانت الاكتشافات الغازية في منطقة شرق المتوسط سببا في تأجيج الصراع في المنطقة، كما كانت أيضا سببا في تعزيز آفاق وفرص التعاون، والتحالف والاتفاق بين دول المتوسط والسير في مسار التعاون، والتقليل من حدة النزاعات الحدودية، والعمل في إطار مشترك للتحول إلى مركز طاقوي إقليمي.

ومن بين أهم مظاهر هذا التعاون مايلي :

أولا: مبادرات ترسيم الحدود

وقعت عدة دول من شرق البحر المتوسط على اتفاقيات ثنائية لترسيم حدودها البحرية فيما بينها بهدف ضمان التعاون في مجال الغاز الطبيعي قصد استغلاله في ظروف ملائمة بعيدة عن كل الصراعات .

1/ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م: والتي تم التوقيع عليها في 10 ديسمبر 1982م ودخلت حيز النفاذ في 16 نوفمبر 1994م بعد أن صادق عليها 60 دولة، وتضمنت الاتفاقية تقسيم البحار إلى أربع مناطق رئيسية هي: البحر الإقليمي ويحدد بحد أقصى 12 ميلا بحريا من خط الأساس، وللدولة سيادة كاملة عليها، ثم المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها بمائتي ميل بحري تقاس أيضا من خط الأساس، ثم منطقة الجرف القاري، وأخيرا أعالي البحار، وقد نصت الاتفاقية بشكل واضح على المبادئ العامة لاستغلال الموارد الطبيعية، سواء الحية أو غير الحية الموجودة في المياه أو في القاع بما في ذلك من الموارد الهيدروكربونية والنفطية، وتلتزم كل دولة بأن تصدر خرائط معتمدة يبدو واضحا عليها شكل البحر الإقليمي والنقط المكونة له وإحداثياتها، والتي يبدأ منها الحساب، وتودع هذه الخرائط لدى سكرتارية الأمم المتحدة.[2]

---

[1]- علي حسين بكير ، **اللعبة الكبرى :جيوبولتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط ، مرجع سابق** ، ص ص.12-13

[2]- أحمد زكريا الباسوسي ،**تسييس الطاقة : التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط** ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، (24 أوت 2015)، على الموقع: https://rawabetcenter.com/archives/11432 ، تاريخ الاطلاع : 2022/03/17 ، 20:30

هناك بعض الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982 م وعددهم حوالي 175 دولة، من بينها المجموعة الأوروبية ومصر وقبرص، والبعض الآخر لم يصدق ومن هذه الدول تركيا، حيث أنها لم تعترف باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لكن تظل هذه الاتفاقية إطارية عامة، ولا تلزم الدول إلا بالاتفاق على الالتزام بها[1].

2/ اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية–القبرصية: تم التوقع عليها في 17 فيفيري 2013 بين الحكومتين المصرية والقبرصية، ودخلت حيز النفاذ في عام 2004م، حيث عينت المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بالدولتين وفقا لقاعدة خط المنتصف، والذي حددته الاتفاقية في البند الثاني من المادة في ثماني نقاط إحداثية جغرافية، غير أن الاتفاقية قد ألزمت في المادة الثالثة الطرفين عند الدخول في أي مشاورات مع طرف ثالث لتعيين الحدود البحرية إبلاغ الطرف الآخر والتشاور معه، وهو ما لم تلتزم به قبرص في اتفاقيتها لتعيين الحدود البحرية مع إسرائيل.

3/ اتفاقية ترسيم الحدود البحرية اللبنانية–القبرصية: حيث وقعت الحكومة اللبنانية والقبرصية في عام 2007 اتفاقا لترسيم الحدود البحرية بينهما، وتم الترسيم وفقا لنقطتين مؤقتتين هما النقطة 1 جنوبا، والنقطة 6 شمالا، حيث ألزمت الاتفاقية في مادتها الثالثة أي طرف يدخل في تفاوض مع طرف آخر لترسيم الحدود البحرية في إحداثيات أي نقطة من 1 أو 6 الرجوع للطرف الآخر.

4/ اتفاقية ترسيم الحدود البحرية القبرصية–الإسرائيلية، قامت الحكومتان الإسرائيلية والقبرصية في 17 أكتوبر 2010، بالتوقيع على اتفاقية تحديد الحدود البحرية بينهما لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بكل منهما، والتي تم تحديدها أيضا وفقا لقاعدة خط المنتصف الذي يقع على مسافة 150 كم شمال غرب حيفا، والذي تم تحديده في البند الثاني من المادة الأولى في اثنتي عشرة نقطة إحداثية جغرافية[2].

ثانيا: أهم محاور التعاون الإقليمي

1/ الشراكة المصرية –القبرصية –اليونانية

بوصول الرئيس عبد الفتاح السيسي للحكم ، تحسنت العلاقات بين كل من مصر وقبرص واليونان إثر سعي الرئيس السيسي لفتح مسار التفاوض بشان غاز المنطقة مع قبرص واليونان ، وهو ما تمخضت عنه عقد قمم ثلاثية منها :

[1]– سلوى السعيد فراج ، **مرجع سابق** ، ص. 127

[2]– أحمد زكرياء الباسوسي ،**تسييس الطاقة : التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط ، مرجع سابق**

–القمة الأولى عقدت في نوفمبر 2014 بالقاهرة ، جمعت كل من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ، ورئيس وزراء اليونان أنتونيس ساماراس، ورئيس قبرص نيكوأناستا سيادس، حيث تضمنت القمة التطرق لعدة أمور بشأن التعاون في مجال الغاز في منطقة شرق المتوسط، أهمها مايلي:

- احترام القانون الدولي والأهداف والمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، وفيما يخص اكتشاف.
- مصادر مهمة للطاقة التقليدية في شرق المتوسط .
- التأكيد على أهمية احترام الحقوق السيادية وولاية قبرص على منطقتها الاقتصادية الخالصة .

–أما القمة الثانية فعقدت بنيقوسيا في 29 أفريل 2010 ، توصل فيها الأطراف إلى مايلي :

- التأكيد على الطابع العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
- المضي قدما في مفاوضات تعيين المناطق البحرية التي لم يتم تعيينها.

– انعقدت القمة الثالثة في أكتوبر 2016 بالقاهرة وجاء فيها مايلي :

- تعزيز الإمكانيات لزيادة التعاون الثلاثي في مجال الطاقة.
- التأكيد على أن اكتشاف احتياطات الهيدروكربون سوف يمثل حافزا للاستقرار والرخاء الإقليمي.
- التأكيد على رغبتهم في مواصلة المفاوضات الجارية بشأن ترسيم حدودهم البحرية المشتركة.

وتم التفاهم على عقد القمة بصفة منتظمة مرة كل سنة بين قادة الدول الثلاث والذين يحرصون على تنسيق الجهود لإعادة ترتيب الأوضاع الأمنية والاقتصادية في المنطقة،[1] وكان آخرها القمة الثلاثية التاسعة والتي عقدت في 19 أكتوبر 2021 بالعاصمة اليونانية أثينا، والتي كانت تهدف بحسب المتحدث باسم الرئاسة المصرية بسام راضي إلى البناء على ما تحقق خلال القمم الثماني السابقة وتقييم التطور في مختلف مجلات التعاون ومتابعة المشروعات الجاري تنفيذها . [2]

وقد أدى التوافق الثلاثي المصري –القبرصي اليوناني إلي مايلي :

أ/ تزايد التعاون الاقتصادي

شهدت العلاقات بين البلدان الثلاث تطورا ملحوظا، حيث وقعت العديد من الاتفاقيات بينهم، مما أدى إلى زيادة التعاون الاقتصادي فيما بينهم خاصة في مجال الغاز الطبيعي[3]، وكان في مقدمة هذه الاتفاقيات

---

[1] – **المرجع نفسه**

[2] – أحمد فتح ،**قمة مصرية يونانية قبرصية ..جولة تاسعة لمواجهة التهديدات المشتركة** ،العين الإخبارية (2021/10/19م) ،على الموقع: https://al-ain.com/article/egyptian-greek-cypriot-summit ، تاريخ الاطلاع : 2022/03/14م ،سا.19:09

[3] –سلوى السعيد فراج ، **مرجع سابق** ، ص . 135

توقيع مصر وقبرص اتفاقية بتاريخ في 19 سبتمبر 2018، لبناء خط أنابيب تحت الماء لتصدير الغاز الطبيعي إلى مصر، حيث وقع الاتفاق وزير الطاقة القبرصي يورجوس لاكوتريبس ووزير النفط المصري طارق الملا، وكانت الاتفاقية تهدف إلى ضمان التطوير والبناء والتشغيل الآمن في الوقت المناسب لخط أنابيب تحت الماء مباشرة إلى مصر عبر المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدين، وتسهيل الإنشاءات التي تم مناقشتها لخط أنابيب من حقل غاز أفروديت القبرصي على الشواطئ المصرية ثم إلى منشاة الغاز الطبيعي المسال في إدكو .[1]

وقد تعزز التعاون بين البلدان الثلاث ليشمل مختلف القضايا الأساسية، بما في ذلك قضية قبرص وليبيا، والمناطق البحرية في شرق المتوسط وسوريا، والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، والهجرة غير الشرعية، وكذا قضية سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي تسبب في مشاكل خطيرة بين مصر وإثيوبيا.[2]

ب/ منتدى غاز شرق المتوسط

في 14 جانفي 2019 تم تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط بالقاهرة ، والذي يعمل كمنصة لتعزيز التعاون وإطلاق حوار سياساتي منظم ومنهجي بشان الغاز الطبيعي، مما قد يؤدي إلى إنشاء سوق مستدامة للغاز الإقليمي حيث يهدف إلى مايلي :

– المساعدة في إنشاء سوق غاز إقليمية يستفيد منها الأعضاء من خلال التأمين على العرض والطلب، وتطوير الموارد وكلفة البنية التحتية المحسنة، والتسعير التنافسي، وتحسين العالقات التجارية.

– ضمان أمن العرض والطلب لمصلحة الأعضاء، وتحسين تنمية الموارد، واستخدام البنية التحتية الحالية والجديدة بفعالية، وضمان التسعير التنافسي، وتعزيز العلاقات التجارية الحسنة.

– تعزيز التعاون من خلال إقامة حوار منظم ومنهجي حول الغاز الطبيعي بما في ذلك السياسات الإقليمية المتعلقة بالغاز الطبيعي.

– تعزيز فهم عملية التكافل والفوائد المحتملة للتعاون من خلال الحوار بين أعضائه على أساس القانون الدولي.

[1] -George Psyllide, Cyprus, Egypt sign gas pipeline agreement (Updated) , (19/09/2018) : https://cyprus-mail.com/2018/09/19/cyprus-egypt-sign-gas-pipeline-agreement/#respond 15/03/2022 . 17 :22

[2] - Ahmet Gençtürk , Greek, Egyptian, Greek Cypriot leaders reiterate their commitment to tripartite alliance ,(20/10/2021) : https://cutt.us/EffzT . 15/03/2022 . 18 :20

– توفير الدعم للدول المنتجة وتلك التي لديها احتياطيات غاز في المنطقة في إطار جهودها لاستثمار الاحتياطي الحالي والمستقبلي، من خلال تعزيز التعاون فيما بينها ومع دول العبور والمستهلكة في المنطقة، الاستفادة من البنية التحتية الحالية، وتأمين المزيد من الخيارات في مجال البنية التحتية لاستيعاب الاكتشافات الحالية والمستقبلية.

– مساعدة البلدان المستهلكة في مساعيها لتأمين احتياجاتها، وبالتعاون مع دول العبور، في صياغة سياسات الغاز في المنطقة، وبالتالي تمكين الشراكة المستدامة بين الجهات الفاعلة الرئيسية عبر سلسلة القيمة الخاصة بالغاز.

– ضمان الاستدامة البيئية لاستكشاف الغاز والإنتاج والنقل وبناء البنية التحتية، وتعزيز اندماج الغاز مع موارد الطاقة الأخرى، ولا سيما مصادر الطاقة المتجددة وفي شبكة الكهرباء، والسبب من وجود هذا المنتدى هو توفير منصة للحوار وتسهيل التنسيق في المقام الأول بين دول المنطقة من جهة، وبينها وبين مختلف أصحاب المصلحة من جهة أخرى، بما في ذلك الشركات العاملة في شرق البحر الأبيض المتوسط والمؤسسات المالية والعملاء المحتملين والمستثمرين.[1]

وشهد الاجتماع الوزاري الثالث لمنتدى غاز شرق المتوسط الذي عقد في 16 جانفي 2020 بالقاهرة ، الخطوة الرئيسية في إطلاق الإطار التأسيسي لمنتدى غاز شرق المتوسط ، والذي يرتقي به إلى منظمة دولية حكومية ويكون مقرها القاهرة .

2/ اتفاق قبرص –اليونان – إسرائيل

في 2 جانفي 2020 وفي العاصمة اليونانية أثينا، وقعت كل من قبرص واليونان وإسرائيل على اتفاق خط أنابيب شرق المتوسط "ايست ميدا" ، ويهدف هذا المشروع إلى أن تكون الدول الثلاث حلقة وصل مهمة في سلسلة إمدادات الطاقة لأوروبا، وبالرغم من أهمية هذا الاتفاق المساهم في السلام والتعاون في المنطقة إلا أنه أثار غضب تركيا، لأنها كانت تطمح لان تصبح دولة عبور رئيسية لإمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا .[2]

3/ اتفاقات تصدير إقليمية :

[1]– منى سكرية ، **منتدى غاز سرق المتوسط:التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح** ، معهد حوكمة الموارد الطبيعية ، (فيفري 2021) ،ص.3 ، انظر الموقع : https://2u.pw/Fm4h5 ، تاريخ الاطلاع: 2022/02/02 ، 20:00

[2]–سلوى السعيد فراج ، **مرجع سابق** ، ص. 137

بدأت بعض دول المنطقة توقيع اتفاقيات تصدير الغاز الطبيعي للأسواق القريبة منها، على غرار إسرائيل التي أبرمت اتفاقيات لتصدير الغاز الخام لكل من الأردن ومصر، وذلك بغرض تلبية احتياجات السوق المحلي لهما، أو بغرض إعادة التصدير للأسواق الأوروبية مستفيدة من منشآت البنية التحتية المتطورة بدول الجوار.[1]

[1]– لوري هايتيان ، **أبعاد متشابكة: صراع الغاز في حوض شرق المتوسط** ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (24فيفري2020). انظر الرابط: https://cutt.us/RBcbe

استنتاجات الفصل الأول:

– الصراع في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط هو صراع قديم وليس وليد الاكتشافات الطاقوية الجديدة، فهناك صراعات تاريخية نشأت منذ زمن بعيد مثل الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي الذي كان له تداعيات مهمة على الأمن الإقليمي، وأبعادا عرقية ودينية وإثنية زعزعت استقرار المنطقة ، بالإضافة إلى الصراع التركي –اليوناني الذي تعود جذوره إلى أيام السيطرة العثمانية على اليونان، وبالتحديد في القرن الخامس عشر عند خضوع اليونان وجزر بحر ايجة للسيطرة العثمانية ، ومنذ ذلك الوقت والصراع قائم بين تركيا خليفة الإمبراطورية العثمانية واليونان إلى غاية اليوم.

– يشكل النفط والغاز الطبيعي أهمية كبيرة في سياسات الدول، فهما العصب الرئيسي للطاقة، ومادتين أساسيتين في حركة الاقتصاد العالمي، لذلك دخلت العديد من الدول إلى مجال التنافس على الطاقة، مستعملة أساليب متنوعة وصل في بعض الأحيان إلى استخدام القوة العسكرية، وبذلك تحولت علاقات التنافس إلى علاقات صراع قد تتطور إلى حروب طاقوية في المستقبل .

– تعد مسألة ترسيم الحدود البحرية بمثابة المشكلة الرئيسية في الصراع الإقليمي على النفط والغاز، نظرا لغياب إطار قانوني يحتوي المسألة، حيث أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، تفتقد إلى الصفة الإلزامية لان التوقيع عليها لم يتم من قبل العديد من الأطراف، على غرار تركيا وإسرائيل وسوريا، وهو ما حتم على الدول المعنية بهذه المسألة، اللجوء إلى عقد الاتفاقيات الثنائية لاحتواء هذه المشكلة ، غير أن هذه الاتفاقيات أدت إلى تأزم الوضع أكثر، لتضارب مصالح الأطراف الإقليمية.

– اكتشافات النفط والغاز الطبيعي وسعت دائرة التنافس حيث انتقل التنافس من إطاره الإقليمي إلى استراتيجيات القوى الكبرى ، وباتت منطقة شرق المتوسط محورا هاما في سياسات القوى الدولية المتنافسة على المصالح والنفوذ والمكانة داخليا وخارجيا .

– لم تكن تداعيات الاكتشافات الهيدروكربونية في شرق المتوسط كلها سلبية، فقد شاهدنا جانب من التعاون الإقليمي فيما يتعلق بتوقيع اتفاقيات بين عدة أطراف إقليمية في مجال نقل وتسويق الغاز الطبيعي، واتجهت تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع حكومة الوفاق الليبية لتقنين تواجدها في المنطقة، وتوثيق علاقات التعاون في المجال العسكري والأمني، في حين اتجهت مصر إلى إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط كآلية جماعية لتنسيق التعاون بين دول المنطقة، وهذا من شأنه أن يضمن الاستقرار في المنطقة أو على الأقل الحد من حدة الصراعات القائمة في المنطقة .

– ظهور تركيا كلاعب أساسي في منطقة شرق المتوسط، حيث كانت طرفا في العديد من الصراعات، كما قامت ببناء العديد من العلاقات بينها وبين دول شرق المتوسط، وهو ما يوحي بدور تركي مهم في المنطقة.

الفصل الثاني:

مكانة شرق المتوسط في السياسة التركية وطبيعة التعامل مع المنطقة

لقد تضاعفت أهمية تركيا ومكانتها كفاعل استراتيجي مهم في منطقة شرق المتوسط، خصوصا بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، وما زاد من أهمية هذا الدور الاكتشافات الطاقوية الكبيرة في شرق المتوسط، التي تعتبرها تركيا منطقة نفوذ تاريخية تابعة لها منذ العهد العثماني، وقد ترتب عن هذه الاكتشافات الطاقوية زيادة حجم التوتر في المنطقة بين تركيا وخصومها الإقليميين، كما سعت تركيا إلى تحسين علاقاتها مع دول الجوار من أجل تحقيق أهدافها في المنطقة.

وقد تناول هذا الفصل ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول محددات السياسة الخارجية التركية وقد حاولنا في هذا المبحث معرفة طبيعة النظام السياسي التركي و أهم المؤسسات التي تصنع القرار في السياسة الخارجية التركية، أما المبحث الثاني فقد تناول سلوك السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط، من خلال معرفة أهم العوامل المحددة لهذا السلوك، كما تطرقنا في هذا المبحث إلى علاقات تركيا مع الأطراف الإقليمية والدولية، وتناول المبحث الأخير أهم التحديات التي تواجه تركيا في شرق المتوسط من أجل لعب دور مهم و مؤثر إقليميا ودوليا، كما تنبأنا بمآلات هذا الدور من خلال المعطيات الداخلية لتركيا ومجريات الأحداث الإقليمية والدولية .

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية

هناك العديد من العوامل التي تحدد السياسة الخارجية لأي بلد، ويلعب النظام السياسي بمختلف مؤسساته دورا مهما في تحديد السياسة الخارجية بالنسبة لتركيا، وقد اختلفت سياسة الرئيس أردوغان التي برزت إقليميا ودوليا عن سابقتها التي كانت تفضل الابتعاد عن الشؤون الإقليمية خاصة في الشرق الأوسط وشرق المتوسط، ويتناول هذا المبحث ثلاث مطالب، الأول تناول طبيعة النظام السياسي في تركيا، والثاني يتناول مؤسسات النظام السياسي التركي، أما الثالث فخصص لفهم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي في تركيا

أولا: نشأة الدولة العثمانية : تعود نشأة الدولة العثمانية إلى أيام أرطغرل بك (1231-1281) الذي قطع مسافة 900كم من أرزنجان نحو الغرب، حيث أعطيت له ولعائلته أراضي لإدارتها والتي تسمى بالتركية "يورد" عند حدود أسكيشر -بيله جك- كوتاهية من الجمهورية التركية الحالية ، قدرت مساحة الإقطاعية بما بين 1000الى 2000كم² ، وهكذا وضع حجر أساس الدولة العثمانية في 1281م.[1]

استلم من بعده ابنه "عثمان" الذي يعود إليه تسمية الإمبراطورية العثمانية باسمها ، وواصل الفتوحات باتجاه أوروبا متسلحا بالإسلام، ثم انتصر في العام 1363 السلطان "بايزيد الأول " على التحالف الأوروبي الصليبي في معركة ليقوبولوس، إلى أن جاء السلطان محمد الثاني الملقب بـ"محمد الفاتح" حيث فتح القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطية عام 1453 م ، ثم انتصر "سليم الأول " على الصفويين في معركة " جالديران" الشهيرة عام 1514م ، وبلغت الإمبراطورية أوجها في عهد ابنه " سليمان القانوني " (1520-1566) فكانت الإمبراطورية الأقوى والأكبر في العالم، وحكمت منطقة ممتدة على مستوى قارات العالم الثلاث القديم في آسيا الصغرى والحجاز وبلاد العراق والشام ومصر والسودان والمغرب العربي والصومال والبلقان والنمسا وايطاليا ورومانيا وبلغاريا وأرمينيا وجورجيا واليونان ، ورغم جهود السلطان "عبد الحميد الثاني " إلا أن هذه الإمبراطورية سرعان ما فتئت تضعف وتتفكك إثر دخولها الحرب العالمية الأولى، فانتهت الخلافة على يد "مصطفى كمال أتاتورك " وتم إعلان قيام "جمهورية تركيا" الحديثة عام 1923م .[2]

ثانيا: تأسيس الجمهورية التركية وتطور النظام السياسي التركي

[1]- يلماز أوزتونا ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ترجمة عدنان محمود سلمان ،(تركيا: مؤسسة فيصل للتمويل ، استانبول 1988)، ص . 87

[2]-لخضر حبيطة، **مرجع سابق** ، ص . 69

لقد أسس مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية في أعقاب السلطنة العثمانية، وقد أسس نظريته في علمنة الدولة والمجتمع والملاح الأساسية للمشهد التركي في المجلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بدأ تشكيل نواة النظام السياسي في تركيا عام 1921م بإعلان الدستور وأعلنت الجمهورية وفقا للقانون 364 الصادر عام 1923م والذي حدد شكل الدولة ولغتها ونظامها، وشكل مجلس الشعب التركي مسودة دستور جديد تم الموافقة عليه عام 1924م ، ورفض أتاتورك مبدأ التعددية الحزبية وأسس حزب الشعب الجمهوري واستمر مسيطرا على السلطة حتى وفاته عام 1938م.

وبدأ التوجه نحو التعددية الحزبية عندما استلم السلطة عصمت إينونو، حيث تم تأسيس الحزب الديمقراطي عام 1946م والذي فاز في انتخابات عام 1950، وأصبح جلال بايار رئيسا للجمهورية وعدنان مندريس رئيسا للوزراء، وبدأت تعود بعض المظاهر الإسلامية التي كانت محظورة .[1]

هذا الوضع أدى إلى تدخل الجيش وقيام انقلاب عام 1960م الذي أعاد وضع البلاد على مسار الديمقراطية من جديد، ووعد بأجراء انتخابات نيابية وتسليم مقاليد الحكم للحزب الفائز بعد اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ورئيس حزب المجلس الوطني وعدد كبير من نواب الحزب الديمقراطي، وكان من نتائج الانقلاب حظر الحزب الديمقراطي وإعدام رئيس الوزراء "عدنان مندرسين" واثنين من وزرائه، إضافة إلى الحكم بالسجن المؤبد على رئيس الجمهورية "جلال بايار" ، كما تم إصدار دستور جديد عام 1960م الضامن للنظام العلماني وتأسيس مجلس الأمن القومي الذي أصبح يتحكم في كل شيء[2].

في عام 1996م بدأ التيار الإسلامي بالبروز مرة أخرى وفاز نجم الدين أربكان بالانتخابات عام 1996 ودام حكمه سنة واحدة ، ومنع حزب الرفاه من العمل بقيادة أربكان عام 1998 ليتحول إلى حزب الفضيلة، وتم تأسيس حزب العدالة والتنمية عام 2001م الذي فاز بالانتخابات البرلمانية في عام 2002، وفي عام 2007 فاز بالانتخابات وأصبح عبد الله غول رئيسا للجمهورية.

كان النظام السياسي التركي نظاما برلمانيا إذ ينتخب أعضاء البرلمان من قبل الشعب، ويكلف رئيس حزب الأغلبية بتشكيل الحكومة، لكن في عام 2014 تم انتخاب رئيس الجمهورية التركي رجب طيب أردوغان انتخابا مباشرا مما أدى إلى أن تكون السلطة التنفيذية ثنائية بين الرئيس ورئيس الوزراء، وعلى

---

[1]–أحمد سلمان محمد، **النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي** ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، ع . 62 ، ص . 4

[2]– صوفيا بوعلي ، وفاء طوالبية ،**الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010–2015** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية – تخصص دراسات إستراتيجية ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة العربي التبسي، 2016)، ص. 20

الرغم من التعديلات الدستورية على دستور 1982م بقي النظام برلمانيا، و تعد التعديلات الدستورية في عام 2007، خطوة مهمة في طريق النظام شبه الرئاسي حيث مجلس وزراء مسئول أمام البرلمان ورئيس جمهورية منتخب مباشرة من الشعب، وبالتالي هو نظام يجمع بين سمات النظام البرلماني والنظام الرئاسي مع تميزه بالفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية، وقد كان من بين أهم التطورات التي حدثت في الداخل التركي هو الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام 2014، حيث انتخب فيها رجب الطيب أردوغان ليصبح الرئيس الثاني عشر في تاريخ الجمهورية التركية، والرئيس التركي الأول الذي يتم انتخابه بالاقتراع المباشر من قبل الجماهير بعد أن كان رئيس الجمهورية يتم انتخابه –كما في أي نظام برلماني – من قبل أعضاء البرلمان، وبذلك أصبحت السلطة التنفيذية ثنائية بين الرئيس المنتخب ذات الصلاحيات المحدودة وبين رئيس الوزراء، وهذا ما يخلق مشاكل للنظام السياسي التركي، وبالتالي كانت الدعوى إلى تعديل الدستور بنظام رئاسي من خلال التعديلات الدستورية، ويمكن إحالة دوافع وأسباب دعوة حزب العدالة والتنمية إلى النظام الرئاسي إلى مايلي :

– يرى الحزب في النظام الرئاسي حلا للمشاكل البنيوية التي يعاني دستور 1982 المطبق حتى الآن في تركيا، وتسريعا لآلية اتخاذ قرار وضمان استقرار النظام السياسي.

– النظام الرئاسي ينتج حكومات قوية ومتجانسة ومستقرة بغض النظر عن تركيبة البرلمان، ويحد من تقاطع صلاحيات المؤسسات المختلفة .

– كما يعتبرون أن الفصل بين الحكومة والبرلمان في النظام الرئاسي يقوي وظيفتي البرلمان التشريعية والرقابية بعد تحرره من الاعتبارات الحزبية وضغوط الحكومة.

– وقد حققت تركيا خلال العقد الماضي نجاحات كبيرة، ولاسيما في المجال الاقتصادي وشهدت تغيرات سياسية داخلية عميقة واكتسبت نفوذا إقليميا ودوليا ، وباتت بحاجة إلى دستور جديد يعبر عن هذا الدور ويعكس هذا الصعود في النفوذ والمكانة، وهو ما يعني أن يقوم الرئيس بإدارة الملفات الأساسية ولا سيما ملف السياسة الخارجية .

– أن الحديث عن ضرورة الانتقال إلى النظام الرئاسي لا يمكن تصوره بعيدا عن شخصية أردوغان الذي يرى أن النظام الرئاسي سيخلص السلطتين التنفيذية والتشريعية من البيروقراطية الموجودة والإجراءات الروتينية ، وسيعطي قوة دفع كبيرة للسياستين الداخلية والخارجية في تطلعهما نحو أهدافهما المرسومة عام [1]

[1]– **المرجع نفسه** ، ص ص . 4–8

2023م من خلال إنجاز سلسلة ضخمة من المشاريع الاقتصادية والقيام بإصلاحات سياسية حقيقية وحل القضايا المزمنة ولا سيما القضية الكردية، على أمل أن يضع كل ما سبق تركيا ضمن قائمة أفضل عشرة اقتصاديات في العالم .

– أن النظام البرلماني المطبق حاليا في تركيا لا يتوافق مع شخصية أردوغان وتطلعاته، لأن طبيعة أردوغان غير قابلة لأن يكون رئيسا هادئا يجلس في قصر الرئاسة، حيث أن منصب رئيس الجمهورية في في النظام التركي الحالي يشبه إلى حد كبير منصبا شرفيا محدود الصلاحيات .[1]

توجهت تركيا لقطع أول خطوة أساسية نحو الولوج للنظام الرئاسي، بتقديم حزب العدالة والتنمية مقترح تطبيق نموذج النظام الرئاسي في تركيا إلى لجنة المصالحة الدستورية في المجلس الوطني الكبير عام 2014، وتكاثفت الجهود بخصوص ذلك من قبل المسئولين الحكوميين والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الرئيس أردوغان لم يكن أول من طرح قضية الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي في تركيا ، فقد سبقه إلى ذلك كل من الرئيسين السابقين "تورغوت أوزال و" سليمان ديميريل " غير أنه يمكن القول بأن الرئيس رجب طيب أردوغان هو الوحيد الذي بذل خطوات فعلية لتجسيد هذا المشروع، مبررا تأييده إقرار النظام الرئاسي أنه سيقلل من الخلافات التي يشهدها البرلمان التركي، وزوال جميع العقبات، وانتهاء تعدد مراكز القرار، ما سيجعل تركيا تشهد قفزات نوعية وتطورا سريعا في أعلى مستويات الحضارة المعاصرة، ومن ثم جاءت الدعوة إلى تغيير الدستور عام 2015، وطرح كل من حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومي مشروع التعديلات الدستورية في أكتوبر 2016، إذ تجلت هذه الخطوة في موافقة (339) نائبا برلمانيا على الإصلاحات الدستورية التي تركز بشكل أساسي على تغيير وجهة نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي في 20 جانفي 2017، متجاوزا بذلك الغالبية المطلوبة من ثلاثة أخماس والتي تضم (330) صوتا، في حين صوت (142) بـ(لا) و(5) أصوات فارغة ، ثم جاءت الخطوة الثانية بعد ذلك إذ شهدت تركيا في 16 أفريل 2017، استفتاءا شعبيا أفضى إلى إقرار تعديلات دستورية تتضمن الانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي، إذ أن نسبة تأييد التعديل الدستوري بلغت (51,4%) ونسب الرفض (48,6%) بعد فرز كامل صناديق الاقتراع .[2]

[1]–**المرجع نفسه** ، ص ص . 8–9

[2]–أحمد مشعان النجم ، **النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات رؤية مستقبلية**، مجلة العلوم السياسية ،ع . 59، (2020) ، ص ص . 382–381

شملت التعديلات الدستورية صلاحيات موسعة لرئيس الجمهورية الذي سيقوم بتشكيل الحكومة مع إلغاء منصب رئيس الوزراء وتعيين نائب واحد للرئيس أو أكثر مع قيادة القوات المسلحة، فضلا عن تعيين قادة الجيش والقوات الأمنية وكبار موظفي الدولة و له الحق في إقالتهم، و أجازت له التعديلات التدخل في عمل القضاء باختيار أربعة أعضاء في تشكيلة المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، وهو المسئول عن تعيين شخصيات النظام القضائي وإقالتهم، بينما يختار البرلمان سبعة من الأعضاء الآخرين، و للرئيس حق إلغاء المحاكم العسكرية ومحاكمة العسكر في المحاكم المدنية، ويحق له أيضا فرض حالة الطوارئ بدلا من البرلمان، وله الحق بزعامة حزب سياسي، وبهذا سيرتفع عدد أعضاء البرلمان من 550 إلى 600 عضو، مع خفض الحد الأدنى لسن النواب من 25 إلى 18 سنة، وتنظيم انتخابات تشريعية مرة كل خمس سنوات بدلا من أربعة، على أن تجري في اليوم نفسه الانتخابات الرئاسية، أما البرلمان فسيحتفظ بسلطة تشريع وتعديل القوانين والإشراف على أداء الرئيس الذي سيحظى بسلطة إصدار مراسيم رئاسية حول كل المسائل المتعلقة بسلطاته التنفيذية، وإذا تم اتهام الرئيس بارتكاب جريمة أو شبهة فساد فيجوز للبرلمان بغالبية ثلاثة أخماس الأعضاء (360نائبا من 600) أن يطالب بفتح تحقيق، علما أن رئيس الجمهورية يستطيع –حسب المشروع الرئاسي– حل البرلمان والدعوة إلى لانتخابات جديدة ، ومن صلاحيات الرئيس أيضا تعيين (12) قاضيا في المحكمة الدستورية من أصل (15)، وهؤلاء القضاة هم الذين سيحاكمون الرئيس في حال توجيه أي تهمة إليه.[1]

في سياق العملية الانتخابية المقررة منتصف 2023 بتركيا، والتي بدأت فصولها مبكرة، عادت إلى الواجهة مجددا قضية النظام السياسي الذي يجب أن يتم تطبيقه في البلاد، إذ أعادت جبهة الأمة المعارضة التي تضم أحزاب الشعب الجمهوري والجيد والشعوب الديمقراطي والسعادة طرح النقاش مجددا بشأن النظام الرئاسي، الذي وصفته بأنه نظام الرجل الواحد الذي يعزز الديكتاتورية ويعيق تطبيق الديمقراطية، ويتجاهل الأحزاب السياسية ويلغي المكانة الحقيقية للبرلمان داخل البلاد.

وتتوافق الأحزاب التركية في العموم على ضرورة تغيير الدستور الحالي وحاجة البلاد إلى وضع دستور جديد، إلا أن الخلاف بينهم لا يزال قائما فيما يخص شكل نظام الحكم في البلاد رئاسيا كان أم برلمانيا، وفيما يرتبط كذلك بالمواد الأربع الأولى من الدستور، وهي الخاصة بشكل الدولة التركية " الجمهورية "، وتحديد مكان العاصمة بأنقرة، وشكل العلم ولونه، إلى جانب مبادئ العلمانية، واحترام مبادئ مصطفى

[1]–حسين تركي عمير، **الإصلاحات الدستورية في تركيا وسياسة التحول إلى نظام رئاسي** ، مجلة مدارات سياسية ، م. 03، ع. 04، (ديسمبر 2019)، ص ص . 150–151

كمال أتاتورك، والمادة الرابعة تحديدا التي تنص بصورة مشددة على منع تعديل هذه المواد السابقة أو القيام بتقديم أي مقترح يمس أيا منها.[1]

المطلب الثاني: مؤسسات النظام السياسي التركي

يحكم تركيا دستور 1982م والذي شهد عدة تعديلات كان آخرها سنة 2017م ، حيث عدل تسعة عشر مرة ، تسعة منها قبل حكم "العدالة والتنمية " والباقي خلاله، و يشير الدستور التركي لعام 1982م إلى أن النظام السياسي في تركيا ديمقراطي برلماني علماني، وهو يحكم إطار عملية صنع القرار في تركيا من الناحية القانونية سواء من حيث تكوين السلطات العامة الثلاث، أو من حيث العلاقات بينها، وبموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة ووظائفها العامة فيما بينها .

أولا : السلطة التشريعية

وتتمثل السلطة التشريعية بالجمعية الوطنية ، ويبلغ عدد أعضائها 550 عضو ينتخبون كل أربع سنوات باقتراع نسبي ويحق للنائب الترشح لأكثر من دورة ، وتنعقد الانتخابات قبل موعدها وفي غضون ثلاثة أشهر إذا شغر 5% من مقاعد البرلمان، وكذلك إذا فشل البرلمان في تشكيل حكومة في غضون 45 يوما فيدعو رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس البرلمان لانتخابات مبكرة ، التي قد يتأخر موعد إجرائها بسبب الحرب على أن لا يتجاوز السنة .[2]

إذن تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد "المجلس الوطني التركي الكبير" (TGNA) ، وتشمل اختصاصاته بموجب الدستور مايلي:

- سن القوانين وتعديلها وإلغائها
- تعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس
- انتخاب رئيس الجمهورية
- الرقابة والإشراف على مجلس الوزراء
- تفويض مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل
- مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة
- اتخاذ القرارات المتعلقة بسك العملة وإعلان الحرب

[1]–صالحة علام، **تركيا تتأرجح بين استمرار الرئاسي والعودة للنظام البرلماني**، (2021/11/5) ، على الموقع : https://cutt.us/FvVHA ، تاريخ الاطلاع : 2022/03/28 ، 21:00

[2]–مشعان النجم، **مرجع سابق**، ص. 374.

– التصديق على الاتفاقيات الدولية

– التصديق على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم

– قرار إرسال القوات المسلحة التركية لدول أجنبية أو السماح للقوات المسلحة الأجنبية بالتواجد على الأراضي التركية.

ثانيا: السلطة التنفيذية

وهي تتألف من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، وأولهما على خلاف ثانيهما غير مسئول أمام المجلس الوطني.

1/ رئيس الجمهورية : يمثل رئيس الدولة الجمهورية التركية ووحدة الأمة التركية ، ويضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة، وفي السابق كان ينتخب لفترة واحدة مدتها سبع سنوات عن طريق المجلس الوطني من بين أعضائه ، بشرط أن لا يقل عمره عن 40 سنة، وأن يكون قد أنهى تعليمه العالي، وقد ينتخب من بين المواطنين ممن يتوافر فيهم هذان الشرطان ولهم أهلية الترشيح لعضوية المجلس، بشرط إضافي أخر يتمثل في اقتراح مالا يقل عن خمس أعضاء المجلس ترشيحه لرئاسة الدولة، ويتعين على الرئيس المنتخب الاستقالة من حزبه إن كان عضوا بحزب[1]، أوبعد التعديل الدستوري في أكتوبر 2007 أصبح الرئيس ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالأكثرية المطلقة للأصوات الصحيحة من بين النواب، أما مدة ولايته فهي خمس سنوات، ويمكن انتخابه لحقبتين على الأكثر، وتشمل مهامه واختصاصاته وفقا للدستور مايلي:

أ/ الفقرات المتعلقة بالتشريع: دعوة المجلس الوطني للانعقاد عند الضرورة ، إلقاء خطاب افتتاح المجلس في بداية الدورة التشريعية ، حق مطالبة المجلس بإعادة النظر في القوانين والمطالبة بإجراء استفتاء عام بشان قوانين تعديل الدستور، دعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين أو القرارات الحكومية التي لها قوة القانون على أساس عدم دستوريتها من الناحية الشكلية أو الموضوعية .

ب/ الفقرات المتعلقة بالتنفيذ أو الوظائف التنفيذية: تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته، وتعيين الوزراء وإقالتهم بناء على اقتراح رئيس الوزراء من دعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته عند الضرورة، الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الأخيرة لدى تركيا، التصديق على الاتفاقيات الدولية، تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني، واتخاذ

[1]– جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية–التركية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1998) ، ص ص 15-17 .

القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات وتعيين رئيس الأركان العامة، دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد، إعلان الإحكام العرفية أو حالة الطوارئ، وإصدار قرارات لها قوة القانون بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء المنعقد برئاسته، والتوقيع على القرارات، تعيين رئيس المجلس الاستشاري للدولة، تعيين أعضاء المجلس الأعلى للتعليم ورؤساء الجامعات .

ج/ الفقرات المتعلقة بالسلطة القضائية: تعيين أعضاء المحكمة الدستورية أو ربع أعضاء مجلس الدولة ورئيس الادعاء العام ونائبه في محكمة الاستئناف العسكرية، وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا، وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء والمدعين العامين.[1]

2/ رئيس الوزراء: ويتم تعيين رئيسه من قبل رئيس الجمهورية وغالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانية، ويقوم رئيس مجلس الوزراء باختيار من بين النواب أو من بين أشخاص مؤهلين للانتخاب كنواب، ويعرضهم على رئيس الجمهورية ثم يتم تعيينهم، ويجوز لرئيس الجمهورية الاستغناء عن خدمات الوزراء بناءا على اقتراح رئيس الوزراء ، ويتحمل مجلس الوزراء المسؤولية السياسية أمام البرلمان .

وتتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها باتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات، وتطبيق القوانين واقتراح مشروعات القوانين.

ثالثا:السلطة القضائية

وتنقسم إلى ثلاث فئات هي القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، ومع إلغاء المادة "143" من الدستور عام 2004م حلت محاكم أمن الدولة.

1/المحكمة الدستورية: وتعتبر أعلى هيئة قضائية في البلاد ، تتكون من 11 عضوا أصليا وأربع أعضاء احتياطيين، ومن مهامها الأساسية : حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتطويرها والتحقق شكلا ومضمونا من مدى دستورية القوانين والقرارات ذات الصفة القانونية والنظام الداخلي للبرلمان، ويحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء، ورؤساء أعضاء المحاكم العليا للقضاء والمدعين العامين ووكيل النيابة العامة بتهم تتعلق بممارسة اختصاصاتهم وصلاحياتهم، كما تبث المحكمة الدستورية في دعاوى حل الأحزاب السياسية، وفي طلب النائب العام الجمهوري لتوجيه إنذار إلى هذه الأحزاب قبل تقديمها إلى المحاكمة وتراقب الشؤون المالية للأحزاب السياسية، وتدقق في قرارات البرلمان

[1]–مشعان النجم، **مرجع سابق**، ص ص . 376–377

الخاصة برفع الحصانة التشريعية وإسقاط العضوية في البرلمان، وانتخاب رئيس محكمة فض النزاعات ووكيله.

2/ مجلس الأمن القومي: هو جهاز دستوري يتألف من رئيس الوزراء هيئة الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة القوات البرية والبحرية والجوية وقائد قوات الدرك تحت رئاسة الجمهورية، وبتعديل اجري في أكتوبر 2001 زاد عدد الأعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاث نواب لرئيس الوزراء ووزير العدل، وقد وجد من المناسب تعيين مدني لأول مرة للأمانة العامة لمجلس الأمن القومي بتاريخ 17 أوت 2004، ويتولى مجلس الأمن القومي اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسة الأمنية الوطنية وتنفيذها، ويقوم مجلس الوزراء بتقسيم هذه القرارات. [1]

رابعا: المؤسسة العسكرية

يمكن القول إن المؤسسة العسكرية هي من صمم الدولة التركية، فقد عرفت تركيا الانقلابات العسكرية منذ عام 1908م بالانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني، وسيطرة ضباط جمعية الاتحاد والترقي على الحكم، ثم إعلان مصطفى كمال أتاتورك سقوط الخلافة، والعسكر هم من وضعوا الدساتير بداية من عام 1924 ثم عام 1961، ثم انتهاء بدستور 1982، والذي يستمر العمل به في تركيا حتى اليوم مع إجراء بعض التعديلات، تلك الدساتير التي أسست علمانية الدولة، وطوال تلك العقود ما إن تصل سلطة مدنية إلى الحكم تهدد الأسس العلمانية التي قامت عليها الجمهورية التركية، حتى يقوم الجيش بالانقلاب عليها، وعلى هذا الأساس كانت سلسلة انقلابات (1960-1971-1980) وصولا إلى الانقلاب ضد حكومة نجم الدين أربكان عام1997م.[2]

وعقب فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية عام 2002، تعرضت تركيا لمحاولة انقلاب أخرى أفشلها الشعب عام 2016، وبعدها اختلفت الأمور لتبدأ المؤسسة العسكرية في فقد زمام السلطة تدريجيا لتعود إلى ثكناتها حتى اليوم، ويمكن القول إن تركيا تعيش حالة متوازنة بدرجة كبيرة في علاقاتها المدنية العسكرية.[3]

المطلب الثالث: عملية صنع القرار قي السياسة الخارجية التركية

---

[1]- لخضر حبيطة ، **مرجع سابق** ، ص ص . 86-87

[2]-شيماء بهاء الدين ، **خرائط القوى السياسية الداخلية في تركيا** ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية (جوان 2017)، ص. 19، انظر الرابط: https://eipss-eg.org/

[3]-TRT عربي ، **5انقلابات في 6 عقود..كيف واجه الشعب التركي الانقلابات العسكرية ؟** ، (26 جويلية 2021) ، على الموقع : https://cutt.us/8Dgi6 تاريخ الاطلاع : 2022/03/31 ، 22:00

تلعب عدة مؤسسات رسمية وغير رسمية دورا مهما في صناعة السياسة الخارجية التركية، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهمها.

أولا / دور رئيس الجمهورية :

يعتبر رئيس الجمهورية في تركيا الرجل الأول في السلطة التنفيذية، وصاحب السلطة العليا في اتخاذ القرار عبر التاريخ ، فإن كان للسلطان أو الخليفة في فترة الدولة العثمانية السلطة المطلقة في اتخاذ القرار الداخلي والخارجي، فلم يكن الأمر مختلفا في فترة حكم كمال أتاتورك، فقد اتسم اتخاذ القرار الخارجي في تركيا بتأثير كبير للرئيس فيه رغم أن ما يميزها بعد هذه الفترة هي مساهمة رؤساء الجمهورية بالتعاون مع مجلس الوزراء، أي أنها كانت محصورة بيد السلطة التنفيذية على حساب التشريعية ، وأبرز دليل على ذلك إرسال فرقة عسكرية تركية إلى كوريا عام 1950، وعملية قصف القواعد القبرصية عام 1964 من قبل القوات التركية، وكذا الاعتراف بدولة الصين الشعبية، أما خلال السنوات 1980 و1993، فان عملية صنع القرار الخارجي كانت تتم في أعلى وحدة قرارية، وتتمثل في مجلس الأمن القومي الذي كان تحت رئاسة رئيس الجمهورية ، لكن الحال تغير بعد انقلاب 12 سبتمبر 1986، حيث سيطر الجيش بشكل مباشر عليه برئاسة الجنرال كنعان إيفرن أين تعززت سلطات هذا المجلس على حساب السلطتين التشريعية والتنفيذية .

بمجيء الرئيس تورغوت أوزال (1989–1998) ، اتسمت هذه المرحلة بسيطرة الرئيس على عملية صنع القرار الخارجي ، كأزمة الخليج الثانية (1990–1991) واتخاذ قرار تأييد الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق والسماح بقوات أجنبية باتخاذ قواعد عسكرية بتركيا، وقد أعطى أوزال صلاحيات لرئيس الوزراء في صياغة السياسة الأمنية كما كان محددا في دستور 1961، وقد كان تورغوت أوزال يرى في مؤسسة الرئاسة اللاعب الرئيسي في صنع السياسة الخارجية وصاحب الكلمة العليا، وهذا ما تبناه الرئيس الحالي لتركيا رجب طيب أردوغان،[1] الذي أصبح له صلاحيات واسعة بعد التعديل الأخير للدستور لسنة 2017، حيث أصبح يقوم بتعيين الدبلوماسيين ورؤساء البعثات الدبلوماسية التركية لدى الدول الأجنبية وكذلك قبول اعتماد السفراء الأجانب لدى تركيا، وهو الذي يوقع المعاهدات والمراسيل والقرارات .

[1]– لمياء بن جامع ، **تحليل السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس أردوغان من خلال إسقاط نموذج الربط عند جيمس روزنو والنظرية البنائية** ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، م. 06 ، ع. 02، (ديسمبر 2021)، ص. 407

وبعد التحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي أصبح رئيس الجمهورية يمتلك صلاحيات أوسع، من بينها سلطة إصدار المراسيم الرئاسية وكل ما يتعلق بالسلطة التنفيذية، الأمر الذي يعني في حالة انتخاب الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان ثانية، فإنه سيبقى في الحكم لغاية عام 2029م، إضافة إلى ذلك يعتبر الرئيس القائد العام للجيش وله الحق في تعيين وإقالة الوزراء، وإعلان حالة الطوارئ حسب قوانين الدولة، و صلاحية تعديل الدستور بعد أن يتم الاستفتاء عليه إذا رأى أنه في ذلك ضرورة ومصلحة الدولة، والأهم من ذلك تم إلغاء منصب رئيس الوزراء ليستلم رئيس الجمهورية كافة السلطات المتعلقة بالإدارة التنفيذية،[1] و بالرجوع للتاريخ التركي نجد أن هناك رؤساء كان تأثيرهم أكبر مما هو منصوص عليه في الدستور التركي، بدءًا بالرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك مرورا بتورجوت أوزال وسليمان ديميريل وانتهاءًا بالرئيس الحالي رجب طيب أردوغان، فالسمة المشتركة لهؤلاء الرؤساء هي الكاريزما والحضور والتأثير الفاعل في السياسة التركية .[2]

ثانيا/ دور البرلمان :

يضطلع البرلمان التركي المسمى "المجلس الوطني التركي الكبير" بدور مهم في صناعة السياسة الخارجية التركية، يمكن أن حصره في النقطتين التاليتين:

– لا يمكن التصديق على اتفاقية أو معاهدة دولية مع طرف أجنبي أو منظمة دولية تكون الجمهورية التركية طرفا فيها دون موافقة المجلس الوطني التركي الكبير.

– بالنسبة للقوات العسكرية لا يمكن للقوات المسلحة التركية أن تعبر حدود تركيا إلى دولة أخرى دون موافقة البرلمان، كما لا يمكن السماح لدخول قوات أجنبية مسلحة إلى داخل الأراضي التركية دون موافقة المجلس الوطني التركي الكبير، إضافة إلى أن لها الحق في إعلان حالة الحرب إذا كان ذلك لا يخرج عن إطار القوانين المشروعة والتي نظمتها الدولة، ما عدا تلك الحالات المرتبطة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون تركيا طرفا فيها، أو من ضمن حلفائها مثل حلف الناتو الذي انضمت إليه تركيا كعضو في 18 فيفري 1952 م.

ثالثا/ دور مجلس الأمن القومي :

[1]– حسين جياى إدريس ، **دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط 2002 –2018(العراق نموذجا)** ، رسالة ماجستير ، (كلية العلوم الاقتصادية والإدارية –قسم العلاقات الدولية ، نيقوسيا: جامعة الشرق الأدنى –الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية ، 2020) ص. 15

[2]–محمد ياس خضير، **الجزء الثالث: السياسة الخارجية –الفواعل والدوائر** ،(أضواء للبحوث والدراسات: أوت 2020) ، على الموقع : https://cutt.us/eRcOo تاريخ الاطلاع : 2022/04/02 ، 23:55

يعتبر مجلس الأمن القومي التركي من بين أهم المؤسسات المضطلعة بصناعة القرار في السياسة الخارجية التركية كونه يتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الأركان العامة ووزير الدفاع الداخلية ووزير الخارجية والقائد العام للقوات الجندرمة والقوات المسلحة ، كما يجوز لرئيس الجمهورية دعوة بعض من له شأن في هذا الخصوص حسب جدول أعمال المجلس، ومن بين أهم الوظائف المتعلقة بالسياسة الخارجية التركية التي تدخل ضمن اختصاص مجلس الأمن القومي مايلي:

– إعطاء القرار النهائي في كل أمر يتعلق بتطبيق وتنفيذ سياسات الأمن القومي وتحديد أهدافها، بالإضافة إلى تحديد جميع الأسس المرتبطة بعناصر القدرة للدولة، وفي مقدمتها القدرة الاقتصادية والتكنولوجية.

– العمل على استقلالية الدولة ووحدتها والحفاظ على المبادئ التي أرسى أسسها رمز الأمة التركية مصطفى كمال أتاتورك "الكمالية"، والتخطيط للاستراتيجيات المتعلقة بمواجهة المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تتعرض لها الجمهورية التركية مستقبلا.

– لمجلس الأمن القومي التركي الحق في قبول أو رفض أي اتفاقية أو معاهدة تكون تركيا طرفا فيها، سوى في الحال أو في المستقبل إذا كان ذلك يشكل تهديدا على الأمن القومي التركي.[1]

رابعا/ دور المؤسسة العسكرية

تتمتع المؤسسة العسكرية بقدر من الاستقلالية والتأثير في صنع القرارات المهمة في السياسة الخارجية التركية، لكن دورها تقلص تدريجيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002، ويتمثل دورها بشكل أساسي من خلال عضويتها في مجلس الأمن القومي بخمسة أعضاء من أصل اثنا عشر عضوا وهم: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الداخلية، وزير العدل، وزير الدفاع (مدني)، ثم رئيس الأركان، قائد القوات البرية، قائد القوات الجوية، قائد القوات البحرية، قائد قوات الدرك (الجندرمة)، وقد لعبت دورا أساسيا في القرارات التي تعلقت بالحرب على العراق الأولى والثانية من استخدام قوات التحالف للأراضي والمجال الجوى التركي أو بإرسال قوات خارج البلاد، ومن المعروف أن تركيا عضو في حلف الناتو

وتتمتع المؤسسة العسكرية بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل[2].

---

[1]– إدريس حسين، **مرجع سابق**، ص.16

[2]–علي عبد الفتاح ، **صناع القرار في السياسة الخارجية التركية** ، الشروق نيوز ،(02 جوان 2015) ، على الموقع : https://cutt.us/Jw4gO ، تاريخ الاطلاع : 2022/04/02 ، 18:35

المبحث الثاني: سلوك السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط بين المصالح الإستراتيجية ومقتضيات الأمن القومي

على إثر النزاع في شرق المتوسط، والذي بدأ أولا بتوتر بين تركيا واليونان وقبرص، قبل أن يتوسع وتدخل مصر وإسرائيل، وصولا إلى الاتحاد الأوروبي على خط الأزمة، فإن تركيا أظهرت بكل وضوح إصرارها على حماية حقوقها الاقتصادية وعزمها التصدي لكل من يحاول الإخلال بها وإقصائها في هذه المنطقة الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، ونجحت إلى حد الآن في إثبات حقيقة أن شرق المتوسط ليس المكان الذي يمكن تخطيها فيه، بل وأثبتت أيضا أن لديها من الإستراتيجية والإمكانيات القوية ما يؤهلها للوقوف أمام قوى دولية كثيرة فاعلة في قضايا عديدة.

المطلب الأول: العوامل المحددة للسلوك الخارجي التركي في منطقة شرق المتوسط

هناك العديد من العوامل التي ساعدت تركيا على الظهور في منطقة شرق المتوسط كقوة إقليمية لها دور إقليمي محوري، إضافة إلى دورها المهم في الساحة الدولية، ويمكن ذكر أهمها كمايلي :

أولا/ العامل الجغرافي: شكل موقع تركيا عبر التاريخ ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، ويحاول صناع القرار اليوم استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي والارتقاء به نحو العالمية، وتكمن أهمية موقع تركيا في النقاط التالية:

– توسطها لقارات العالم الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، الذي منحها منذ القدم القدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها، وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا ، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97% من مساحة البلاد ويضم عاصمة الدولة "أنقرة" ويعرف باسم" آسيا الصغرى" أو "منطقة الأناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول .

– تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم" وفق نظرية هالفورد ماكندر الجيو–بوليتيكية وهو ما يؤهلها لان تكون دولة محورية حاسمة في المجال الجيو–سياسي.

– هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهذه الميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، بالإضافة إلى المساحة الكبيرة التي تبلغ 783,562 كم². [1]

[1]–علي حسين باكير ، **تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، مركز الجزيرة للدراسات ، (الدوحة : الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1 ، 2010) ، ص ص .17–18

–ويتيح لها موقعها الجغرافي حرية أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي.

– تحيط بها المياه من ثلاث جوانب، البحر الأسود في الشمال وبحر إيجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، إضافة إلى سيطرتها على ممرين مائيين مهمين شكلا تاريخيا محورا للصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضا، هما مضيق البوسفور ومضيق الدردنيل.

ومن الناحية الديموغرافية فان الشعب التركي يشكل كتلة بشرية موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للبلاد، ويغلب الطابع العمري الشاب على التركيبة السكانية ويعيش معظم الأتراك في المدن ، مما يعني أن تركيا دولة فتية تتمتع بديناميكية شابة مقارنة بشعوب أوروبا التي وصفت "بالقارة العجوز" ، وتحتل تركيا المرتبة الـ17 عالميا من حيث تعداد السكان، وهذا الكم البشري الهائل يؤهلها لان يكون لها دور هام على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والدينية، إذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها للعب أدوار إقليمية ودولية كبيرة ، فلعدد السكان دور أيضا في ذلك.

ثانيا/ العامل الثقافي والديني: يتميز المجتمع التركي بالتعدد العرقي والديني والثقافي، وقد نجح أتاتورك إبان إعلان استقلال الجمهورية في عام 1923م ، أن يلغي مفهوم الأقليات من الناحية العرقية، وأن يحصره فقط بالناحية الدينية ليحقق انتصارا في إطار إعادة تركيب الأمة وبناء الدولة عبر رسم وحدة عرقية للأمة التركية، باعتبار الموجودين على أراضي الجمهورية أتراكا لغة وثقافة وتراثا في وقت كانت فيه عواصف الاضطرابات الناجمة عن سوء التعامل مع الأقليات تعصف بالمنطقة، أما اليوم فالاتجاه نحو إعطاء حقوق أوسع للأقليات العرقية ولاسيما الكردية بشكل يؤسس لنموذج الدولة القوية المتعددة الأعراق والأديان وللإسلام المعتدل، وفي هذا الإطار فان لتركيا أهمية إستراتيجية فيما يتعلق بمحاربة نموذج صراع الحضارات والأديان، واستبداله بنموذج تعايش الحضارات والأديان، وتعتبر القومية التركية قوية جدا لدى الشعب التركي المسلم، وهي تعتمد على عنصر اللغة والأدب والشعر والموسيقى بما يؤمن لها عمقا تاريخيا ويعطيها القدرة على التواصل مع باقي شعوب المنطقة نظرا للخبرة التاريخية التي يحظى بها هذا الشعب قوميا وإسلاميا.[1]

ثالثا/ العامل الاقتصادي: يتسم الاقتصاد التركي بجل سمات الاقتصاد الإقليمي، حيث يعتبر من أكثر الاقتصاديات العالمية حيوية، إذ يحتل المرتبة 16 عالميا بدخل قومي إجمالي يقدر بحوالي 401 بليون دولار، ويساهم في التجارة العالمية بما يقدر بـ66 مليار دولار، كما أنه يعد أكبر اقتصاد في البلقان

[1]–**المرجع نفسه**، ص. 20

والشرق الأوسط، و هنا تجدر الإشارة إلى الدور الذي قام به حزب العدالة والتنمية من القفزة النوعية التي عرفها الاقتصاد التركي في عهده، حيث ركزت حكومة أردوغان على إصلاحات اقتصادية مهمة أعطت دفعة قوية للاقتصاد المحلي التركي ودفع مستوى الصادرات إلى الخارج.[1]

تشكل الفئة الشبابية في تركيا الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد البلاد، ويبلغ تعداد القوة العاملة في تركيا حوالي 23,5 مليون نسمة، حيث تشكل هذه الفئة قوة دافعة بنشاطها وطاقتها الإنتاجية بما يتناسب مع الدور الذي تريد تركيا أن تلعبه في محيطها الإقليمي، كما أنه يؤهلها لان تكون بالنسبة لأوروبا كما الصين بالنسبة للعالم لاسيما في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة واليد العاملة الرخيصة.[2]

رابعا/ العامل العسكري: إن القوة العسكرية هي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم، وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة في زمن الحرب، كما أن القدرة العسكرية لبلد ما كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة تتحدد بالقرارات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية وما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات، وتؤثر المقاييس الأمنية للدولة إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية ونقلها وتحديد اتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية السياسي.

ويعتبر الجيش التركي من أقوى الجيوش حجماً وكفاءة، إذ يحتل المرتبة الثانية بعد جيش الولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي. [3]

تأسس الجيش التركي في عام 1920 على يد مصطفى كمال أتاتورك، ويتكون الجيش التركي من القوات البحرية، والقوات البرية، والقوات الدرك، وخفر السواحل، وأكاديميات الحرب التركية، والتي من خلالها يتم تعليم وتأسيس الجيش التركي، والرئيس رجب طيب أردوغان هو القائد الأعلى للجيش التركي، ووزير الدفاع عصمت يلماز.[4]

---

[1]– مصطفى محمد صلاح ، **الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط ''في ظل مفهوم العثمانية الجديدة** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، (26ماي 2017) ، على الموقع : https://democraticac.de/?p=46797 ، تاريخ الاطلاع : 2022/04/05 ، 14:30

[2]– علي حسين باكير ، **تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مرجع سابق** ، ص .19

[3]–إيمان دني ، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**،(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1 ، 2014)، ص.80

[4]–طلال محمد ، **ماهو ترتيب الجيش التركي عالميا 2022** ، المحيط ، (2022) ، على الموقع : https://www.almuheet.net/post/124107 ، تاريخ الاطلاع : 2022/04/05، 18:48

وتقدر ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية بحوالي 1.206.700 جندي، منهم 639 ألف من القوات العاملة، و387ألف من الاحتياطي، و180 ألف من القوات شبة العسكرية (درك وحرس وطني) توجهت تركيا نحو الغرب وسعت إلى تطوير قدراتها العسكرية، لكي تكون في مستوى القدرات العسكرية التي تتمتع بها قوات بعض دول حلف الناتو، وقد حافظت تركيا على قواتها في البعثات الدولية في إطار الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي منذ عام 1950م، بما في ذلك بعثات حفظ السلام في الصومال ويوغسلافيا السابقة، وتقديم الدعم لقوات التحالف في حرب الخليج الأولى، وتحتفظ تركيا بـ36 ألف جندي في شمال قبرص يدعم وجودها والتي وافقت عليها الحكومة المحلية بحكم الأمر الواقع، ولكن تعتبرها جمهورية قبرص والمجتمع الدولي قوة احتلال غير شرعية، كما أرسلت تركيا قوات في أفغانستان كجزء من قوة حفظ الاستقرار مع قوات الولايات المتحدة والأمم المتحدة، كما شاركت تركيا في الحرب في العراق إثر الغزو الأمريكي لها سنة 2003م، وكان القرار التركي ذو دوافع إستراتيجية تتعلق بموقع تركيا في المنطقة ومستقبلها كدولة موحدة وسعيها لكسب الدعم الأوروبي الأمريكي وارتباط هذه المسالة بمحاولات تركيا الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي .[1]

المطلب الثاني: العلاقات التركية مع دول شرق المتوسط بين التنافس والتعاون الاقتصادي

تبنت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية رؤية جديدة في سياستها الخارجية تهدف إلى صياغة جديدة للعلاقة مع دول الجوار قائمة على استثمار الفرص المشتركة لإعادة تأهيل مكانة تركيا الدولية المرتبطة بمدى قدرتها على صياغة سياسة خارجية معتمدة على أولويات تكتيكية اتجاه دول الجوار، بانتهاج سياسة تصفير المشاكل، وتوظيف القوة الناعمة الاقتصادية والثقافية والفكرية والتاريخية والجغرافية.

1/ العلاقات التركية –الإسرائيلية:

تعود العلاقات التركية – الإسرائيلية إلى فترة القمع الديني التي عاشتها أوروبا في القرون الوسطى وسقوط غرناطة عام 1492م، وذلك عندما نظمت إسبانيا حملة تهجير لليهود إلى الإمبراطورية العثمانية التي استقبلتهم دون قيود وشروط، وانطلاقا من مبدأ التسامح الديني منحتهم الحماية، والحرية لكي يتمكنوا من الاندماج بكل سهولة داخل المجتمع العثماني.

ومنذ التسعينيات شهدت العلاقات التركية –الإسرائيلية تطورات متنامية بلغت ذروتها بعقد اتفاق التعاون العسكري سنة 1996، والذي يختص بصناعة الطائرات الإسرائيلية، وتهدف تركيا من وراء هذا التعاون إلى استعراض القوة العسكرية والنفوذ عبر المنطقة الكردية المبهمة ومنع عودة النشاط الكردي لأراضيها،

[1]–إيمان دني ، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مرجع سابق** ، ص ص . 81–82

ويضع التعاون الإسرائيلي تركيا في وضع يتصف بأفضلية إستراتيجية عند مقارنته بوضع كل من إيران والعراق.

وخلال وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم سنة 2002، حاولت تركيا الحفاظ على علاقات التعاون القائمة بين البلدين، ومحاولة إظهار الطابع غير المتشدد وكسب التأييد الغربي لها، خصوصا التأييد الأوروبي والأمريكي، لهذا فقد سعت إلى توثيق علاقاتها العسكرية مع إسرائيل باعتبارها بوابة للوصول إلى الدول الغربية.[1]

في 2009، تدهورت العلاقات بين البلدين بعد انسحاب الرئيس التركي أردوغان من المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس احتجاجا على الهجوم الإسرائيلي المكثف على حركة"حماس" الإسلامية قطاع غزة، حيث قتل في تلك المواجهة التي استمرت 22 يوما، 1440 فلسطينيا و13 إسرائيليا.

في ماي 2010، تأزمت العلاقات بين البلدين بسبب شن قوات خاصة إسرائيلية غارة على سفينة "مرمره" التي كانت جزءًا من قافلة بحرية تسعى إلى نقل مساعدات إلى قطاع غزة وفك الحصار البحري الذي تفرضه إسرائيل منذ 2007، حيث استدعت أنقرة سفيرها وتم تقليص حجم التعاون في مجالي الدفاع والاقتصاد مع إسرائيل، في حين قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، وبضغط أمريكي اعتذارا لتركيا في مارس 2013م، وأعلن رغبته تعويض أسر القتلى، وقبل أردوغان الاعتذار.

في جوان 2016، أضفت الدولتين الطابع الرسمي على علاقتهما عبر إعادة السفيرين ، ونصت اتفاقية بينهما على تعويض تركيا بمبلغ 20 مليون دولار مقابل أن تتخلى عن إجراءاتها ضد قادة الجيش الإسرائيلي السابقين، غير أن العلاقات بين الطرفين تأثرت نتيجة قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي يفيد بنقل سفارة بلاده في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، وإعلانه القدس كاملة عاصمة للدولة العبرية، حيث أنه في ديسمبر 2017، قاد الرئيس التركي أردوغان المعارضة الإسلامية لقرار ترامب ، وفي 14 ماي 2018 الذي يصادف افتتاح السفارة الجديدة في القدس، اتهم أردوغان إسرائيل بـ" إرهاب الدولة" و" الإبادة الجماعية " بعد مقتل عشرات الفلسطينيين بنيران إسرائيلية واستدعى الطرفان سفيريهما ليسود التوتر بين الطرفين من جديد.

في نوفمبر 2021م، أجرى أردوغان محادثات هاتفية مع نظيره الإسرائيلي هرتسوغ ورئيس الوزراء نفتالي بينيت وهي أول محادثات من نوعها بين الرئيس التركي وزعيم إسرائيلي منذ العام 2013 م.

[1]–إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002–2023**، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية –تخصص سياسات مقارنة، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر : جامعة محمد خيضر،2017)، ص . 141

لاحقا، أفرجت تركيا عن سائحين إسرائيليين كانا احتجزا لديها بتهمة التجسس، وأعلن أردوغان سعيه إلى مصالحة "تدريجية" مع إسرائيل.

وفي جانفي 2022م، أبدى الرئيس التركي استعداد بلاده للتعاون مع إسرائيل في مشروع خط أنابيب غاز في شرق البحر المتوسط. [1]

من خلال ما سبق يتضح أن العلاقات التركية–الإسرائيلية لم تتأثر كثيرا مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002م، بالرغم من التوترات المتفاوتة الحدة التي كانت تشهدها من حين إلى آخر. وهذا يدل أن تركيا تعتبر المصلحة الوطنية أهم عنصر تسعى للمحافظة عليه ومراعاته ، وهو ما دفعها إلى إقامة علاقات عسكرية مع إسرائيل، وهذا ما يفسر سعيها إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في هذا المجال، كما أن التعاون سيساعدها في التصدي لأعمال حزب العمال الكردستاني، وذلك لتوظيف خبرات إسرائيل الفنية والأمنية والعسكرية لتحد من نشاطات هذا الحزب من جهة، وتقوية قدراتها العسكرية من جهة أخرى ، وتعد إسرائيل المصدر الأكثر استقرارا لتزويد تركيا بالسلاح، ويرجع ذلك لكون الولايات المتحدة الأمريكية هي أحد مزودي إسرائيل بالسلاح.[2]

2/ العلاقات التركية–اليونانية:

مرت العلاقات بين أنقرة وأثينا بمراحل صعبة، أزمها عدد من الملفات التاريخية المتعلقة بالحدود البرية والبحرية والمياه الإقليمية والفضاء الجوي وجزيرة قبرص –وقد تم في الفصل الأول تناول هذه القضايا الخلافية بين الدولتين بشكل مفصل– ومما زاد من تأزم هذه العلاقات محاولات التنقيب عن النفط والغاز في البحر المتوسط ، وملف اللاجئين، واستضافة اليونان عددا من الأتراك المرتبطين بمحاولة الانقلاب، والخلاف حول "آيا صوفيا"، كما توترت العلاقة أكثر بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها ليبيا، والاصطفافات الدولية والإقليمية هناك، وأطماع بعض القوى الإقليمية في نقل المعركة إلى الجوار التركي[3] ، وقد أحيت اكتشافات الطاقة في السنوات الأخيرة شرق البحر المتوسط الخلافات القديمة بين البلدين، حيث تتنازعان عن السيادة على مناطق في شرق البحر المتوسط قد تكون غنية بالغاز الطبيعي، وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد حذر من المساس بالحقوق السيادية لتركيا على سواحل شمال

[1]–يورونيوز، **العلاقات الإسرائيلية التركية: من الشراكة حتى الخلاف حول القدس ودبلوماسية الغاز**، (2022/03/09)، على الموقع : https://2u.pw/5Mgi4 ، تاريخ الاطلاع : 2022/04/24 ، 23:50

[2]– إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002–2023، مرجع سابق** ، ص. 145

[3]– وحدة الرصد و التحليل ، **أبعاد الخلاف التركي اليوناني ومآلاته** ، (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات : 2020/09/08 م) ، على الموقع : https://2u.pw/XgZGh ، تاريخ الاطلاع : 2022/04/28 ، 22:10

جزيرة قبرص مهددا باستخدام القوة العسكرية، كما حذر رئيس أركان الجيش التركي السابق خلوصي أكار من قيام أي أحد بحسابات خاطئة في بحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط،[1] و تصاعد التوتر بين البلدين في أوت 2020، عندما أجرى كل منهما مناورات عسكرية وأعلنت فرنسا دعمها الواضح لليونان، من خلال نشر سفن حربية وطائرات مقاتلة في المنطقة، وهو ما أثار غضب أنقرة، غير أن سفينة التنقيب التركية التي شكلت محور التوتر عادت إلى سواحل تركيا لتمهد الطريق أمام تهدئة الأوضاع بين البلدين.[2]

في 12مارس 2022 بحث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، مستقبل العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية، وانعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية، وجرت الإشارة إلى المسؤولية الخاصة التي تتحملها تركيا واليونان في الهيكلة الأمنية الأوروبية التي تغيرت مع الهجوم الروسي على أوكرانيا، وتم استعراض الفوائد الإقليمية والثنائية لتعزيز التعاون بين البلدين والتركيز على الأجندة الايجابية، وتم الاتفاق على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة بين البلدين، وتحسين العلاقات الثنائية رغم الخلافات القائمة بينهما، كما جرت مناقشة الخطوات الواجب اتخاذها للوصول إلى هدف عشر مليارات دولار في حجم التبادل التجاري بين البلدين، وأكد أردوغان إلى الخطوات التي اتخذتها تركيا من أجل فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية، من جهته فقد أكد كيرياكوس ميتسوتاكيس حرصه على دفع العلاقات قدما مع اليونان وإحراز تقدم في القضايا المتعلقة ببحر إيجة والأقليات ومكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية، وبين أن المشكلات يمكن حلها عن طريق حوار صادق مؤكدا على ضرورة إجراء البلدين الجارين محادثات دائمة وليس في وقت الأزمات فقط . [3]

3/ العلاقات التركية– القبرصية:

شهدت العلاقات بين تركيا وقبرص توترا منذ أكثر من أربعين سنة بسبب الاحتلال التركي للجزء الشمالي من الجزيرة المتوسطية والتي قسمت إلى شطرين، تركي ويوناني، وخلال السنوات الأخيرة عرفت العلاقات بين البلدين تصعيدا حول مسألة احتياطات الغاز قبالة السواحل القبرصية بعدما قررت أنقرة القيام بعمليات تنقيب تخالف أبسط قواعد العلاقات بين الدول، وكانت نيقوسيا قد اكتشفت حقول ضخمة من الغاز في

[1]– باسل الحاج جاسم ، **في المشترك بين أنقرة وأثينا** ، **العربي الجديد** ، (22 ماي 2018م)، على الموقع : https://2u.pw/aayBR ، تاريخ الاطلاع : 2022/04/30 ، 21:00

[2]–فرنس24 ، **أردوغان يريد إجراء "مفاوضات بناءة "لحل الخلافات مع اليونان في شرق المتوسط،** (2020/09/17) ، على الموقع : https://cutt.us/eGnrR ، تاريخ الاطلاع: 2022/04/29 ، 21:15

[3]–عربي بوست، **الحرب بأوكرانيا جمعتهما رغم الخلافات .. لقاء بين أردوغان ورئيس وزراء اليونان وهذا ما اتفقا عليه** ، (2022/03/13)، على الموقع : https://2u.pw/NfQSB ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/01 ، 09:30

شرق البحر المتوسط في السنوات الأخيرة، حيث وقعت السلطات القبرصية عقودا مع شركات عملاقة للطاقة من أجل التنقيب عن الغاز، لكن تركيا تعارض أي عملية تنقيب واستخراج للغاز يتم إقصاء القبارصة الأتراك منها، وخلال سنة 2019، أرسلت تركيا ثلاث سفن للتنقيب قبالة قبرص متجاهلة تحذيرات الاتحاد الأوروبي وواشنطن، وكان الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى إيجاد بديل عن روسيا لإمداده بالغاز قد رد على عمليات التنقيب التركية، حيث لجأ إلى إقرار عقوبات تشمل اقتطاع 145,8 مليون يورو (164 مليون دولار) من أموال صناديق أوروبية كانت ستوجه إلى تركيا العام 2020.

من جهتها أكدت أنقرة أنها غير ملزمة باتفاقات ترسيم الحدود البحرية بين الحكومة القبرصية ودول أخرى مطلة على البحر المتوسط متمسكة بحقوقها في الجرف القاري التركي.[1]

4/ العلاقات التركية –المصرية :

شهدت العلاقات التركية المصرية في القرن الحادي والعشرين العديد من التقلبات والتغيرات المتلاحقة، حيث تميزت في بدايته بالصداقة والتعاون مع نظام الرئيس مبارك، الذي انقلب عليه رئيس الوزراء حينذاك أردوغان حين طالبه بالتخلي عن الحكم، وتحالف مع نظام حكم الإخوان خلال الفترة(2012–2013)، وعند سقوط هذا النظام بعد ثورة جوان 2013، عاد لمعاداة الدولة المصرية، بفتح أبواب بلاده للهاربين من قيادة الإخوان الذين صدرت ضد بعضهم أحكام قضائية، ووفر لهم منصات إعلامية للهجوم على الدولة المصرية، لتستمر العلاقات بين البلدين بالتوتر لسنوات، ثم بدأت في التغير خلال سنة 2020 حين غازل أردوغان مصر مشيرا إلى أن الحوار مع القاهرة ممكن، وأنه في حالة وجود مساحة مشتركة للتفاهم بينهما بخصوص ليبيا وشرق المتوسط ، فان تركيا لا بد أن تنظر إلى هذا الأمر على نحو إيجابي.[2]

وبذلك أخذت العلاقات بين البلدين منحنى جديد نحو التحسن، حيث أقرت القاهرة وأنقرة في بيان مشترك أن المباحثات الاستكشافية التي احتضنتها الخارجية المصرية مع وفد تركي يومي 5و6 ماي 2021 كانت إيجابية، من جهته أكد الرئيس التركي أردوغان على أهمية تواصل عملية التطبيع مع مصر وقال أن بلاده تسعى لاستعادة الوحدة مع الشعب المصري، مشددا في الوقت نفسه على استقلالية تركيا الكاملة بما يتعلق بسياستها الخارجية.

---

[1]–جريدة نداء الوطن ، **أنقرة "تكهرب" العلاقات مع نيقوسيا** ، (22 /2019/07) ، على الموقع : https://2u.pw/8bmbz ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/01 ، 12:50

[2]–علي الدين هلال ، **الجديد في العلاقات المصرية التركية** ،(العين الإخبارية ، 2021/3/20) ، على الموقع : https://cutt.us/Kp4QD ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/01 ، 22:30

وحسب المحلل السياسي التركي جودت كامل فان أردوغان يسعى للتقارب مع مصر لأسباب داخلية وخارجية، ويوضح أن الأسباب الخارجية ترتبط بفشل أردوغان في البحر المتوسط، حيث فشل في الدخول في صفقة غاز مع مصر واليونان، وهو يريد الحصول على حصة في شرق المتوسط، وهذا لن يتم إلا بالترسيم البحري مع مصر، كما يريد مخاطبة إدارة الرئيس الأمريكي جون بايدين القاسية عليه من خلال التصالح مع مصر وهو ما يفتح بوابة خلفية له للتصالح مع السعودية والإمارات، وهو بذلك يبعث رسالة إلى بايدين مفادها أنه لا يزال يملك التأثير والقوة في المنطقة.

أما عن الأسباب الداخلية التي دفعت أردوغان إلى الإقبال على خطوة التقارب مع مصر، فان الأزمة الاقتصادية في تركيا تأتي على رأس هذه الأسباب، حيث أن الخلافات مع دول الجيران ودول المنطقة أثرت سلبا على الوضع الداخلي، فأردوغان فقد شعبيته وآخر الإحصائيات تظهر أن حزب العدالة والتنمية حصل على 32% وهذه النسبة لن تعطيهم أغلبية البرلمان، لذلك يريد أردوغان عمل مناورة التصالح مع مصر لتعظيم هذه النسبة والتي ستفتح له الباب أمام المصالحة مع السعودية والإمارات ، وأنه سوف يلعب على الدعاية الانتخابية القائمة على المشاعر الدينية والقومية، التي تدعي أنه توحد وتصالح مع الدول الإسلامية (مصر،السعودية ، الإمارات).[1]

المطلب الثالث: العلاقات التركية مع القوى الدولية

وفقا للمعيار الاستراتيجي في تحديد الدول التي يضمها شرق المتوسط وكما ذكرنا سابقا، فان هناك دول لا تنتمي جغرافيا للمنطقة، ولكنها تنتمي إليها بحكم مصالحها وأهدافها الإستراتيجية ، وهي بذلك تؤثر وتتأثر في تفاعلاتها بحكم المصالح المتداخلة مع دول الحوض الشرقي للمتوسط . وأهم هذه الدول: روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين والاتحاد الأوروبي.

أولا: العلاقات التركية –الروسية:

تاريخيا العلاقات التركية –الروسية سجلا حافلا، حيث خاضت الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية قرابة 17 حربا بين عامي 1568 و1917م، إلى أن ورثت كل من روسيا الاتحادية والجمهورية التركية العلاقات التاريخية بخلافاتها وتقارباتها، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انضمت تركيا رسميا إلى المعسكر الغربي من خلال عضويتها في حلف شمال الأطلسي عام 1952، لتأمين الحماية من أطماع وتوجهات الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، خاصة ما يتعلق بقضايا المرور من مضيق البوسفور

[1]– باهر عبد العظيم، **بعد طي صفحة الخلاف.. 3 مكاسب مصرية من التقارب مع تركيا**، (الرئيس نيوز، 2021/05/09) ، على الموقع : https://www.alraeesnews.com/99950 ، تاريخ الاطلاع : 20222/05/01 ، 23:00

وطلب إنشاء قواعد عسكرية مطلة عليه والتنافس على نقل بترول آسيا الوسطى، واستمر التنافس بين البلدين غير أنه اتخذ أشكالا أكثر دبلوماسية مع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في 2002، وبالرغم من وجود عدد من الخلافات الرئيسية بين الدولتين إلا أن العلاقات بدأت تتخذ طابعا تقاربيا أكثر منذ 2004، وبدأ البعد الاقتصادي وتحديدا في مجال الطاقة يلعب دورا مهما في التأسيس لعلاقات إستراتيجية تقود لتقارب سياسي، غير أن بعض الملفات تقف حجر عثرة أمام تقدم استثنائي في العلاقات بين البلدين، فتركيا وروسيا تختلفان على عدة قضايا، نذكر منها الأزمة السورية، حيث تعارض روسيا بشدة إسقاط نظام الأسد في سوريا وترى أنه صاحب السيادة والشرعية وترفض أي تدخل عسكري لإزاحته، وتركيا تدعم المعارضة في سوريا وهو ما ترفضه روسيا وتحذر منه تركيا باستمرار، وتساند روسيا النظام السوري وترى أن الأسد هو رئيس منتخب وتعمل على عدم تبني أي قرار ضده في مجلس الأمن الدولي وقد صوتت بالفيتو ثلاث مرات لحمايته، بينما قامت أنقرة بدعم المعارضة السورية المسلحة بعد فشل الجهود التي بذلها أحمد داود أوغلو في إقناع الرئيس السوري بشار الأسد بالقيام بإصلاحات، وتطور الموقف التركي بدعوة الناتو لنشر صواريخ باتريوت كإجراء دفاعي بسبب الاشتباكات بين الثوار وقوات النظام على مقربة من الحدود التركية وهي الخطوة التي رفضتها موسكو، وحرص أردوغان في إطار السياسة التركية الراغبة في علاقة منطقية مع روسيا على طمأنة هذه الأخيرة في رسالة تحمل نوعا من التوضيح والندية قائلا: "إن نشر الباتريوت لا يعني روسيا ومن الخطأ أن تتدخل روسيا في شأن تركي داخلي، والصواريخ هدفها الدفاع عن أمن تركيا".

وتمثل الأزمة الأوكرانية قضية خلاف أخرى بين البلدين، حيث تمثل الموقف التركي الأولي من هذه الأزمة بعد قيام قوات عسكرية روسية بدخول شبه جزيرة القرم في مارس 2014، في الدعوة لحل الأزمة الأوكرانية من خلال اتحاد سياسي داخلي وتطبيق حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة، وقد أتى موقف تركيا من خلال إعلانها الوقوف الكامل مع وحدة الأراضي وضد أي تدخل روسي، وهو ما شكل موقفا استباقيا حاسما ضد التدخل الروسي في أوكرانيا التي ترى فيها تركيا منطقة عازلة طبيعية مع روسيا.[1] أما بخصوص الحرب الروسية على أوكرانيا الأخيرة، فرغم الإدانة التركية واتخاذ مواقف أكثر حدة ضد الغزو الروسي، فقد شدد أردوغان على وجوب اتخاذ الناتو موقفا أكثر حزما حيال التطورات في أوكرانيا، وأعلن وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أغلو أن بلاده أخطرت جميع الدول المطلة وغير المطلة

[1]– محمود سمير الرنتيسي، **العلاقات التركية–الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي**، (مركز الجزيرة للدراسات :2014) ، على الموقع : https://studies.aljazeera.net/en/node/3780 ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/03 ، 22:40

على البحر الأسود بعدم مرور السفن الحربية من مضيقي البوسفور والدردنيل في ظل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، ورغم هذه الإدانة التركية الحازمة للغزو الروسي، إلا أن موسكو تمسك بالعديد من الملفات المزعجة لأنقرة بداية من ملف إمدادات الغاز والسياحة وصولا إلى ملف إدلب ودعم الجماعات الكردية الانفصالية، وبالتالي يرجح أن تجمع أنقرة بين الحفاظ على نهج الإدانة الحازمة للغزو الروسي مع السعي للعب دور الوسيط للتفاوض ووقف الأعمال القتالية، ويستبعد أن تنخرط تركيا في فرض عقوبات على روسيا أو قطع العلاقات معها لأن ذلك سيلحق أضرارا فادحة بالاقتصاد التركي. [1]

وهناك بعض القضايا الأخرى العالقة بين البلدين مثل الأزمة القبرصية حيث تدعم روسيا حكومة قبرص اليونانية ضد قبرص التركية لأسباب استثمارية، وقد رحبت موسكو بضم قبرص اليونانية للاتحاد الأوروبي، ولكن عبء العلاقة الروسية بقبرص اليونانية لا يبدو أنه يثير قلقا تركيا كبيرا بل على العكس أصبح وضع قبرص المتدهور اقتصاديا يعتبر أحد أسباب حماس روسيا المتزايد للاستثمار في تركيا .

كما يوجد عدد آخر من المشكلات بين البلدين في البلقان والقوقاز كالمواقف المختلفة تجاه كوسوفا وجورجيا والدعم الروسي لأرمينيا في صراعها مع أذربيجان التي تدعمها تركيا، وخلافات متعلقة بإمدادات الطاقة من وسط آسيا، غير أن هذه المشكلات لا تبدو عائقا كبيرا أمام الحوار الثنائي وتكوين العلاقة الإستراتيجية، حيث تكررت الزيارات المتبادلة بين زعماء البلدين لأكثر من 10 مرات في الأعوام القليلة الماضية، وقد تكونت علاقة جديدة بين أردوغان وبوتين، ويظهر التقارب بين البلدين في العلاقات الاقتصادية بينهما، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– تعتبر روسيا أهم مورد للغاز الطبيعي لتركيا، وتمثل تركيا سابع شريك تجاري لروسيا وثاني أكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا.

– تركيا هي الوجهة الأولى للسياح الروس، حيث يصل تركيا 5 ملايين سائح روسي سنويا.

– وجود مستقبل لتبادل تجاري استراتيجي بين الطرفين ووجود تعاون كبير في مجال الطاقة، ومجالي بناء سفن الشحن والنقل البحري.

– توقيع أكثر من 60 اتفاقية في مجالات التعاون المختلفة.[2]

ثانيا: العلاقات التركية–الأمريكية

[1]– أحمد مولانا، **الموقف التركي من الأزمة الأوكرانية وتداعياته على العلاقات مع روسيا والغرب**، (مركز الجزيرة للدراسات : مارس 2022) ، على الموقع : https://studies.aljazeera.net/ar/article/5307 ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/04 ، 18:15

[2]– محمود سمير الرنتيسي ، **مرجع سابق** .

يرجع تاريخ العلاقات بين البلدين إلى حقب تاريخية سابقة، عندما كانت الإمبراطورية العثمانية تمتلك القوة والنفوذ التي مكنتها من السيطرة على كثير من دول العالم، وكان لها تأثير كبير في التغيرات التي حصلت في الساحة الدولية.

وتعتبر تركيا مهمة في الإستراتيجية الأمريكية نتيجة البيئة المحيطة بها، فطالما شكل موقعها الجغرافي محور اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد اتسمت العلاقات التركية الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بالثبات، وانطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها مع تركيا من تصور استراتيجي يهدف إلى الاستفادة من الدور الجيوستراتيجي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفييتي السابق من خلال إقامة عدة قواعد ومحطات تنصت ورادار على الأراضي التركية، فيما حضيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة أن قوتها البرية تتلقى الحصة الكبرى بين قوات الحلف الأطلسي.

حرصت تركيا على توطيد علاقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف مساعدتها في مواجهة المشاكل المختلفة وللضغط على الدول والعواصم الأوروبية للتخفيف من حدة معارضتها لحصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوروبي.

ومع مجيء حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، بدأت تركيا بانتهاج سياسة جديدة محاولة فيها الخروج من عباءة الإستراتيجية الأمريكية خاصة في الشرق الأوسط، وتنفيذ إستراتيجية تخدم المصالح التركية، فبعد طرح الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير بداية 2004، حاولت تركيا طرح مشروع بديل هو الاتحاد الشرق أوسطي، وتم بالفعل خلال اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق في الكويت في 14 فيفري 2004، حيث دعا عبد الله غول وزير الخارجية التركية آنذاك، دول المنطقة إلى تشكيل منظومة أمنية واقتصادية وسياسية على غرار الاتحاد الأوروبي تضم معظم دول الشرق الأوسط في إطار الاتحاد الشرق الأوسطي، وهو ما أدى إلى توتر في علاقات تركيا مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، بسبب اختلاف المصالح في عدة قضايا، أهمها رفض تركيا استخدام أراضيها خلال الغزو الأمريكي للعراق،[1] والقضية الأرمينية حين وافقت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي على مشروع قرار يعد بموجبه ما تعرض له الأرمن من مذابح خلال الحرب العالمية الأولى عام 1915، بمثابة إبادة جماعية تتحمل تركيا مسؤوليتها القانونية الأخلاقية.

[1]– إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002–2023، مرجع سابق**، ص ص. 181–184

ولعل ما أجج التوتر بين البلدين وجود مشكلات ذات طابع استراتيجي شكلت على الدوام حسب المنظور التركي مصدر تهديد جدي للعلاقات بين البلدين، يمكن ذكر أهمها كالأتي:

– اختلاف التقديرات والتصورات لكل من تركيا والولايات المتحدة بخصوص ترتيبات الأمن في المنطقة، مثل مسألة دعم واشنطن لمنظومة "بي كا كا " الإرهابية بشتى فروعها ومختلف مسمياتها، واتخاذها شريكا استراتيجيا في الحرب على الإرهاب.

– يأتي دعم الكيان الموازي في السياق ذاته، حيث ما تزال واشنطن تصر على عدم تسليم فتح الله غولن، المتهم الأول بترتيب محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 جويلية 2016 رغم جميع الأدلة التي قدمتها أنقرة لواشنطن بهذا الخصوص.

– التجاهل الأمريكي لمطالب تركيا بتأمين احتياجاتها الدفاعية الإستراتيجية وكأنها تابع لا حليف إستراتيجي، وهو ما بدا من تجاهل مطالب التسليح التي توجهت بها تركيا للدول الغربية قبل أن تتجه لروسيا، مما يثير الشكوك لدى أنقرة حول الأسباب التي تقف خلف تجاهل مطالبها في الدفاع عن نفسها.

– قرار إدارة الرئيس جو بايدن بإخراج تركيا من مشروع طائرات F35 ، بالرغم من وفاء أنقرة الكامل بجميع التزاماتها تجاه المشروع.

– قضية المصرفي التركي هاكان أتيلا، الذي احتجزته السلطات الأمريكية في 27 مارس2017 بتهمة خرق العقوبات الأمريكية على إيران، وحكم عليه القضاء الأمريكي بالسجن لمدة 32 شهرا، ثم أفرجت عنه بعد 28 شهرا وسلمته لتركيا.

– بعد توليه منصبه بثلاثة أشهر، أجرى الرئيس بايدن الذي تحدث عن دعم المعارضة لإسقاط أردوغان في حملته الانتخابية، اتصالا هاتفيا بنظيره التركي ليبلغه بإقراره بما يسمى "الإبادة الجماعية للأرمن."

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فرغم نقاط الخلاف فهي تنظر إلى تركيا كأحد المفاتيح المهمة لسياستها في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان انطلاقا من الدور المهم لأنقرة كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن، مثل إسرائيل والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان، ودورها المحوري في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوربا حتى تخوم الهند وروسيا. ورغم كل هذه القضايا الخلافية بين البلدين إلا أن هناك مجال للتعاون بينهما، فأنقرة تولي أهمية بالغة للتحالف الراسخ متعدد الأبعاد مع الولايات المتحدة، الذي يعود تاريخه إلى أعوام طويلة، وقد نجحت علاقات الشراكة والتحالف بين البلدين في التغلب على جميع أنواع التحديات، وهناك مجال كبير للتعاون مع الولايات المتحدة على نطاق واسع، بدءًا من سوريا مرورا إلى ليبيا و أوكرانيا، إضافة إلى مكافحة

الإرهاب والطاقة والتجارة والاستثمارات، ورغم أزمة كورونا الأخيرة ، فقد بلغ حجم التجاري بين البلدين خلال سنة 2021، 4 مليارا و272 مليون دولار، فيما وصلت الاستثمارات المباشرة الأمريكية في تركيا 13 مليار دولار، وبلغت استثمارات الشركات التركية في الولايات المتحدة 7,2 مليار دولار، وقد تم تحديد الحجم المستهدف للتجارة مع الولايات المتحدة بمبلغ 100 مليار دولار.[1]

ثالثا: العلاقات التركية–الأوروبية

تؤرخ غالبية الدراسات للعلاقات التركية–الأوروبية على أنها بدأت منذ القرن الخامس عشر ميلادي، حيث غلب على هذه العلاقات جانب الصراع بدل التعاون بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الأوروبية، نتيجة سعي الطرفين إلى تحقيق مصالحه على حساب الطرف الأخر، ولم تشهد هذه العلاقات جانب التعاون ، إلا بعد تأسيس جمهورية تركيا الحديثة، فقد سعى مصطفى كمال أتاتورك، إلى تطوير علاقاته مع الغرب على مختلف الأصعدة.[2]وتوجيه دفة تركيا إلى الغرب ، والابتعاد عن روابطها التقليدية مع العالم الإسلامي، وهو التوجه نفسه الذي استمر عليه من خلفه في حكم تركيا لسنوات طويلة. غير أن دور تركيا في العالم العربي والإسلامي عاد للظهور وبقوة مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم لتعود العلاقات بين الأتراك والأوروبيون للتوتر، فرغم أنهما حلفاء تاريخيون، وتميزت علاقاتهما بالتعاون، ولاسيما في ظل مساعي تركيا المتواصلة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فقد شهدت العلاقات بين تركيا والاتحاد كمجموعة وكدول منفردة أيضا، فترات من التوتر، لأسباب متعلقة بالسياسات الداخلية لتركيا، وخاصة بعد محاولة الانقلاب عام 2016، وتداعياتها، بما فيها تغير شكل نظام الحكم، وملفات حقوق الإنسان، وخاصة اعتقال صحفيين غربيين، أو على خلفية الملف الكردي وخاصة مع فرنسا، أو بسبب التقارب مع روسيا، وخاصة بعد صفقة (s-400)، أو بسبب أزمة اللاجئين، حيث تهدد تركيا باستمرار الأوروبيين بفتح حدودها أمام المهاجرين لعبور أوروبا، وهذه مسالة حساسة وقد أخذت أبعادا مختلفة، حيث تمثل تحديا متعدد الأوجه للأوروبيين وتثير غضبهم ليس فقط لأنهم يعتبرونها ابتزازا، ولكن لأن لها تداعيات خطيرة على الداخل الأوروبي، فقد ساهمت في ظهور الشعوبية وتنامي قوة اليمين المتطرف في العديد من الدول المهمة، وقد تصاعدت حدة التوتر بين الطرفين في شرق المتوسط بسبب الخلاف التاريخي حول قبرص بين تركيا واليونان، والصراع على مصادر الطاقة في شرق المتوسط.

[1]– محمود عثمان، **العلاقات التركية الأمريكية من"شراكة إستراتيجية" إلى "إدارة خلافات"(تحليل)**، (2021/11/16) ، على الموقع : https://2u.pw/9mxBc ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/06، 19:00

[2]– إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002–2023، مرجع سابق**، ص ص. 189–190

هناك مصالح أوروبية متنامية في البحر المتوسط، ليس فقط بسبب اكتشافات الغاز الضخمة ، ولكن أيضا بسبب تمدد روسيا في المنطقة وسعيها لوجود عسكري في المتوسط على مقربة من الشواطئ الأوروبية، وهو ما يرفضه الأوروبيون الذين يعتبرونه تهديد لأمنهم، وبالتالي تقلصت حضوض تركيا بالانضمام للاتحاد الأوروبي وأصبح ينظر إليها على أنها جار صعب ومثير للمشاكل، غير أن هذه النظرة ليست موحدة، فالأوروبيون منقسمون بشان التعامل مع هذا الجار، فبينما تفضل ألمانيا ومعها اسبانيا وايطاليا أسلوب الحوار، فان فرنسا تتبنى أسلوب المواجهة وتعمل على احتواء تركيا في شرق المتوسط، وتختلف فرنسا مع تركيا حول عدة ملفات منها، الأزمة الليبية، حيث يدعم كل منهما طرفا من طرفي الصراع القائم هناك، وتبادل الطرفان الاتهامات بتصعيد الأزمة، ومما زاد من حدة الخلافات بينهما، مسألة التنقيب التركي عن الغاز في مناطق يونانية وقبرصية، وهذا ما أدى إلى تفاقم الخلاف بينهما ويكتسب أبعادا أكثر إستراتيجية، حيث أصبح بعض الأوروبيون يعتبرون تركيا تحديا حقيقيا بعد أن كان ينظر إليها على أنها حليف استراتيجي. [1]

إن قضية شرق المتوسط بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية تبقى عالقة ، و تعتمد على مدى احترام و التزام أردوغان بأي اتفاقيات ثنائية سواءًا مع دول أوروبية أو مع الاتحاد الأوروبي، حول مسألة التنقيب عن الغاز و النفط و مسألة الحدود البحرية، لذلك تجدر الإشارة إلى أن أردوغان يعتمد على إستراتيجية التوسع البحري لأسباب و دوافع اقتصادية للحصول على أكبر احتياطي من الطاقة، و طالما لم يتم إجراء مفاوضات حقيقية و توقيع اتفاقيات حقيقية حول مسألة شرق المتوسط خاصة ما بين اليونان و تركيا، فإن ذلك يعني أن قضية شرق المتوسط تبقى متأرجحة في خانة "اللاحرب واللا سلم"[2]

[1]– مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، **مستقبل العلاقات التركية–الأوروبية ..في ظل التوتر المتصاعد شرق المتوسط**، (2020/09/24)، على الموقع : https://2u.pw/8QFqK ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/08 ، 23:00

[2]– المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، **شرق المتوسط– ماذا تغير في الموقف التركي الأوروبي؟**، (16 أفريل 2021)، على الموقع : https://www.europarabct.com/?p=74968 ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/09 ، 21:50

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه تركيا في منطقة شرق المتوسط .

تواجه تركيا في منطقة شرق المتوسط العديد من التحديات التي تحاول السيطرة عليها من أجل تطوير دورها في المنطقة أو على الأقل الحفاظ على دورها الحالي، كما لديها فرصا لتحقيق التعاون مع دول المنطقة ، وقد ركزنا خلال هذا المبحث على التحديات السياسية والأمنية في المطلب الأول ، بينما تطرقنا في المطلب الثاني إلى التحديات الاقتصادية والطاقوية، أما المطلب الثالث فقد حاولنا معرفة ما سيؤول إليه الدور التركي مستقبلا خاصة في شرق المتوسط.

المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية

هناك تحديات سياسية وأمنية على المستوى الداخلي لتركيا وأخرى على المستوى الخارجي، وسوف نكتفي بذكر أهمها:

أولا: التحديات السياسية والأمنية الداخلية

1/ القضية الكردية: تشغل قضية الأقليات في العالم حيزا لا يستهان به، خاصة وإن كانت هذه الأقليات لها دور مؤثر داخليا أو إقليميا أو عالميا ، ويعد الأكراد من أكبر الأقليات في العالم، وهم شعب هندو-إيراني، يتمركزون في المناطق الجبلية وتخومها القريبة في جنوب غربي آسيا المعروفة بـ"جبال كردستان" وتنتشر جغرافيتهم البشرية بالخصوص في تركيا والعراق وإيران وسورية، وتتوزع إلى حد ما في لبنان وأرمينيا واسيا الوسطى، ويشكل الأكراد في تركيا جماعة إثنية رئيسية في تركيا، وتقدر نسبة الأكراد في تركيا بـ20% من السكان يتمركزون في 11 مقاطعة أو إقليما في جنوب شرقي البلاد ، ويمثلون ما نسبته 00,09% من السكان في 19 مقاطعة في شرق وجنوب شرقي تركيا، كما ينتشرون أيضا في مقاطعات أخرى و خصوصا أنقرة واسطنبول.[1]

وترجع جذور المشكلة الكردية في تركيا إلى الحكم العثماني عندما قامت ثورة مصطفى كمال أتاتورك وسانده عدد كبير من الأتراك خوفا من سيطرة دولة أرمينيا (المسيحية) عليهم، وقد كان أتاتورك متحمسا وراغبا في إقامة دولة كردية على النمط الأوروبي، ولكن بعد إلغاء الخلافة في عام 1922 تم إلغاء الأسس الروحية والدينية المؤقتة التي كان الشيوخ يستمدون منها قوتهم، ثم تم إيقاف كافة المؤسسات والمدارس والمطبوعات الكردية مما أزال الآثار العامة للشخصية الكردية المستقلة، وفي ذلك الوقت حدثت ثورة 1925 بسبب إبادة الأكراد لكتيبة تركية كانت مكلفة بالقبض على إتباع أحد الشيوخ، ومن هنا

[1]-عقيل محفوض ، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية ؟** ، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مارس 2012) ، ص ص . 9-10

تطورت العلاقة بين القوات التركية والأكراد حتى أصبح في عام 1932 تهجير الأكراد من مناطق تجمعهم،[1] وتأسس حزب العمال الكردستاني في سنة 1979م الذي كان يهدف إلى تشكيل دولة كردية في جنوب شرق تركيا وإقامة دولة كردستان، وبدأت الحركة الكردية بخطوات سريعة وأكثر شمولا لإعمار المنطقة، حيث شكلت مؤسسات هامة لابد منها في كل دولة مثل البنك المركزي ، والجهاز الأمني والعسكري، وهو ما دفع بتركيا إلى التصدي العنيف إزاء قيام دولة كردية مستقلة في المنطقة إلى درجة استخدام القوة العسكرية واجتياح المنطقة، و تتمحور السياسية الخارجية التركية تجاه القضية الكردية حول إنهاء نشاطات حزب العمال الكردستاني و منعه من إيجاد فرصة للتمدد في شمال العراق، خاصة في ظل اتهام تركيا لحكومة إقليم كردستان بدعم حزب العمال الكردستاني.

وشكلت القضية التركية عامة و حزب العمال الكردستاني خاصة تحديا من أهم التحديات الداخلية التي تسعى تركيا لإيجاد حل لها، حيث تطارد الحكومات التركية عناصر حزب العمال الكردستاني وتصفهم بالإرهابيين هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان موقفها ايجابيا من الكرد العراقيين من خلال إقامة منطقة آمنة لهم على الحدود المشتركة بين الدولتين، بسبب تخوف تركيا من ثورات الأكراد ومطالبتهم بالاستقلال وتشكيل دولة كردية تضم الأقليات الموجودة في كل من تركيا والعراق وسوريا، وهذا ما دفعها إلى الاهتمام بهذه القضية حفاظا على هوية وأمنها الداخلي، على حساب دورها الخارجي والإقليمي. [2]

2/ الحركات السياسية المحظورة: ساهمت الانقلابات العسكرية الأخيرة في تركيا إلى بروز مفهوم الكيان الموازي، رغم أنها ظاهرة قديمة لكنها ظهرت علنيا مؤخرا، نشأت هذه الحركة الإسلامية الصوفية سنة 1970م على يد فتح الله غولن، ويعبر مصطلح الكيان الموازي عن تنظيم سري ينشط أعضاؤه في الأمن والقضاء وهدفه تقويض الحكومة التركية ، ويعتبر فتح الله غولن المتهم الرئيسي للكيان الموازي، وتعرف هذه الجماعة كونها كيان موازي وليست جماعة ضاغطة لكونها تتسم بالمشروعية والقدرة على صناعة القرار السياسي، وبالتالي فهي عبارة عن تكتلات متداخلة ومجموعات أمنية ، عسكرية ، اجتماعية ...الخ. تسعى للتصدي إلى كل من يعيق تواجدها، لذلك انتهج الكيان الموازي عدة أساليب لتحقيق

[1]–صالح أحمد عيسى القرعان، **مشكلة الأكراد وأثرها على العلاقات العراقية التركية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، م. 32 ، ع. 1، (2018) ، ص ص . 406–407

[2]– رنا شاهين ، **البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات متوسطية ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية –قسم العلوم السياسية ،الجزائر: جامعة مولود معمري، 2018)، ص ص. 40–42

أهدافه منها الاغتيالات السياسية ، وإحداث التظاهرات مما يشكل تهديد أمني داخلي خطير على تركيا التي اعتبرت هذه الحركة "منظمة إرهابية" .[1]

3/ مشكلة اللاجئين السوريين: تقدر نسبة اللاجئين السوريين الذين تم تسجيلهم بشكل رسمي لدى الحكومة التركية بحوالي 2 مليون لاجئ، ويسبب استمرار تدفق اللاجئين السوريين ضغطا هائلا على الموارد التركية، وذلك على الرغم من أن الاقتصاد التركي يعد واحدا من أكبر الاقتصاديات نموا في منطقة الشرق الأوسط[2]، وقد شكلت هذه القضية ضغطا متزايدا على الأجهزة الأمنية التي وجدت نفسها في مواجهة تحديات أمنية جديدة مغايرة عن مراقبة تنظيم الدولة والتصدي للأكراد.

4/ تحدي ترسيخ الديمقراطية: بالرغم من سعي تركيا إلى إرساء المبادئ الديمقراطية ، إلا أن لها ثغرات ظهرت من خلال الأحداث المترامية في قمع الحريات والتي أهمها قضية محاكمة الصحفي جان دوندار والتي حضرها ستة من قناصل الدول الأوروبية وهذا ما سمي بالاحتجاج الغربي على المحاكمة، وفي مارس 2013 اندلعت احتجاجات شعبية لطريقة تعامل الأجهزة الأمنية التركية مع ما يناهض سياسات الحكومة البيئية، وهذا ما اعتبره الشعب تضييق على الحريات العامة، وفي 2016 أطلق عدد من الأكاديميين الأتراك حملة توقيع تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان والحريات في المواجهات وحظر التجوال في مناطق جنوب شرق تركيا، وبالتالي فان تركيا في صدد مواجهة تحدي الحريات وجب عليها إيقافه، وذلك من خلال منح الحرية لمواطنيها والتركيز على حرية الرأي والتعبير والمعارضة، هذه الأمور التي باتت تؤرق المواطن التركي الذي أصبح يشعر بالقمع والتظلم.[3]

ثانيا: التحديات السياسية والأمنية الخارجية

1/ الانضمام للاتحاد الأوروبي : حدد المجلس الأوروبي في قمته المنعقدة في عام 1993 في كوبنهاجن المتطلبات والمعايير الواجب توفرها في أي عضو يرغب بالانضمام إلى الاتحاد، وجاء في النص الرئيسي الذي حدد لهذا الغرض: "إن متطلبات العضوية للدولة المرشحة هي (توفر) ضمانات الديمقراطية ، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، وحماية واحترام حقوق الأقليات، ووجود اقتصاد السوق المفتوح، والمقدرة على أن تكون (الدولة المرشحة) في مستوى المنافسة مع قوى السوق داخل الاتحاد الأوروبي.

---

[1]–رنا شاهين ، **مرجع سابق** ، ص. 43

[2]–منى مصطفى محمد، **الإدماج الصعب: تحديات أزمة اللاجئين السوريين في تركيا**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،(14 أكتوبر 2015) ، على الموقع : https://cutt.us/LQYxc تاريخ الاطلاع : 2022/04/07 ، 17:50

[3]–شاهين رنا ، **مرجع سابق** ، ص. 47

إن العضوية تستلزم أن تضطلع (الدولة) المرشحة بتعهدات تفرضها العضوية، من ضمنها تطبيق اتحاد سياسي واقتصادي ومالي"، هذا وقد وضع الاتحاد الأوروبي شروطا اقتصادية وسياسية وقانونية من أجل الانضمام إليه، وبالنظر إلى هذه الشروط فان تركيا أمام تحدي كبير، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يعني تغييرا عمليا واسعا ومستمرا لهيكلة الدولة التركية قدر تعلق الأمر بها ، فضلا عن تحول كبير في كل مظاهر المجتمع التركي.[1]

2/ الازمة مع روسيا: تعتبر روسيا شريكة تجارية مهمة بالنسبة لتركيا، لكنها دعت إلى مقاطعة الشواطئ والسلع التركية، بعد أن أسقطت قوات تركيا الحربية الطائرة الروسية التي كانت فوق الحدود السورية التركية في نوفمبر عام 2015م، كما أن هذه الأزمة تؤثر على التبادل الاقتصادي بين الطرفين وتزيد من حجم التوتر التركي القلق من إقدام روسيا على تخفيض حجم الغاز المصدر إلى تركيا، كما أنها أيضا تحجم من تدخل تركيا في سوريا وتجعلها مكبلة الأيدي فضلا عن تولد سياسة استقطاب بين روسيا وتركيا، والتي جعلت الأخيرة تخسر بعض الدول في منطقة وسط آسيا مثل: كازاخستان وقيرغيزستان العضوتان في رابطة الدول المستقلة واللتان أعلنتا مع دول الرابطة دعمها لروسيا ضد تركيا.[2]

وتشكل الحرب الأخيرة الروسية على أوكرانيا تحديا آخر للعلاقات التركية الروسية التي تنوعت مابين إدارة الأزمات في مجالات الاختلاف، والحفاظ على التعاون في مجالات أخرى، وكانت تركيا قد أدانت وبشكل حازم غزو روسيا لأوكرانيا الأخير، ما جعلها تتخوف من عدة ملفات تشكل إزعاجا لها بداية من ملف إمدادات الغاز والسياحة وصولا إلى ملف إدلب ودعم الجماعات الكردية الانفصالية، وبالتالي يرجح أن تجمع تركيا بين الحفاظ على نهج الإدانة الحازمة للغزو الروسي مع السعي للعب دور الوسيط للتفاوض ووقف الأعمال القتالية .[3]

3/ أزمة قبرص: إن عدم إيجاد حل لقضية قبرص وانضمام الجزء اليوناني للاتحاد الأوروبي عام 2004م، يشكل ضغطا على الحكومة التركية وهو عائق بالنسبة لها من أجل انضمامها للاتحاد الأوروبي، ورغم أن الحكومة التركية بادرت باتخاذ خطوات شجاعة باتجاه حل القضية القبرصية كموافقتها على خطة عنان (سكرتير الأمم المتحدة آنذاك) ودعمت التفاوض ووافقت على قيام عنان بحسم

---

[1]–حيدر جاسم محمد محمود ، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، (كلية الآداب والعلوم –قسم العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط :2013–2014م) ، ص ص. 80–81

[2]– صوفيا بوعلي ، وفاء طوالبية ، **مرجع سابق** ، ص. 77

[3]–أحمد مولانا ، **الموقف التركي من الأزمة الأوكرانية وتداعياته على العلاقات مع روسيا والغرب**، مركز الجزيرة للدراسات ،(مارس 2022) ، على الموقع : https://studies.aljazeera.net/ar/article/5307 ، تاريخ الاطلاع : 2022/04/20 ، 13:45

المواضيع التي لا يتم الاتفاق عليها في الموعد المحدد بـ: 2004/4/1، وعلى طرح الاتفاق على الاستفتاء الشعبي في الجزيرة، والذي قوبل بالرفض من طرف القبارصة اليونانيين، في حين قبله الأتراك. بقيت بعض القضايا عالقة في المفاوضات فكانت أعداد اليونان المهاجرين الذين سيعودون إلى الجزء التركي من الجزيرة، وأعداد الأتراك المهاجرين إلى قبرص بعد تقسيم الجزيرة، وخلافا على بعض الأراضي التي يطلب من الأتراك الانسحاب منها، وفيها مخزون مائي ، وعدد القوات التركية التي ستبقى مرابطة في الجزيرة.

4/ التنافس الإيراني–التركي: مع انطلاق الثورة الإسلامية في إيران بزعامة الخميني عام 1979، تخوفت تركيا من إمكانية تصدير الثورة الإسلامية إليها، وسرعان ما تبدد هذا القلق اثر نشوب الحرب العراقية –الإيرانية، التي وقفت منها تركيا موقف الحياد، الأمر الذي مكنها من الاستفادة اقتصاديا من كلا البلدين المتحاربين، وتتهم تركيا إيران بالتحالف مع اليونان وأرمينيا لتطويقها ، وبدورها اتهمت إيران تركيا بأن التعاون التركي –الإسرائيلي موجه ضدها، هذا وتخشى تركيا من حصول إيران على سلاح نووي ، الأمر الذي يجبر تركيا على أن تكون دولة نووية ، بالرغم من عضويتها في حلف الناتو .

وفي خضم أزمة البرنامج النووي الإيراني كانت تركيا تقوم بدور الوسيط بين المجتمع الدولي وإيران ، فتعاونت مع البرازيل للوصول إلى اتفاق يتم فيه تخصيب اليورانيوم خارج إيران، وتجاهل الغرب هذا الاتفاق ، وتم فرض المزيد من العقوبات على إيران.[1]

وبالرغم من التطور في العلاقات التركية –الإيرانية في السنوات الأخيرة ، خصوصا في ظل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، إلا أن السياسة الخارجية التركية يطغى عليها الحالة الوسطية ، فهي لا تتماشى تماما مع المصالح الإيرانية وفي الوقت نفسه لا تعارضها، ويبقى الملف النووي الإيراني من المسائل الحساسة في العلاقات التركية الإيرانية، ففي ظل وقوف تركيا موقف دفاع عن الملف الإيراني ضد الولايات المتحدة الأمريكية المعارضة لامتلاك إيران السلاح النووي، إلا أنه و من جهة أخرى فإن نفوذ إيران في العراق ورغبتها في نشر الشيعة فيه يلعب دورا بارزا في توجه العلاقة بين البلدين.[2]

5/ مسألة الإرهاب: تحارب تركيا إرهابا وعنفا سياسيا محليا منذ حوالي أربعين عاما من قبل الماركسيين والاشتراكيين والقوميين اليمينيين والأكراد، وقد أشارت سياسات واشنطن في الشرق الأوسط إلى الكثير من

[1]–معروف البخيت، **الدور التركي والمتغيرات الإقليمية** ، (الأردن: مركز الرأي للدراسات ، 2010م) ، ص.11

[2]– رنا شاهين، **مرجع سابق**، ص.52

العنف والراديكالية في المنطقة، وجلبت تنظيم القاعدة على عتبة باب تركيا، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م أعلن المسئولون الأتراك أنهم سيقفون مع أمريكا في حربها ضد الإرهاب، فانضمت إلى التحالف الدولي الذي شكلته أمريكا وكان أولى مهماته التدخل في أفغانستان، لما غرز الروابط الإستراتيجية بين تركيا وأمريكا، وبعدها حاولت أمريكا إشراك تركيا في عملية اجتياح العراق، غير أن الأمر تحول إلى عنصر خلاف عندما رفض البرلمان التركي ذلك. [1]

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والطاقوية

عرف الاقتصاد التركي تحولا كبيرا خلال السنوات العشرين الماضية، وأصبح يمتلك كافة الإمكانات للوصول إلى مقعد من بين الاقتصاديات العشر الكبرى في العالم، ولكنه في نفس الوقت لا يزال يعاني من بعض المشاكل التي يجب التعاطي معها بجدية وبصورة غير تقليدية من أجل مواجهتها.

أولا: التحديات الاقتصادية

من بين أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد التركي مايلي:

1/ إنتاج ونشر التكنولوجيا بين الصناعات التركية : ما زالت الصناعة التركية تستسهل استيراد مدخلاتها الوسيطة، ومازالت الصادرات التركية يمكن وصفها بالثقيلة، بمعنى عدم إنتاجها المنتجات كثيفة التكنولوجيا المتقدمة ، والتي تتميز بخفة وزنها وغلاء سعرها، وخلال السنوات الماضية أسس 80 مجمعا للصناعات التقنية وأكثر من 1500 مركز للبحث والتطوير، وأن الدولة التركية تستهدف التحول خلال السنوات العشر المقبلة إلى بلد رائد في عالم التكنولوجيا، ورغم ذلك فان التطور في التعليم لم يواكب هذه الطموحات، التي لم تظهر نجاحها حتى الآن إلا في الصناعات الدفاعية فقط ، مما يحتم المزيد من إفراد مساحات التخطيط لهذه القضية. [2]

2/ انخفاض قيمة الليرة التركية : تعاني الليرة التركية منذ عام 2014م من انخفاض مستمر في قيمتها، وحسب بيانات البنك المركزي، بلغ سعر الدولار في جانفي 2018 نحو 3,8 ليرات، ومنذ ذلك التاريخ والليرة في تراجع من حيث القيمة أمام الدولار، ويعود السبب في ذلك إلى مجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية، كان في مقدمتها الأوضاع الإقليمية التي دفعت الحكومة التركية لوجود قوات عسكرية في كل من العراق وسوريا لقضايا تتعلق بالأمن القومي التركي، والحفاظ على مقدرات سيادة

[1]–ريز لطيف صادق، **العلاقات الأمريكية –التركية في ظل عهد حزب العدالة ولتنمية (203–2011)** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،(كلية الآداب والعلوم –قسم العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط :2011م) ،ص.108

[2]– أحمد ذكر الله ، **خطة تركيا الاقتصادية في مواجهة التحديات العالمية** ، TRT عربي، (27 أكتوبر 2021) ، على الموقع : https://cutt.us/8ql1R تاريخ الاطلاع : 2022/04/09 ، 18:23

الدولة، بالإضافة إلى اصطدام تركيا بالسياسات الأمريكية في بعض الملفات الخاصة بالمنطقة، مما أدى إلى صدام قوي في عهد الرئيس الأمريكي السابق ترامب، والذي هدد بتدمير الاقتصاد التركي، ومن الأسباب أيضا، اختلاف وجهات النظر لتركيا مع بعض دول المنطقة حول ملفات الربيع العربي، وغيره من القضايا، مما جعل هذه الدول تتخذ بعض القرارات المؤثرة على الاقتصاد التركي، كما كانت الأوضاع السياسية في تركيا منذ عام 2014 غير مستقرة، حيث شهدت تركيا محاولة انقلاب عسكري فاشل في عام 2016، وإجراء الانتخابات المبكرة على مستويات البلديات والبرلمان والرئاسة، ويسبق ذلك الاستفتاء حول التعديلات الدستورية، والتي كان أبرزها تغير طبيعة نظام الحكم، وبلا شك كان لتداعيات فيروس كورونا الأثر البالغ في الاقتصاد التركي، حيث أثر بشكل كبير على قطاع السياسة بكل مكوناته النشطة في تركيا ، وكذلك تأثر الاستثمار في قطاع العقارات. [1]

3/ ارتفاع أسعار الفائدة: ظل سعر الفائدة بعد عام 2016 عند معدل 8%، ثم أخذ في التصاعد حتى بلغ 24% في عام 2018، ثم هبط مرة أخرى إلى 8,5%، ثم عاود الصعود إلى 19%، وهي القضية التي أدت لأن يعزل الرئيس أردوغان ثلاثة من محافظي البنك المركزي، وذلك حسب صلاحياته الدستورية، ولكن في ديسمبر 2021، بلغ سعر الفائدة 14%، وتستهدف السياسات الاقتصادية هبوط سعر الفائدة لأقل مما هو عليه الآن.

4/ ارتفاع معدلات التضخم: في إطار اضطراب السياسة النقدية للبنك المركزي التركي، خلال الفترة من 2018 – 2021م، نتج عن ذلك صعود معدلات التضخم لمعدلات غير مسبوقة في تاريخ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة، فحسب بيانات جانفي 2022م بلغ معدل التضخم 48,6%، ويتوقع البنك المركزي أن يصل معدل التضخم إلى 55% في ماي المقبل، ثم ينخفض بمعدلات حادة، وكان من الطبيعي أن يتصاعد معدل التضخم في ظل الانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية، إلا أن السياسة الاقتصادية لتركيا تستهدف خفض معدلات التضخم بعد انتهاء الموجة الحالية التي تستغرق 6 أشهر، و تنتهي في شهر ماي المقبل[2].

5/ الدوافع الاقتصادية لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي : إن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي هو تحدي خارجي اقتصادي بالغ الأهمية تسعى تركيا لمواجهته، من خلال قيامها بالتغيير في سياستها لتتوافق مع

[1]– عبد الحافظ الصاوي، **ارتفاع التضخم في تركيا.. الأسباب والتداعيات والحلول**، موقع الجزيرة نت، (2021/10/9)، على الموقع: https://cutt.us/Gkcs8 ، تاريخ الاطلاع : 2022/04/10 ، 19:10

[2]–عبد الحافظ الصاوي، **في ظل رئاسة العدالة والتنمية.. إنجازات اقتصادية تركية تقابلها تحديات عديدة** ، (2022/02/14)، على الموقع : https://cutt.us/ELKy4 ، تاريخ الاطلاع : 2022/04/11 ، 20:40

شروط الانضمام التي وضعها المجلس الأوروبي، وتشكل نسبة الأراضي الزراعية التركية نصف مساحتها 783,562 ألف كم² وعدد سكانها أكثر من81 مليون نسمة في عام 2014م وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 8590 دولار أمريكي حسب إحصائيات 2010م ، ويمثل الاتحاد الأوروبي سوق التصدير الرئيسية لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية (45% من الصادرات الزراعية التركية هي من حصة الاتحاد الأوروبي)، وتتميز التجارة الخارجية التركية بخاصية مهمة هي ارتفاع قيمة الاستيراد السلعية (الرأسمالية) عن قيمة الصادرات السلعية مما يحدث ذلك عجزا مستمرا في الميزان التجاري السلعي، وتشكل أوروبا منفذا مهما للعمال الأتراك، إذ في حال انضمامها سيفسح المجال بمليون عاطل عن العمل لإيجاد ملاذ لآمالهم في العمل، مما سيؤدي إلى امتصاص الاعتمادات المالية المتوفرة في الاتحاد لصالح تركيا التي تنظر عن كثب لمنطقة تعني لها (يورو ولا حدود بين الدول الأعضاء) وهذا يمكن قوة العمل التركية المهاجرة أن تضمن قدرا معينا من تدفق العملة الأجنبية عبر تحويلات العمال من جهة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخر. [1]

ثانيا: التحديات الطاقوية

تتزايد حاجة تركيا إلى الطاقة بشكل مستمر نظرا لتنامي اقتصاده الذي أصبح يصنف حاليا السابع عشر عالميا، وتفتقر تركيا للاحتياطات المحلية من المصادر الأساسية للطاقة المستخدمة من النفط والغاز، فهي لا تنتج سوى 13% من النفط، و1% فقط من الغاز الطبيعي الذي تستهلكه، ما جعلها تحتل المركز الثالث والسبعين دوليا من حيث الإنتاج، وفي فترة ما بعد الحرب الباردة ازداد استهلاك تركيا للطاقة بسرعة كبيرة، حيث تشير الأرقام التي قدمتها وزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية إلى أن الطلب على الطاقة في البلاد نمى بمتوسط حوالي 6% في العقد الماضي، وهو الأعلى بين جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وثاني أعلى طلب في العالم بعد الصين، وهذا ما خلق تحديا كبيرا للغاية بالنسبة لصانعي السياسة الأتراك لتامين تدفق مصادر الطاقة بشكل مستمر، وبما لا يعرض أمنها القومي لتهديد نقص الطاقة الذي أصبح جزء من الأمن القومي التركي.

وتستورد تركيا حاليا 75% من إمدادات الطاقة الأولية، والتي تتكون أساسا من النفط والغاز الطبيعي، ليبقى الغاز في طليعة سياسة الطاقة لأنقرة بسبب تزايد الاعتماد عليه في جميع مناحي الحياة، ويعتبر أحد أهم القطاعات الصناعية الإستراتيجية بسبب تأثيره على التنمية الاقتصادية والنمو، حيث قدر اعتماد

[1]– نجيب عبد المجيد نجم ، **تركيا–الاتحاد الأوروبي الصعوبات –سيناريوهات المستقبل**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ص ص 381-380.

تركيا في النصف الأول من عام 2017م على استيراد النفط بأكثر من 93% بينما ارتفع الرقم إلى حوالي 99% بالنسبة للغاز الطبيعي، وتستورد تركيا ما يعادل 52% من غازها الطبيعي من روسيا، و17 % من إيران، و12% من أذربيجان، و13% المتبقية من استهلاك غازها الطبيعي فتستورده من الجزائر وقطر ونيجيريا، أما بالنسبة للنفط فتستورد ما يقرب من 50% من إيران، و22% من العراق، و10% من روسيا، و12% من المملكة العربية السعودية والكويت. [1]

المطلب الثالث: مآلات الدور التركي في منطقة شرق المتوسط

أولا: مآل بقاء الدور التركي ثابتا في شرق المتوسط

يفترض هذا المآل بقاء واستمرار الدور التركي والمكانة والفاعلية التركية على ماهي عليه ، ويشترط لكي يتحقق هذا الافتراض ثبات الأوضاع الإقليمية والدولية على حالها، غير أن هذا الشرط صعب التحقيق ، بل من الاستحالة أن يتحقق في ظل تسارع وتيرة الأحداث على الصعيدين هذه الحركية التي أصبحت سمة العلاقات الدولية في الفترة الأخيرة ، فهذه الديناميكية تجعل إمكانية ثبات المكانة التركية على ما هو عليه أمر غير وارد، خاصة أنها تقع في منطقة تشهد أحداث ساخنة، وتدخلات لأطراف خارجية وتحالفات عديدة تهدد مكانة تركيا،[2] فمنطقة الشرق الأوسط عموما وشرق المتوسط خصوصا، تتميز في الفترة الأخيرة بالكثير من التعقيدات في العلاقات الدولية وصراع المحاور والمصالح الاقتصادية، ولا يوفر أي طرف للدفاع عن مصالحه أي وسيلة من الوسائل المتاحة بما فيها القوة العسكرية، حيث شكل النزاع والتجاذب على غاز شرق المتوسط نموذجا مثاليا لصراعات المصالح الإقليمية والدولية التي يختلط فيها التاريخ بالسياسة والاقتصاد، لذلك فان بقاء الدور التركي على ماهو عليه أمر مستبعد من وجهة نظرنا، وهذا بالنظر للمعطيات السابقة.

ثانيا: مآل تنامي الدور التركي في شرق المتوسط

يتنبأ هذا المآل بتنامي الدور التركي في شرق المتوسط في المرحلة المقبلة بالنظر إلى ما حققته حكومة أردوغان بشأن تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا والمحافظة عليه للانطلاق نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر حيث ستكون تركيا حسب قول أغلو دولة فعل وليست دولة رد فعل وأنه سيعمق انخراط تركيا في السياسة الإقليمية والعالمية والمنظمات الدولية، ويضيف سنعمل من أجل إنشاء نظام

[1]–لزهر وناسي، سارة زيرق، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة شرق المتوسط منذ 2002** ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، م.05، ع.02، (2021)، ص ص . 408–409

[2]– إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002–2023، مرجع سابق**، ص. 299

إقليمي أكثر سلما وازدهارا، وسندعم الشعوب التي تطالب بالديمقراطية وحقوقها الإنسانية والأساسية، وسنقف ضد الأنظمة التي تسعى إلى إنكار هذه المطالب المشروعة وقمعها من خلال الإكراه ونستخدم كل الوسائل الدبلوماسية لمعالجة الحالات الطارئة بحيث يمكن حلها حلا عادلا من دون تدخل عسكري مدمر ، ويهدف داوود أغلو حسب نظريته العمق الإستراتيجي إلى تثبيت أنقرة كقوة مركزية مؤثرة في الشرق الأوسط، ويساعده على نمو هذا الدور أنه يأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية مواتية للغاية، بالإضافة إلى امتلاك تركيا لمؤهلات شتى تمكنها من لعب دور إقليمي ودولي يوافق تطلعاتها وطموحاتها في أن تكون دولة محورية في الأقاليم الثلاث، وأن تكون موازن إقليمي فعال، فمنذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، ماهت النخبة التركية المهيمنة نفسها مع الغرب لأسباب إستراتيجية، وثقافية، واقتصادية، وسيكولوجية، وقاد هذا التماهي أنقرة في النهاية إلى إقامة علاقة عسكرية–إستراتيجية لصيقة بكل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي النهاية قاد تركيا إلى عضوية الناتو كل من توجهها وجغرافيتها الإستراتيجية ومشاركتها في التخطيط الإستراتيجي الغربي في مناطق شرق المتوسط والبحر الأسود، وروابطها الإثنية مع الدول التركية الحديثة الاستقلال في آسيا الوسطى، وكونها محور عبور النفط والغاز الطبيعي من بحر قزوين وآسيا الوسطى.

ويمكن بناء هذا المآل انطلاقا من المشاهد التالية:

– صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وهو حزب تركيا الإسلامي المعتدل الذي أظهر حرصا قويا على إضفاء الانسجام بين إرث الكمالية ومسيرة تركيا الحتمية نحو التغريب، والمزاوجة بين العناصر الأكثر تقليدية وإسلامية في الثقافة التركية، والانسجام الذي استطاع هذا الحزب أن يحققه داخل المجتمع التركي، أين استطاع القضاء على أزمة الهوية التي طالما عانت تركيا منها وكذلك معالجة الكثير من القضايا الاجتماعية من خلال العديد من الإصلاحات التي باشرها الحزب، والتي حققت نجاحات كبيرة أدت إلى كسب تأييد المجتمع المدني والشعب داخل تركيا لهذا الحزب وما كان لهذه الإصلاحات من أثر على الاستقرار الداخلي التركي، والذي كان له بدوره أثر بالغ في السياسة الخارجية التركية التي تستهدف تعظيم الدور التركي الإقليمي والدولي، حيث أصبحت تركيا البلد النموذج الذي يحتذي به في المزاوجة بين الإسلام السياسي والعلمانية في أرقى صور الديمقراطية وهذه الصورة جعلت من تركيا بلد ديمقراطي، حسن العلاقات مع معظم الفواعل الإقليمية والدولية وهو ما يفسح المجال أمام تحقيق تركيا لطموحاتها في الريادة الإقليمية ويرجح فرضية تنامي دور تركيا.[1]

[1]– إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002–2023، مرجع سابق**، ص ص. 300–302

– اعتماد تركيا على مبدأ سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار عبر سياستها الخارجية، فقد حاول الرئيس التركي أردوغان استعادة الزخم الذي أوصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم قبل نحو عشرين عاما، وذلك من خلال العودة مجددا إلى سياسة وزير خارجيته الأسبق وشريكه السابق، أحمد داود أغلو الذي أصبح رئيس وزرائه لاحقا، وذلك قبل أن يغدو خصمه في السياسة، وتتضح نتائج هذا المبدأ واقعيا من خلال علاقات تركيا مع كافة الدول المجاورة التي أصبحت علاقات وطيدة، فقد استعادت تركيا العلاقات مع مصر والإمارات، وكان من اللافت الحرص التركي على التواصل مع إسرائيل وعلى أعلى المستويات،[1] كما قام أردوغان في 28 أفريل الماضي بزيارة إلى المملكة العربية السعودية والتي فتحت آفاقا جديدة في علاقات البلدين.[2]

وعملت تركيا على تحسين علاقاتها مع كل من قبرص واليونان، كما طورت تركيا علاقاتها مع جورجيا، حيث أصبح من الممكن لها استخدام مطار"باتوم" كما لو كانت تستخدم أحد مطاراتها الداخلية، وهو ما يعد نجاحا دبلوماسيا هاما بالإضافة إلى ذلك عززت تركيا من علاقاتها مع بلغاريا بعد انضمام هذه الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي.

وباعتماد تركيا لمبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار عبر سياستها الخارجية فان الدور التركي سيتنامى بشكل متزايد في محيطها الإقليمي.

– باعتماد تركيا واقعيا مبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار عبر سياستها الخارجية، فان دورها سيتنامى في محيطها الإقليمي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الدور الوسيط الذي اضطلعت به تركيا في الكثير من المشكلات الإقليمية، فعلى صعيد الجوار العربي، يمكن رصد الدور التركي البارز والقوي في دعم الثورات الشعبية التي اندلعت في أواخر 2010 ضد الأنظمة الاستبدادية الحاكمة، وكانت تحركاتها الدبلوماسية في مجملها ملوحة بنموذجها الاستراتيجي في المنطقة العربية ويظهر ذلك جليا في مباركتها لوصول أحزاب إسلامية في كل من تونس ومصر.[3]

– ومن مؤشرات وعوامل تنامي الدور التركي أيضا، أن تعامل الولايات المتحدة مع تركيا شجعها باعتبارها شريكا استراتيجيا إقليميا هاما في توازنات أوراسيا، على الولوج إلى التوازنات الآسيوية مدعومة بلاعب

---

[1]– عبد الباسط سيدا، **" تصفير المشكلات" سياسة تركيا ودورها الإقليمي في ضوء التطورات الجيوسياسية المتلاحقة**، (الرأي الجديد: 2022/05/04)، على الموقع : https://2u.pw/KFmSZ ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/15 ، 22:00

[2]– محمود علوش، **المصالحة التركية السعودية وتأثيراتها الإقليمية**، (الجزيرة نت : 2022/05/07)، على الموقع : https://2u.pw/HGURU ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/15 ، 22:30

[3]– الهام صفرة ، **رهانات وتحديات مستقبل الدور التركي إقليميا ودوليا دراسة استشرافية لسيناريوهات مخرجات الدور التركي الفعلية والمحتملة**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ع. 10 ، (الجزائر : جوان 2016)، ص.10

عالمي، وأخذت أهمية ذلك التقارب الاستراتيجي تزداد بالنسبة لتركيا، لاسيما في الفترات التي شهدت توترا في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، أو التي شهدت تصاعدا في التنافس التركي– الروسي، وتحتاج تركيا إلى إعادة ضبط توازناتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، خصوصا بعد "قمة هلسنكي" التي حدد فيها هذا الأخير الدول الجديدة المرشحة لنيل عضويته، ويتعلق هذا الاحتياج بسياسة تركيا تجاه آسيا الوسطى كما هو الشأن في سياساتها الإقليمية الأخرى، فإذا تمكنت تركيا من متابعة إيقاع هذه التوازنات العالمية ومتغيراتها المحورية متابعة جيدة، فسوف تتمكن من أن تصبح لاعبا قادرا على التأثير في توجهات القوة داخل معادلة آسيا الوسطى في هذا الوضع ستساعد كثافة وفاعلية علاقات تركيا مع اليابان والصين على توسيع ساحة مناورة تركيا داخل هذه التوازنات.[1]

ثالثا: مآل تراجع الدور التركي في شرق المتوسط

يفترض هذا المسار تراجع الدور التركي الإقليمي وفشل إستراتيجيتها الإقليمية القائمة على الدمج بين قضايا الداخل والخارج، وتراجع قدرتها على انتهاج سياسة متكاملة، ومن ثم توجيه سياستها إلى التركيز على إصلاح الأزمات الداخلية، وبناءً عليه يمكن أن يشهد الدور الإقليمي التركي تراجعا بسبب العديد من المؤشرات من أهمها مايلي:

– زيادة مستوى الصراع الداخلي بين حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي، والأحزاب العلمانية، بالإضافة إلى تصاعد الخلافات الداخلية مع الأكراد، وتفاقم التهديدات الاقتصادية التي ستؤثر على النفوذ الإقليمي التركي، وبالتالي سينعكس ذلك سلبا على دورها في شرق المتوسط.

–عدم قدرة حزب العدالة والتنمية الحاكم على إحكام سيطرته على مجريات الأوضاع السياسية الداخلية، وكذلك عدم قدرته على الفوز في الانتخابات، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الأحزاب المعارضة لمواجهته، وبناءًا عليه تراجع قدرة الحزب على تحقيق نفوذه الإقليمي، فضلا عن تراجع أهمية تركيا بالنسبة إلى الدول الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على تقديم نفسها كدولة مهمة في إستراتيجية الدول الغربية.

– توجهات تركيا الإقليمية تجاه المنطقة العربية، بعد أحداث الثورات العربية في عام 2011، حيث أن اختلاف السياسة التركية تجاه التعامل مع دول المنطقة أسهم في تراجع صورتها كدولة تؤسس توجهاتها على مبادئ الحرية والمساواة، وذلك بعدما أظهرت ارتباطا وثيقا بالجماعات الإسلامية في الدول العربية التي تعتبرها الدول العربية عاملا لتهديد مصالحها، كما أظهرت عدم حياديتها تجاه قضايا المنطقة،

[1]– إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002–2023، مرجع سابق**، ص ص. 309–310

ودعمت هذه الجماعات في ليبيا ومصر وسوريا وتونس، بالإضافة إلى العقوبات المفروضة عليها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي[1].

– تعد تركيا من أكثر الدول تضررا بسبب الحرب الروسية –الأوكرانية، وهي التي استفادت من العلاقات القوية مع كل من موسكو وكييف لفترة طويلة، وأصبحت تواجه تحدي الحفاظ على التوازن الدقيق بين شركائها خاصة بعد اشتداد القتال وتزايد الضغوط الغربية على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

فمن جهة فان تركيا جزءًا من الناتو ولها وزن إقليمي محسوس، ومن جهة أخرى فهي بحاجة إلى المحافظة على علاقاتها مع روسيا، فهي تحصل على حوالي ثلث إمداداتها من الغاز الطبيعي من روسيا.

وكانت تركيا قد اتخذت بعض الخطوات لتحدي روسيا، حيث أغلقت مضيق البوسفور والدردنيل أمام السفن البحرية بموجب اتفاقية مونترو لعام 1936 في حالات الحرب، بعد طلب من الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى أردوغان وهي الخطوة التي لاقت ترحيبا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد وصف أردوغان الغزو الروسي على أوكرانيا بأنه "غير مقبول" ، ولكن أنقرة لم تنضم إلى العقوبات الاقتصادية الغربية، ولم تغلق مجالها الجوي أمام حركة المرور الروسية، مايعني أن تركيا لم تتخلى عن روسيا بالرغم من عضويتها في الناتو وعلاقاتها التجارية مع أوكرانيا، والخطاب الذي يأتي من أنقرة هو أن تركيا عضو مخلص في الناتو، لكن عليها أيضا أن تهتم بمصالحها الوطنية، وما يعنيه هذا عمليا هو أن أردوغان ما يزال يسعى إلى أن يكون وسيطا بين موسكو وكييف، وهو عرض قدمه لأول مرة خلال زيارة إلى أوكرانيا في أوائل فيفري 2022، ولدى أردوغان سبب وجيه للعمل من أجل خفض التصعيد، وهو في الغالب سبب اقتصادي.

لقد أثرت هذه الحرب بالفعل على الاقتصاد الروسي، حيث أدت العقوبات إلى انهيار الروبل، ومن المؤكد أن هذا سيؤثر على تركيا التي تعتمد على روسيا في عائدات السياحة، إضافة إلى كونها سوق تصدير لخدمات البناء والسلع الزراعية،[2] ويقدر الخبراء بأن الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز الطبيعي مع محاولة الغزو الروسي لأوكرانيا قد يؤدي إلى زيادة فاتورة الواردات التركية، وتقليل عائدات السياحة، والتأثير على الحسابات المتعلقة بميزان الحساب الجاري، وهذا الوضع سيؤدي إلى خسارة الليرة

[1]– مصطفى صلاح، **ملامح السياسة التركية في عام 2021** ، (المركز العربي للبحوث والدراسات: أفريل 2021) ، على الموقع: http://www.acrseg.org/41815 ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/26 ، 23:00

[2]– الغد ، **تركيا والحرب الأوكرانية : بين المطرقة والسندان،** (أفريل 2022) ، على الموقع : https://cutt.us/EJCr5 ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/27 ، 9:30

التركية والأصول المقومة بالعملة المحلية[1]، وهو ما يوحي بتراجع الدور التركي في المرحلة القادمة، خاصة و أن أردوغان يقاتل من أجل إعادة انتخابه في العام 2023، ولعل آخر ما يحتاج إليه هو حرب مصحوبة بانهيار اقتصادي، كما أن احتمال جر الناتو إلى الحرب أو قيام روسيا بإطلاق العنان لموجة لاجئين من سورية هي أمور مرعبة للغاية بالنسبة للزعيم التركي.

[1]– تركيا اليوم، **ما التأثيرات المحتملة للحرب بأوكرانيا على الاقتصاد التركي؟**، (فيفري 2022)، على الموقع : https://cutt.us/Sm9UZ ، تاريخ الاطلاع : 2022/05/27 ، 09:55

استنتاجات الفصل الثاني:

– إن موقع تركيا الاستراتيجي وما تمتلكه من مقومات طبيعية واقتصادية بالإضافة إلى العامل التاريخي والحضاري، ساعدها على بناء سياسة خارجية قوية أهلتها إلى أن تكون قوة فاعلة إقليميا.

– تتداخل عدة مؤسسات رسمية وغير رسمية في صناعة القرار في تركيا، غير أن لرئيس الجمهورية الدور الأكبر في اتخاذ القرارات، وخاصة في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان لما يمتلكه من كاريزما وشخصية قوية وحنكة سياسية جعلت قراراته مرنة تتعامل مع مختلف الأوضاع.

– تعتبر الاكتشافات الجديدة للنفط والغاز في شرق المتوسط، المحرك الأساسي لمشكلة ترسيم الحدود بين الأطراف المتشاطئة.

– تميزت العلاقات بين تركيا وبقية أطراف شرق المتوسط بالتوتر، خاصة مع اليونان وقبرص اليونانية ، ومصر في حين كانت علاقاتها مع بقية الأطراف أقل توترا، خاصة مع ليبيا التي عقدت معها اتفاقية بشأن ترسيم حدودها البحرية معها.

– إن افتقار تركيا لموارد الطاقة ومع التزايد المستمر لحاجات السوق الداخلية لموارد الطاقة، جعلها تدخل في صراعات مستمرة مع أطراف شرق المتوسط ، ووضع ملف أمن الطاقة ضمن أولوياتها في سياستها الخارجية.

– تتوافق تركيا في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير، بالرغم من وجود بعض القضايا الخلافية بين البلدين، في حين تتعارض مصالح تركيا مع كل من روسيا والصين وفرنسا.

– تنتهج تركيا سياسة خارجية تتميز بالعقلانية، فهي تسعى إلى الحد من التوترات والصراعات الإقليمية والدولية المندلعة بالقرب من محيطها، فقد لعبت دور الوسيط الدبلوماسي بين العديد من الأطراف المتصارعة، على غرار دورها في الحرب الروسية–الأوكرانية الأخيرة الذي كان دورا أكثر فاعلية، حيث كانت ترغب في تقليل التوتر بين الجانبين وإحراز تقدم من خلال الوسائل الدبلوماسية.

– تعتمد تركيا في سياستها الخارجية تجاه أطراف شرق البحر المتوسط، على التصعيد وأسلوب المناورة العسكرية من جهة، وأسلوب الحوار والتفاوض من خلال إستراتيجية تصفير المشكلات بين دول الجوار من جهة أخرى.

– تمتلك تركيا العديد من المقومات التي تؤهلها للقيام بدور فاعل ومؤثر في محيطها الإقليمي، غير أن هذا الدور مرتهن بقدرتها على تخطي التحديات التي تحول بينها وبين قيامها بهذا الدور، فهي تواجه العديد من العقبات الداخلية والخارجية التي تعترض طريقها.

خاتمــة

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الدولة التركية ركزت منذ تأسيسها عام 1923 في سياستها الخارجية على الاهتمام بالشأن الداخلي، وتوطيد دعائم الجمهورية، واكتفت بالحفاظ على سيادتها واستقلالها، وانتهجت سياسة خارجية سلمية وواقعية تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في محيطها الإقليمي، وفي سبيل درء خطر الاتحاد السوفييتي، والنزاع المستمر مع اليونان وقبرص، وفي سبيل حماية مصالحها عززت تركيا من علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وانضمت إلى حلف الشمال الأطلسي لتعزيز الهوية الغربية إلى جانب الضمانات الدفاعية والأمنية.

بعد الحرب الباردة، حدث تغير جذري في توجهات السياسة التركية نظرا للتغيرات التي عرفتها البيئة الداخلية والإقليمية والدولية لتركيا ، فقد بدأت بوصلة السياسة الخارجية بالتحول تدريجيا من الغرب دون أن يلغ ذلك من اهتماماتها وتوجهاتها نحوه، فحلم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لطالما كان هدفا وتوجها أساسيا تسعى السياسة التركية إلى تحقيقه، لكن ما حدث هو تغير درجة الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة شرق المتوسط في مدركات صانع القرار التركي، كمنطلقات لتدعيم القوة الإقليمية وتعزيز المكانة التاريخية لتركيا في جوارها الحضاري والجغرافي، من خلال التركيز على علاقات حسن الجوار، واستخدام القوة الناعمة لتنفيذ أجنداتها السياسية في المنطقة.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، انتهج الحزب إستراتيجية جديدة تركز على الإصلاحات السياسية لعدد من المشاكل والقضايا الداخلية ، وإعادة النظر في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، وتقزيم دورها في الحياة السياسية، وتعزيز الديمقراطية، وتأسيس مجتمع أكثر مدنية وترسيخ أسس علمانية تحترم الهوية الدينية والقيم المجتمعية التركية، كما انتهج برنامجا اقتصاديا حقق من خلاله نهضة اقتصادية كبرى عززت من مكانة تركيا الإقليمية والدولية، وقد جلبت الخصائص الجيوستراتيجية والجيوسياسية للمنطقة التي تقع فيها فرصا وقيودا أيضا للسياسة الخارجية التركية، لأن قرب تركيا من مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وشرق البحر الأبيض المتوسط، جعلها واحدة من أهم مفترقات الطرق في العالم، حيث يوفر الموقع الجغرافي مزايا مهمة لأنقرة في هذا الخصوص، وتعتبر تركيا بلدا فقيرا في موارد الطاقة فهي تستورد 90% من احتياجاتها النفطية من الخارج، وتعتمد على دول أخرى مثل روسيا وإيران من أجل تلبية احتياجاتها من الطاقة، وقد وصلت واردات أنقرة من المواد الهيدروكربونية إلى 45 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وهو ما يمثل ضغطا كبيرا على ميزانيتها، لذلك هي تسعى إلى تأمين أمنها الطاقوي، خاصة بعد الاكتشافات الطاقوية الجديدة في شرق المتوسط ، فأمن الطاقة أصبح هدفا جيوسياسيا رئيسيا لها، وبالنظر إلى حجم النمو في الاقتصاد التركي الذي عرف

قفزة نوعية، بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها حكومات حزب العدالة والتنمية خاصة في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان ، فتركيا التي كانت تستورد أغلب حاجياتها من البضائع والسلع الصناعية والزراعية، أصبحت تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج الزراعي على مستوى القارة الأوروبية، وهو الأمر الذي قد يعزز من فرصتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلا، غير أن هذا النمو المطرد للاقتصاد التركي ضاعف من حجم الاستهلاك المحلي للطاقة لديها بمختلف أنواعها ، خاصة النفط والغاز، وهو ما جعل العلاقات بين تركيا ودول الجوار خاصة دول شرق المتوسط ، تتميز بالتنافس والصراع من جهة، والتعاون والحوار من جهة أخرى.

تعتبر منطقة شرق المتوسط منطقة ذات أهمية إستراتيجية كبيرة، فهي جزء من منطقة الشرق الأوسط التي تضم حوالي 47% من احتياطي النفط ، و41% من احتياطي الغاز في العالم، كما أن موقعها الجغرافي الممتاز جعلها مركزا للدعم الأمني، حيث تقف جدار صد ضد التهديدات الإرهابية العابرة في اتجاه الدول الأوروبية، وانفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق، زاد من أهميته في الجيوبولتيك الدولي.

وما زاد من أهمية منطقة شرق المتوسط هو الاكتشافات الطاقوية الجديدة، حيث أجرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في عام 2010 تقديرات لما يحتويه حوض البحر المتوسط ، وكانت النتيجة أن الساحل الشرقي والذي يشكل القسم الأكبر من حوض شرق المتوسط، يحتوي على كميات هائلة من احتياطي النفط والغاز غير المكتشفة، تقدر بقرابة 122 ترليون م^3 من الغاز، و1,7 مليار برميل من النفط .

إن ازدياد أهمية شرق المتوسط جعل مختلف الأطراف الإقليمية والدولية تضعها في قائمة أولوياتها وبذلك تتحول المنطقة إلى محل أطماع من طرف الدول المطلة عليها، والتي أسرعت بترسيم حدودها البحرية حتى تؤمن حصتها من تلك الثروات التي تقع في نطاق حدودها و تعمل على استغلالها و الاستفادة منها مما أدى لنشوب التوتر و الصراع في تلك المنطقة.

وبازدياد قوة تركيا سواء العسكرية أو الاقتصادية بفضل ما حققه حزب العدالة والتنمية من إصلاحات سياسية و القفزة الاقتصادية التي جعلت من تركيا قوة إقليمية لا يستهان بها ، جعلها تسعى إلى زيادة نفوذها في محيطها الإقليمي، وتأمين مصالحها وأمنها الطاقوي، لكنها اصطدمت بمنافسين إقليميين ودوليين، حيث تسعى كل من مصر وإسرائيل ، بالإضافة إلى اليونان والإدارة اليونانية لجنوب قبرص، إلى عزل تركيا عن مختلف التطورات السياسية والاقتصادية ومحاولة تقويض دور تركيا خاصة في مجال

الطاقة، فتركيا تريد أن تصبح مركزا لنقل الطاقة من الشرق إلى الغرب، وبذلك فإنها ستصبح طريق عبور رئيسي للموارد الهيدروكربونية من أسواق الشرق وآسيا إلى أوروبا، ومن ناحية أخرى، فإن الجهات الفاعلة السياسية العالمية مثل الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين زادت من وجودها في شرق البحر المتوسط، ومن ثم فإن تركيا لا تفكر فقط في البحر المتوسط من حيث الموارد الهيدروكربونية، ولكن بوصفه منطقة إستراتيجية يمكن أن تخدم احتياجات أنقرة الأمنية الوطنية، وتمثل الأنشطة العسكرية التركية في شرق المتوسط دليلا على نظرة أنقرة للمنطقة كخط دفاع في مواجهة التهديدات التي قد تأتي من الجنوب.

إن استبعاد تركيا وإقصائها من منتدى غاز شرق المتوسط الذي يعتبر من أهم التحالفات في المنطقة، والذي يضم كل من قبرص ومصر و"إسرائيل" واليونان والأردن وفلسطين بالإضافة إلى فرنسا وايطاليا، كآلية للتعاون الطاقوي في شرق المتوسط–لم يمنع تركيا من تطوير سياستها البحرية ، فهي تهدف حاليا إلى استغلال موارد الطاقة الموجودة في شرق المتوسط، وبالاعتماد أيضا على الاكتشافات الأخيرة في البحر الأسود، وبذلك تقلل من اعتمادها على موسكو في مجال الطاقة، خاصة بعد تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية الأخيرة على العلاقات بين أنقرة وموسكو.

وقد رفضت تركيا الاعتراف بالتقسيم الحالي لشرق المتوسط، فوقعت اتفاقية 2019 مع ليبيا مقابل دعم عسكري لحكومة طرابلس لإعادة تعريف المناطق الاقتصادية الخالصة، وهو الأمر الذي جعل اليونان وإيطاليا ومصر توقع على اتفاقيات أخرى لتحديد حدودها البحرية، وهو ما اعتبرته تركيا استمرارا لتهميشها ومحاولة عزلها واستبعادها عن مياه وثروات شرق المتوسط رغم تمتعها بأطول السواحل فيه، ورغم ذلك استطاعت تركيا التحكم في الأوضاع، والاستمرار في سياستها بالرغم من قوة منافسيها الإقليميين المدعومين دوليا.

عموما يمكن حصر أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في النقاط التالية:

– إن منطقة شرق البحر المتوسط تزخر بثروة كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، أدت إلى زيادة أهميتها الإستراتيجية، وجعلتها محل أطماع لقوى إقليمية ودولية، وتفتقر تركيا للموارد الطاقوية وهي بحاجة للطاقة لتلبية متطلباتها الصناعية التي عرفت تطورا مطردا ، خاصة الصناعات العسكرية، فقد احتلت المركز الرابع عشر عالميا لعام 2018، مما ساهم في نمو اقتصادها الوطني بشكل كبير، ويعود الفضل في ذلك لحكومة الرئيس رجب طيب أردوغان الراغب في تقليص واردات بلاده من الخارج.

ولتلبية احتياجات سوقها الداخلية من موارد طاقوية أصبح أمن الطاقة ضمن أهم أولويات السياسة الخارجية التركية.

– إن تعاظم القوة العسكرية والاقتصادية للدولة يؤدي بها إلى لعب دور مهم وأساسي في محيطها الإقليمي، وهذا ما شاهدناه من خلال مجريات دراسة حالة تركيا، فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، وقيامه بالعديد من الإصلاحات الداخلية التي أدت إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى قوتها العسكرية، فهي تعتبر قوة عسكرية عالمية وهي ثاني أكبر جيش في حلف الناتو بعد الجيش الأمريكي–فإن النفوذ التركي في تزايد مستمر، ودورها في الشرق الأوسط عموما وشرق المتوسط خصوصا، هو دور فاعل ومؤثر، وقد ساعدها على القيام بهذا الدور، موقعها الجيو– ستراتيجي الذي تتمتع به والذي أهلها للعب دور محوري إقليمي، بالإضافة إلى الحنكة السياسية التي يتمتع بها صانع القرار التركي، وقدرته على خلق سياسة موازنة بين الأساليب العسكرية والمناورة من جهة، والتفاوض والحوار من جهة أخرى.

– إن علاقة الدولة بالقوى الكبرى يساهم في تحديد سلوكها الخارجي، فتركيا تشاطر الولايات المتحدة الأمريكية هدفها في الحد من التوسع الروسي الإيراني الصيني في أوراسيا والشرق الأوسط، وبذلك تتوافق الإستراتيجية الأمريكية الكبرى مع نظيرتها التركية عموما من حيث التهديدات على الصعيد العالمي، بالرغم من وجود بعض القضايا الخلافية بين البلدين، فلطالما حظيت تركيا بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية، فقوتها البرية تتلقى الحصة الكبرى من بين قوات حلف الناتو الأخرى.

– يتحكم في تحديد ما سيؤول إليه الدور التركي في المستقبل إقليميا ودوليا، قدرة تركيا على مواجهة جملة التحديات التي تعترض طريقها، وخاصة على المستوى الداخلي الذي يعتبر أهم عامل محدد للسلوك الخارجي للدولة، بالإضافة إلى التغييرات التي قد تطرأ على بنية النظام الدولي ، والتي تسير في صالح تركيا إلى حد الآن.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ-الكتـــــب:

1/-أوزتونـا يلماز ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ترجمة عدنان محمود سلمان ،(تركيا: مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول 1988).

2/- باكير علي حسين ، **تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مركز الجزيرة للدراسات ، (الدوحة : الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1 ،2010).

3/- البخيت معروف ، **الدور التركي والمتغيرات الإقليمية** ، (الأردن: مركز الرأي للدراسات ، 2010).

4/-حتّي ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط. 1، 198).

5/-دنى إيمان ، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014).

6/-دورتيجيمس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة : وليد عبد الحي، (بيروت : مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.01 ، 1985)

7/-الزواوي محمد سليمان ، **بحر النار- تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط** ، مركز البيان للبحوث والدراسات ،(الرياض:2015).

8/-شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، (الجزائر : 1997).

9/-عقيل محفوض، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية ؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (قطر: مارس 2012) .

10/-مطر كريم وآخرون ، **البحر المتوسط والصراعات الدولية** ،(بغداد: مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر ،2018).

11/-معوض جلال عبد الله ، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1998).

12/-وحدة تحليل السياسات ، **الآثار الجيوسياسية لاكتشاف الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط** ، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2012).

ب- المجـلات:

13/-أحمد سلمان محمد، **النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي** ، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد. 62).

14/- أحمد وليد محمود ، **النزاع التركي -اليوناني على بحر إيجة في ضوء القانون الدولي للبحار** ، دراسات إقليمية ، السنة 4 ، العدد 7 (جانفي 2007).

15/- القرعان صالح أحمد عيسى ، **مشكلة الأكراد وأثرها على العلاقات العراقية التركية)**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد. 32، العدد.1 ،2018).

16/- المنصور عبد العزيز وآخرون ، **الصراع على النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد. 35، العدد.7، (2013).

17/- بلخير سلمى ، شرقي محمود ، **غاز شرقي البحر المتوسط وإستراتيجية القوى الإقليمية والدولية** ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد.12، العدد .02، (سبتمبر 2021).

18/- بن جامع لمياء ، **تحليل السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس أردوغان من خلال إسقاط نموذج الربط عند جيمس روزنو والنظرية البنائية** ،(مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، المجلد. 06 ، العدد. 02 ، ديسمبر 2021).

19/- بوزيدي عبد الرزاق ، **الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية**، (مجلة العلوم الإنسانية، المجلد. 21، العدد. 02، 2021).

20/- بومليك نوال، تيغزة زهرة، الهند**سة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية** ، (مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد. 05، العدد. 02 ، 2021).

21/- تركي عمير حسين ،**الإصلاحات الدستورية في تركيا وسياسة التحول إلى نظام رئاسي** ، (مجلة مدارات سياسية ، المجلد. 03، العدد. 04 ، ديسمبر 2019).

22/- حذفاني سمية ، **تأثير جيوسياسية النزاع على الغاز في معادلات التوازنات الإستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط** ،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد.06 ، العدد.01 ،(جانفي 2021).

23/- حميد أحمد جاسم إبراهيم ، **القضية القبرصية ...والصراع التركي –اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960-1994-دراسة تاريخية**-،مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ،المجلد.6 ، العدد.1.

24/- السعيد فراج سلوى ،**انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط** ،مجلة كلية السياسة والاقتصاد ،العدد.12،(أكتوبر 2021).

25/- طويل نسيمة ، "**ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية**، (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد.10، جانفي 2017).

26/- عبد العال سيد زينب، **الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط** ،مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، عدد خاص (أكتوبر 2021).

27/- عبد الكاظم عبيد بشرى ، **جيوستراتيجية موقع شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي (دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية)** ، مجلة الدراسات المستدامة ، المجلد.3 ، العدد.3 (2021).

28/- عودة جهاد عبد الملك ،رمزي سمير ، **نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية**، (المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد.31، العدد.03).

29/- قبلان مروان ، **اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط –استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية** ، استشراف للدراسات المستقبلية ،العدد.3 ، (ديسمبر 2018).

30/-لادمي محمد عربي ، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد.25 ، (ديسمبر 2016).

31/- مشعان النجم أحمد ، **النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات رؤية مستقبلية** ،(مجلة العلوم السياسية ، العدد. 59 ، 2020).

32/- نجم نجيب عبد المجيد ، **تركيا-الاتحاد الأوروبي الصعوبات –سيناريوهات المستقبل**،(مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية).

33/- نور الدين حسن نسرين ،**قناة السويس في مصر ...بين الواقع والمأمول** ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، (2019/04/02).

34/- وناسي لزهر ، زيرق سارة ، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة شرق المتوسط منذ 2002** ، (مجلة الناقد للدراسات السياسية ،المجلد.05، العدد.02، 2021).

ج-المذكـــرات:

35/-الباسوسي أحمد زكريا ، **تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي : دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط**، رسالة دكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر : جامعة القاهرة، 2018).

36/-بخوش عبير ،**التنافس الروسي -التركي :مجال الطاقة نموذجا** ، مذكرة ماستر -تخصص دراسات أمنية في المتوسط ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، 2016)

37/- بوعلي صوفيا ، طوالبية وفاء ،**الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية -تخصص دراسات إستراتيجية ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ،الجزائر -جامعة العربي التبسي، 2016).

38/- جياى إدريس حسين ، **دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط 2002 -2018(العراق نموذجا)** ، رسالة ماجستير ، (كلية العلوم الاقتصادية والإدارية -قسم العلاقات الدولية ، نيقوسيا : جامعة الشرق الأدنى -الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية ، 2020).

39/- حبيطة لخضر ، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية (2002-2009)** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، (كلية العلوم السياسية والإعلام ،الجزائر : جامعة الجزائر 03 ،2012).

40/- حيدر جاسم محمد محمود ، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،(كلية الآداب والعلوم -قسم العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط : 2014).

41/- دني إيمان ، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023** ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية : تخصص سياسات مقارنة، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر : جامعة محمد خيضر،2017).

42/- ريز لطيف صادق، **العلاقات الأمريكية –التركية في ظل عهد حزب العدالة ولتنمية (203-2011)** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، (كلية الآداب والعلوم –قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011).

43/- شاهين رنا ، **البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات متوسطية ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية –قسم العلوم السياسية ، الجزائر: جامعة مولود معمري، 2018).

44/-عبود المختار يسر عباس ، **المنطقة الاقتصادية الخالصة البحرية الخالصة والمنازعات الدولية المتعلقة بالإنشاء والتحديد**، رسالة ماجستير في القانون العام، (كلية الحقوق ، قسم القانون العام ، جامعة الشرق الأوسط : 2016)

45/- عباد حكيمة ، **واقع أمن الطاقة في شرق المتوسط بعد الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي بين الصراع والتعاون** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر: جامعة مولود معمري، 2019) .

46/- محجوب محمد صالح خديجة، **النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي 1973م حتى حرب الخليج الثانية** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية –قسم العلوم السياسية ،جامعة الخرطوم).

4- المواقــع الإلكتــرونية:

47/- BBC NEWS، **ماهو لب الخلاف بين تركيا ومصر ؟**، (21مارس 2021) ، على الموقع : https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56464441.

48/- BBC NEWS، **الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: شرح مبسط وموجز**،(19ماي 2021)،على الموقع : https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57160131 .

49/-TRT عربي، **تركيا وليبيا..تعرف أبرز الاتفاقات الإستراتيجية الموقعة بين البلدين**، (12 أفريل 2021)، على الموقع : https://cutt.us/NMohI.

50/-TRT عربي، **5انقلابات في 6 عقود..كيف واجه الشعب التركي الانقلابات العسكرية ؟** ، (26 جويلية 2021) ، على الموقع : https://cutt.us/8Dgi6 .

51/- أبو الروس عماد، هذه أبرز أنشطة تركيا بالتنقيب عن النفط والغاز في البحار، عربي21، (أكتوبر/2020)، على الموقع: https://cutt.us/jEpxc

52/-أحمد فتح ،**قمة مصرية يونانية قبرصية ..جولة تاسعة لمواجهة التهديدات المشتركة** ،العين الإخبارية (2021/10/19) على الموقع : https://al-ain.com/article/egyptian-greek-cypriot-summit .

53/- الباسوسي أحمد زكريا ،**تسييس الطاقة : التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط** ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، (24 أوت 2015) ،.21:40 انظر الرابط : https://rawabetcenter.com/archives/11432.

54/- باهر عبد العظيم، **بعد طي صفحة الخلاف.. 3 مكاسب مصرية من التقارب مع تركيا**، (الرئيس نيوز، 2021/05/09) ، على الموقع : https://www.alraeesnews.com/99950 .

55/- بكير علي حسين ، **اللعبة الكبرى :جيوبولتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط** ، منتدى السياسات العربية ، (نوفمبر 2019)،ص.2 . انظر الموقع : https://www.alsiasat.com/.

56/- بلاك جيمس وآخرون ،**مياه مضطربة :لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** ، Europe Rand ،ص ص . 4-10انظر الرابط: https://www.rand.org/ar.html

57/- بلبع رانيا سعيد ، ثامر نادي عبد العظيم، **ظاهرة الصراع الدولي -دراسة في المفهوم والأشكال والأسباب وأساليب الإدارة**، (ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 2019)، على الموقع : https://arabprf.com/?p=961 .

58/- بهاء الدين شيماء ، **خرائط القوى السياسية الداخلية في تركيا** ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية (16جوان 2017)

59/- جاغايتاي سونر ،سيفرز مارك ،**اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الأوسط**،(2015/03/08)على الموقع: https://2u.pw/g433C .

60/- جريدة نداء الوطن ، **أنقرة "تكهرب" العلاقات مع نيقوسيا** ، (22 /2019/07) ، على الموقع : https://2u.pw/8bmbz .

61/- جعفر صبرينة ،**التهديدات الأمنية الجديدة بالمتوسط والبعد الاستراتيجي للجزائر** ،المعهد المصري للدراسات ، دراسات سياسية ،(5أوت 2021) ، ص.8 . على الموقع : الرئيسية - المعهد المصري للدراسات(eipss-eg.org) .

62/- الحاج جاسم باسل ، **في المشترك بين أنقرة وأثينا ، العربي الجديد** ، (22 ماي 2018م)، على الموقع : https://2u.pw/aayBR .

63/- دعاء،**أهمية مضيق البوسفور والدردنيل** ، موقع المحيط، (30جويلية 2021)، على الموقع: https://www.almuheet.net/post/370386.

64/- ذكر الله أحمد ، **خطة تركيا الاقتصادية في مواجهة التحديات العالمية** ، TRT عربي،(27 أكتوبر 2021) ، على الموقع : https://cutt.us/8ql1R .

65/- الرنتيسي محمود سمير ، **العلاقات التركية-الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي**، (مركز الجزيرة للدراسات :2014) ، على الموقع : https://studies.aljazeera.net/en/node/3780 .

66/- ستار ألجيريا ، **منهج دراسة حالة**، على الموقع : https://2u.pw/wngQY .

67/- سكرية منى ، **منتدى غاز سرق المتوسط:التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح** ، معهد حوكمة الموارد الطبيعية ، (فيفري 2021)، انظر الرابط: https://2u.pw/Fm4h5.

68/- سيدا عبد الباسط ، " **تصفير المشكلات" سياسة تركيا ودورها الإقليمي في ضوء التطورات الجيوسياسية المتلاحقة**، (الرأي الجديد: 2022/05/04)، على الموقع : https://2u.pw/KFmSZ .

69/- الصاوي عبد الحافظ ، **ارتفاع التضخم في تركيا.. الأسباب والتداعيات والحلول**، موقع الجزيرة نت، (2021/10/9)، على الموقع: https://cutt.us/Gkcs8 .

70/- الصاوي عبد الحافظ ، **في ظل رئاسة العدالة والتنمية.. إنجازات اقتصادية تركية تقابلها تحديات عديدة** ، (2022/02/14)، على الموقع : https://cutt.us/ELKy4 .

71/- صخري محمد، **التعاون الدولي وهيئاته (GIZ-jaica-usaid)** ، (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية :جوان 2019)، على الموقع : https://2u.pw/6Nl53 .

27/- صخري محمد، **التنافس التركي – اليوناني والصراع الجيواستراتيجي على منابع الطاقة في شرق المتوسط وبحر إيجة** ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية ، (2018/06/11) ، على الموقع : https://cutt.us/OFmmS.

73/- صخري محمد، **نظرية اتخاذ القرار في العلاقات الدولية**، (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2019)، على الموقع: https://2u.pw/TSk9j .

74/- صخري محمد، **نظرية الدور في العلاقات الدولية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، (2020/07/31)، على الموقع: https://2u.pw/NviKT .

75/- طلال محمد ، **ماهو ترتيب الجيش التركي عالميا 2022** ، المحيط ، (2022) ، على الموقع : https://www.almuheet.net/post/124107 .

76/- عبد الفتاح علي ، صناع القرار في السياسة الخارجية التركية ، الشروق نيوز ،(02 جوان 2015) ، على الموقع : https://cutt.us/Jw4gO .

77/- عبده سعيد ، **مستقبل خريطة الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط** ، مجلة المجمع العلمي المصري

78/- عثمان محمود ، **العلاقات التركية الأمريكية من"شراكة إستراتيجية" إلى "إدارة خلافات"(تحليل)**، (2021/11/16) ، على الموقع : https://2u.pw/9mxBc .

79/- عربي بوست، **الحرب بأوكرانيا جمعتهما رغم الخلافات .. لقاء بين أردوغان ورئيس وزراء اليونان وهذا ما اتفقا عليه** ، (2022/03/13)، على الموقع : https://2u.pw/NfQSB .

80/- علام صالحة ، (2021/11/5) ، **تركيا تتأرجح بين استمرار الرئاسي والعودة للنظام البرلماني** ، على الموقع : https://cutt.us/FvVHA .

81/- علوش محمود ، **المصالحة التركية السعودية وتأثيراتها الإقليمية**، (الجزيرة نت : 2022/05/07)، على الموقع : https://2u.pw/HGURU .

82/- الغد ، **تركيا والحرب الأوكرانية : بين المطرقة والسندان**، (أفريل 2022)، على الموقع : https://cutt.us/EJCr5 .

83/- فرنس24 ، **أردوغان يريد إجراء "مفاوضات بناءة "لحل الخلافات مع اليونان في شرق المتوسط**، (2020/09/17) ، على الموقع : https://cutt.us/eGnrR، .

84/- فؤاد خالد ، **غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد** ، المعهد المصري للدراسات ،(جانفي 2019)، ص.10انظر الموقع: **https://cutt.us/ctZnN**

85/- فوزي محمد،**عن المقاربة الأمريكية شرق المتوسط**، النهار العربي، (2020/09/20)، على الموقع :https://cutt.us/3W7OK

86/- لوري هايتيان ، **أبعاد متشابكة: صراع الغاز في حوض شرق المتوسط** ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (24فيفري2020)،على الموقع : https://cutt.us/RBcbe

87/- مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية، **المنهج الوصفي، تعريفه وخصائصه** ، على الموقع: https://2u.pw/wcU6k .

88/- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، **مستقبل العلاقات التركية-الأوروبية ..في ظل التوتر المتصاعد شرق المتوسط**، (2020/09/24)، على الموقع : https://2u.pw/8QFqK .

89/- المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، **شرق المتوسط- ماذا تغير في الموقف التركي الاوروبي؟**، (16 أفريل 2021)، على الموقع : https://www.europarabct.com/?p=74968 .

90/- مصطفى أميرة ، **اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية**، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصاديةوالسياسية،29جوان 2019)، على الموقع : https://democraticac.de/?p=61480 .

91/- مصطفى صلاح، **ملامح السياسة التركية في عام 2021** ، (المركز العربي للبحوث والدراسات: أفريل 2021) ، على الموقع : http://www.acrseg.org/41815 .

92/- مصطفى محمد صلاح ، **الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط ''في ظل مفهوم العثمانية الجديدة** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، (26ماي 2017) ، على الموقع : https://democraticac.de/?p=46797 .

93/- مصطفى محمد منى ،**الإدماج الصعب: تحديات أزمة اللاجئين السوريين في تركيا**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،(14 أكتوبر 2015) ، على الموقع : https://cutt.us/LQYxc.

94/- مولانا أحمد ، **الموقف التركي من الازمة الاوكرانية وتداعياته على العلاقات مع روسيا والغرب**، (مركز الجزيرة للدراسات : مارس 2022) ، على الموقع : https://studies.aljazeera.net/ar/article/5307 .

95/- نوار إبراهيم ، **الصراع على غاز شرق المتوسط بين العسكرة والدبلوماسية** ، القدس العربي ،(5سبتمبر 2020) ،على الموقع: https://cutt.us/ZjjJl

96/- هلال علي الدين، **الجديد في العلاقات المصرية التركية**، (العين الإخبارية، 2021/3/20)، على الموقع: https://cutt.us/Kp4QD .

97/- وحدة الرصد و التحليل ، **أبعاد الخلاف التركي اليوناني ومآلاته**، (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات : 2020/09/08 م) ، على الموقع : https://2u.pw/XgZGh .

98/- ياس خضير محمد ، **الجزء الثالث: السياسة الخارجية –الفواعل والدوائر** ،أضواء للبحوث والدراسات ،(23 أوت 2020) ، على الموقع : https://cutt.us/eRcOo.

99/- يورونيوز ، **العلاقات الإسرائيلية التركية: من الشراكة حتى الخلاف حول القدس ودبلوماسية الغاز**، (2022/03/09)، على الموقع : https://2u.pw/5Mgi4 .

د- قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

Les sites :

100/-Adam Rodriguez, **The Bosporus: Environment vs. Economy** . Site Web :https://web.stanford.edu/class/e297a/The%20Bosporus.pdf

101/- Ahmet Gençtürk , **Greek, Egyptian, Greek Cypriot leaders reiterate their commitment to tripartite alliance** ,(20/10/2021) : https://cutt.us/EffzT .

102/- EasyGuide , **The Economic Impact of the Bosphorus Strait** , (03 Jul 2021).Site Web**:**https://easyguide.biz/content/the-economic-impact-of-the-bosphorus-strait/

103/- George **Psyllide, Cyprus, Egypt sign gas pipeline agreement (Updated)** , (19/09/2018) : https://cyprus-mail.com/2018/09/19/cyprus-egypt-sign-gas-pipeline-agreement/#respond.

104/- Tziarras, Zenonas (2018**) The Eastern Mediterranean: Between Power Struggles and RegionalistAspirations**, *Re-imagining the Eastern Mediterranean Series: PCC Report*, 2. Nicosia: PRIO Cyprus Centre : The Eastern Mediterranean: Between Power Struggles and Regionalist Aspirations Peace Research Institute Oslo (prio.org) .

قائمة الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	الموقع الجغرافي للحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط	23
02	الموقع الجغرافي لمضيقي البوسفور والدردنيل	27
03	الموقع الجغرافي لقناة السويس	28
04	الخط الأزرق على الحدود اللبنانية–الإسرائيلية	39
05	المناطق المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان	40
06	احتياجات الغاز التركية والقبرصية المتداخلة والمتنازع عليها	43
07	حقول الغاز البحرية الإسرائيلية الرئيسية	54
08	موقع حقل " ظهر" من السواحل المصرية	56
09	المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية	57

الفهـرس

الفهـــــــــرس

العنـــــــــــاويـــن	الصفحة
شكـر وتقديـر	
إهـداء	
ملخص الدراسة	
مقدمــة	17-1
الفصل الأول: الصراع الدولي في منطقة شرق البحر المتوسط	19
المبحث الأول : الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط	20
المطلب الأول: الجغرافيا السياسية لمنطقة شرق البحر المتوسط	20
المطلب الثاني: الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية لمنطقة شرق البحر المتوسط	24
المطلب الثالث: البيئة الأمنية لمنطقة شرق البحر المتوسط	28
المبحث الثاني: علاقات التنافس والصراع في منطقة شرق البحر المتوسط	34
المطلب الأول: جذور وطبيعة التنافس والصراع في منطقة شرق البحر المتوسط	34
المطلب الثاني: أطراف الصراع الإقليمي والعلاقات البينية في شرق البحر المتوسط	37
المطلب الثالث: مصالح القوى الكبرى والتنافس على مصادر الغاز و الطاقة	44
المبحث الثالث: الاكتشافات الطاقوية الجديدة وتداعياتها على التنافس والصراع الإقليمي في شرق المتوسط	51
المطلب الأول: طبيعة الاكتشافات الطاقوية الجديدة	51
المطلب الثاني: عسكرة التنافس في منطقة شرق البحر المتوسط	58
المطلب الثالث: فرص وآفاق التعاون الطاقوي في شرق البحر المتوسط	62
استنتاجات الفصل الأول	68

الفصل الثاني: مكانة شرق البحر المتوسط في السياسة التركية وطبيعة التعامل مع المنطقة	**71**
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية	**72**
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي في تركيا	**72**
المطلب الثاني: مؤسسات النظام السياسي التركي	**77**
المطلب الثالث: عملية صنع القرار قي السياسة الخارجية التركية	**80**
المبحث الثاني: سلوك السياسة الخارجية التركية في شرق البحر المتوسط بين المصالح الإستراتيجية ومقتضيات الأمن القومي	**84**
المطلب الأول: العوامل المحددة للسلوك الخارجي التركي في منطقة شرق البحر المتوسط	**84**
المطلب الثاني: العلاقات التركية مع دول شرق البحر المتوسط بين التنافس والتعاون الاقتصادي	**87**
المطلب الثالث: العلاقات التركية مع القوى الدولية	**92**
المبحث الثالث: التحديات التي تواجه تركيا في منطقة شرق البحر المتوسط	**99**
المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية	**99**
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والطاقوية	**104**
المطلب الثالث: مآلات الدور التركي في منطقة شرق البحر المتوسط	**107**
استنتاجات الفصل الثاني	**113**

خاتـمة	115
قائمة المراجع	120
قائمة الخرائط	132
الفهرس	134